

العددان 4/3 مارس/أبريل 1991 الثمن 15 د

على الأقل



من الديمقراطية إلى الإصلاح الدستوري .
فلسطين وأزمة الخليج . السودان والأفق المسدود .
التحركات النسائية . ج جونية .

في هذا العدد

4 - 29

من الديمقراطية الى الإصلاح الدستوري

- حوار مع محمد الحبيب طالب
- مبدأ السيادة الشعبية
- حول النضال الديمقراطي

36 - 48

المتابعة العربية

- ما بعد حرب الخليج
- فلسطين وأزمة الخليج
- السودان والافق المسدود

9 - 68

المتابعة الثقافية

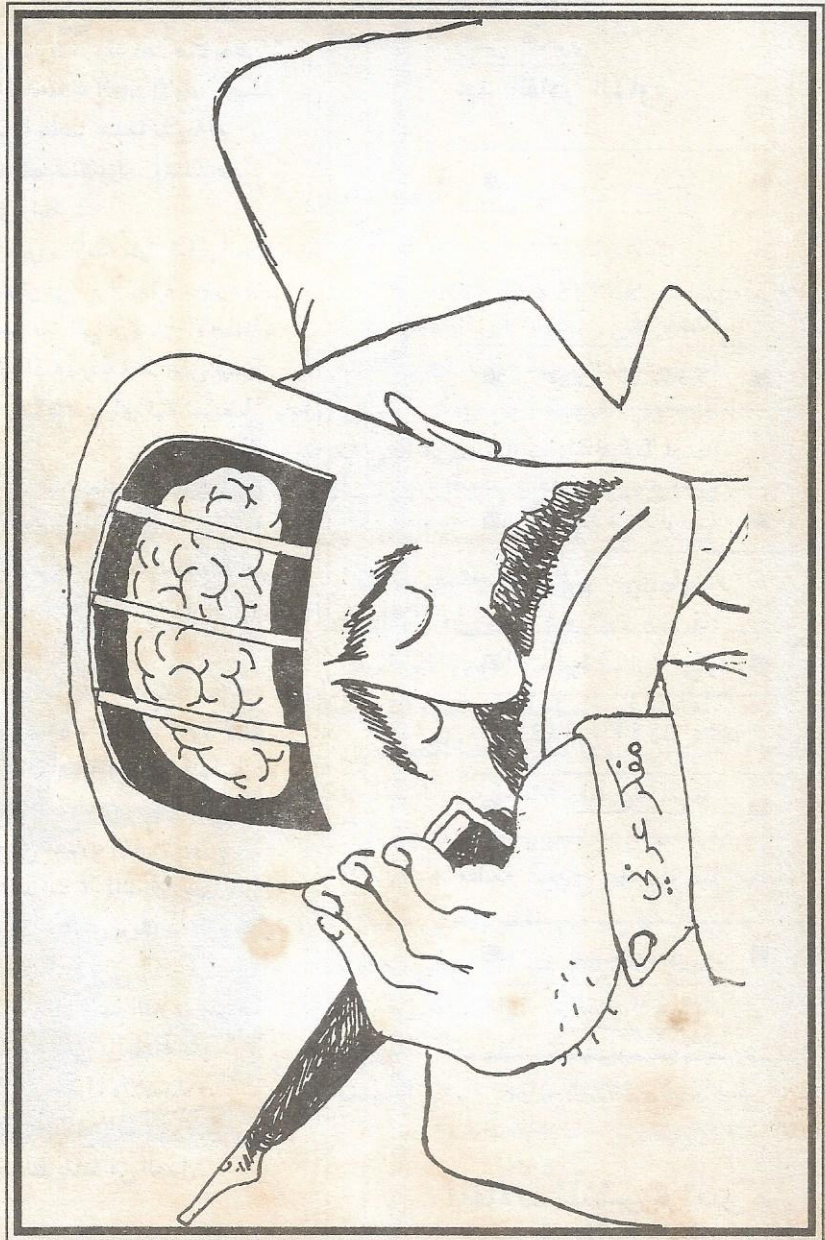
- جان جوني: حضور آخر
- النشر في المغرب: الى أين
- النمروذ في هوليد

9 - 83

رسالة

- التحركات النسائية بالمغرب
- المرأة وحقوق الانسان
- قداسة المكان

كاريكاتير



على الأقل

مجلة للمتابعة والتحقيق

العدد 3-4 مارس - أبريل 1991

المدير المسؤول

محمد معروف

رئيس التحرير

عبد القادر الشاوي

عنوان المراسلة

على الأقل

ص.ب 198. سلا - المدينة سلا

ملف الصحافة

17 / 90

الإيداع القانوني

1990 / 88

الترقيم الدولي

ISSN 0851 / 8335

السحب

مطبعة النجاح الجديدة - البيضاء

التوزيع

شوسبريس

عنوان الغلاف : جاريدي

المقالات المنشورة تعبر عن رأي أصحابها

الكلمة الأخيرة

1

وردت على مجلة "على الأقل" منذ صدور العدد الاول رسائل كثيرة ومساهمات ابداعية وفكرية مختلفة لقراء واصدقاء لا يجمع بينهم الا الدعم المؤكد لهذا المشروع الوليد. وتضمنت بعض الرسائل مقترحات هامة سنعمل على تحقيقها، قدر الامكان، في اعدادنا المقبلة.

ومن الصدق ان نعرض هنا لبعض الانتقادات التي اخذت علينا في المجلد ما اخطانا التقدير في العناية به او ما لم نوفق في مقارنته. وقد اجتمعت بعض آراء القراء والاصدقاء على نقد الموضوع الذي افتتحنا به العدد الاول، بحيث اظهر لهم اننا اولينا صاحب (تحدي الواقع) اهتماما خاصا عندما نشرنا له محاضرة (مرتجلة)، فضلا عن اننا برزنا صورته بقصد الإغراء. وهناك من اعتبر العدد كله بمثابة تجميع لمادة ليس بينها أي رابط...

على ان الاجماع الذي حققناه بين قرائنا اختلف بصورة خاصة حول شكل المجلة وإخراجها، فلم يخب تقديرنا إذن لهذا الجانب المؤثر في انطلاقة اية مطبوعة. غير ان المسؤولية الاخلاقية تفرض علينا ان نشير هنا الى ان بعض الاصدقاء ايضا انزعجوا من جراء نشرنا لمقال (نعم النعمة) اذ عدوه تحاملا على كيفية تعاطي جريدة (أنوال) مع (أزمة الخليج)، بل وهناك من رأى فيه تعريضا صريحا بالموقف القومي الذي التزمته حيالها.

وليس من حقنا بالطبع ان نجادل القراء في تقديم ولا ان نعاتب الرفاق على تصورهم لسبب واحد ينعنا وهو ان المجلة مفتوحة لمختلف الانتقادات وان ما ينشر فيها ليس الا اجتهادا يراود به المساهمة بقدر في حركة الصراع الديمقراطي العام... او ذلك ما نؤمن به على الأقل.

2

وسوف يأخذ باهتمام القراء والاصدقاء ايضا اننا جعلنا هذا العدد مزدوجا او خاصا، بحيث زدنا في عدد صفحاته ورفعنا ثمن بيعه بالنتيجة. وهي خطوة اضطرارية سنعمل على تفاديها، ان امكن، في الاعداد القادمة، ولكنها تلزمتنا بتقديم ما نعتبره من الحثثيات التي فرضتها علينا.

ذلك ان ظروف اعداد المجلة وطبعها لكي تصبح في متناول القارئ اصبح يستغرق وقتا اكثر مما كنا نتصور. والمقلق في ذلك اننا لا نملك في سبيل التغلب عليها اي حل ممكن في الظروف الراهنة، الامر الذي يربك عملنا ويخل بالانتظام الذي كان من المفروض ان يتعده منا قارئنا.

ولم نرجم ان حرصنا على الاستمرار لا يرقى اليه شك، الا ان تفهم القارئ لظروفنا قد يساعدنا تدريجيا على حل الصعوبات الاساسية التي تواجه اصدار مطبوعة مستقلة "عارية" من كل دعم خاص الا دعم القراء والاصدقاء.

ولذلك فالامل كله في ان يشير هذا العدد الجديد ما نتطلع اليه من اهتمام متجدد، لاننا نقدم به رغم التعثرات، عنوانا آخر لطريقتنا في العمل

والاستمرار.

رئيس التحرير

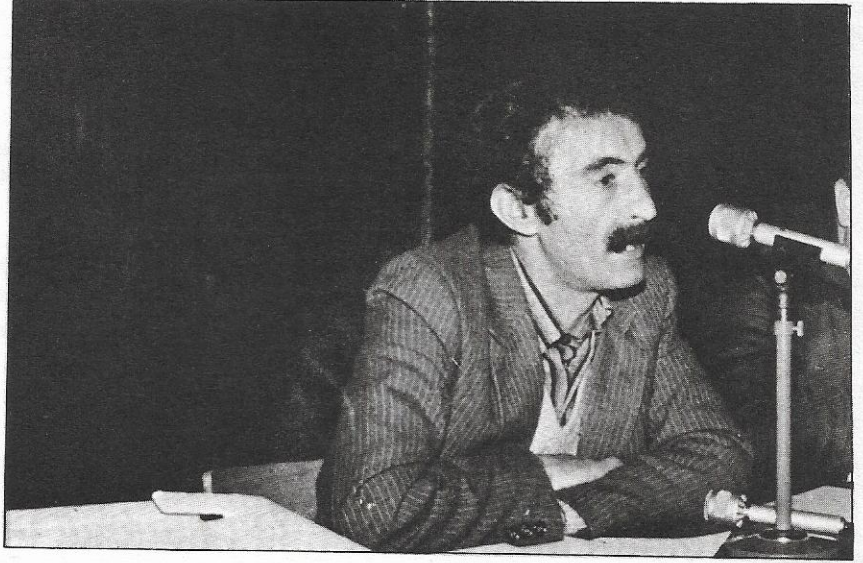
من الديمقراطية الى الإصلاح الدستوري



من تفاعلات (أزمة الخليج)
على مدى ازيد من نصف سنة
انها وارت « المشروع »

الديمقراطي الوليد في الكثير من
المجتمعات العربية خلف حجب كثيفة من
الدعوى القومية . بل ويمكن القول بأن من
احدى نتائج الحرب التدميرية التي تعرض
لها الشعب العراقي وما آلت اليه ، أنها
كشفت عن العلاقة الملتبسة القائم بين
الديمقراطية كمشروع مجتمعي وبين
القومية كمشروع وحدوي ، ولذلك ظهر
جلبا أن الكثير من القوى الوطنية
العاملة في الساحة السياسية التي بنت
استراتيجيتها على قاعدة النضال
الديمقراطي انساق مع مجريات الاحداث
في نطاق ما تسبب فيه « الفعل »
العراقي من مأزق .

وقد ظهرت في المغرب على سبيل المثال
شعارات كرس هذا الواقع في محاولة
ظرفية لاستغلال الوقائع المترتبة عن
الازمة ، بل ويمكن القول بأن القوى
السياسية المعارضة في البلاد ارتهنت لهذه
الازمة .



على الأقل تحاور محمد الحبيب طالب

الديمقراطية والإصلاح الدستوري

ظهرت « منظمة العمل الديمقراطي الشعبي » ظهوراً شرعياً عام

ع

1984 ، بعد ان تبلور مشروعها السياسي من قبل على ضوء ما

سمي في أواخر السبعينات بـ « الوعي الديمقراطي » ، وفي الحوار التالي مع

محمد الحبيب طالب عضو الكتابة الوطنية للمنظمة مقاربة ذات طابع استخلاصي

لبعض قضايا العمل على هذه الواجهة اعتماداً على ما ولدته التجربة بعد سنوات

من دروس...

الاستئلة

1- راهنت المعارضة الوطنية والديمقراطية على ما سمي بـ « المسلسل الديمقراطي » في أواسط السبعينات . ما هو تقييمكم الآن لهذا الأخير بالنسبة لآوسع فئات الشعب وبالنسبة للقوى الديمقراطية ، وبشكل أعم بالنسبة لمتطلبات بناء ديمقراطية حقيقية ؟

2- أصبح تعديل الدستور في الفترة الأخيرة قضية بارزة في الخطاب السياسي للمعارضة ، التي قدمت مذكرات بهذا الصدد ، علماً بأن الرأي العام ظل مهتماً عن فحوى الحوار الجاري في الموضوع ، فما هي بالضبط التعديلات الدستورية المطروحة من قبل المعارضة ؟ وهل لا زال شعار « المجلس التأسيسي » وارداً عند منظمة العمل الديمقراطي الشعبي في إطار إعداد تصورها للتعديلات المذكورة ؟

3 - هل من شروط محددة ترهن بها المعارضة مشاركتها في الانتخابات القادمة (نذكر منها تعديل الدستور ، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين ، شروط إجراء الانتخابات ٠٠٠ الخ) أم أننا بصدد استشراف إعادة نفس التجربة السابقة والمساهمة مجدداً في تزكية ديمقراطية الواجهة خصوصاً إذا اعتبرنا مجموع التغيرات والتطورات الداخلية والخارجية والمحيطين العربي والإقليمي ؟

4- بعد مجموع النضالات الواسعة والمتنوعة التي خاضها الشارع المغربي (نذكر منها الاضراب العام وتطورات ، المساندة الجماهيرية للعراق في مواجهته للعدوان الامبريالي ٠٠) نلاحظ أن القضايا الداخلية السياسية والاجتماعية قد توارت في الخطاب السياسي والاعلامي للمعارضة ما هي أسباب ذلك ؟ ألا ترون ذلك خطأ سياسياً يهمل الرابط الحي والديناميكي للأوضاع الداخلية وللمواجهة الطويلة الأمد التي نعيش

النضال الديمقراطي لا يحسب بالفوائد المباشرة الاقتصادية... ولا بالفوائد السياسية الجزئية، بل من وجهة تقديمه للوعي ولوحددة الشعب ونهوضه

يحسب الحساب لعشرات المؤثرات والمحددات، وفي أساسها، ميزان القوى الداخلي (بين الطبقات والاحزاب)، وميزان القوى الخارجي (مع أعداء وحدتنا القربية) وكذلك ظروف وملابسات التداخل بينهما في اللحظة المعينة.

هكذا، لا يحمل تعبير «المسلسل الديمقراطي» إلا إحياءات عريضة، تعني أن المرحلة التي دخلناها في منتصف السبعينات، كانت تستوجب، من جهة، توطيد الاجماع الوطني من أجل تحقيق مهمة جوهرية في نضال الشعب المغربي ألا وهي تحرير الصحراء وتثبيت السيادة الوطنية عليها، ومن جهة ثانية، أن هذه المرحلة بهذه المهمة الوطنية تسمح بقدر معين من التوافق على حد أدنى من الحريات الديمقراطية، والا هم أنها تقسح المجال لموضوعي للنضال من أجل توسيع وفرض مكتسبات ديمقراطية أفضل.

هذه إحياءات، توجهات عريضة، خطوط، مبدئيات ومؤشرات... إلا أنها لا تعطي أية ضمانات مسبقة على ما سيأتي من نتائج، ولا تعطي أجوبة دقيقة عن كيفية الممارسة السياسية في جميع محطات هذه المرحلة. ومن السذاجة الاعتقاد بأن القوى الديمقراطية (كما يحسب العديد من...) كانت تتوهم بأن الأمور كانت ستجري في خط تصاعدي تلقائي: من سيء إلى حسن نحو الاحسن فكل من له خبرة ميدانية في الحياة السياسية، وله قدر ولو ضئيل من الثقافة، يعرف أن مثل هذا التطور ليس القاعدة العامة في كل التجارب التاريخية، فبالإحرى في بلد كالمغرب له مواصفات معينة في نظام الحكم، ومازالت به عوائق كبيرة للنضال الديمقراطي ناهيك عن إقامة بنيات ديمقراطية في نظام الحكم والمجتمع. بعد هذه المقدمة، يمكن لي أن أجيب على سؤالكم، وأنا مطمئن على أن القارئ

من النضال الوطني والنضال الديمقراطي جنباً إلى جنب مع خط تطويري تصاعدي واحد؟

هذه الاسئلة وغيرها من الصيغ الأخرى لم يكن بوسع أحد أن يجيب عليها مسبقاً ودفعاً واحدة، لأن المسألة لم تكن مشكلة نظرية تجريدية بحثية، اللهم إلا كخطوط عريضة توجيهية مبدئية، كالقول مثلاً: إن الطبقات الشعبية والقوى الديمقراطية لا تجد في مصالحها أي تعارض حقيقي بين أن تناضل من أجل استرجاع الصحراء لوطنها، وبين أن تتحقق الديمقراطية على أوسع نطاق، فكل من النضالين يخدم الآخر ويعضده لكن هل هذا التصور هو نفسه لدى الطبقات والفئات المستفيدة والمستغلة وكيف سيقع التداخل بين المصلحة الوطنية والمصلحة الديمقراطية في هذه الحالة؟ وإذا كان الخطر الخارجي قويا وكبيراً في بعض لحظات هذه المعركة، ألا يفرض ذلك على الطبقات الشعبية أن تراعي هذا الواقع في حساب حقوقها الديمقراطية خدمة للقضية الوطنية المشتركة الكبرى؟

إن مشكل العلاقة هو مشكل جدلي بطبيعة الحال، لكنه مشكل عيني يدخل في حيز الممارسة السياسية لا في حيز المنطق الجدلي العام، وفي حيز الممارسة السياسية هذا،

أحد أسواطها بالخليج؟
5- كيف ترون علاقة الاسلاميين بالديمقراطية عموماً وبالنضال الديمقراطي بالمغرب، اعتباراً لكونهم تيارات سياسية وأخذاً بعين الاعتبار المحتوى الفكري لتصوراتهم وبرامجهم؟ هل تقيمون تمايزاً فيما بينهم من الواجهة السياسية والديمقراطية؟ وكيف ترون التعامل معهم؟

1- النضال الديمقراطي لا يحسب بالفوائد المباشرة

بيدولي أن صيغة سؤالكم تتضمن إحياءاً سلبياً: عن هذا الذي كان يسمى «المسلسل الديمقراطي» لذلك وجب علي، أولاً، أن أدلي ببعض التوضيحات في شأن هذا المصطلح السياسي.

تعرفون أن بعض أطراف المعارضة لم تستعمل في اصطلاحاتها تعبير «المسلسل الديمقراطي» في وصف تلك المرحلة. وإن منها من كان يجذب بصفة رئيسية تعبيراً آخر هو «الهامش الديمقراطي»، وبين التعبيرين بعض التمييز لعله واضحاً، غير أن المهم، ليس هو هذا... لأن أطراف المعارضة لم تكن مختلفة حسب ظني فيما هو جوهري.

الجوهري آنذاك، هو، تتمين الاجماع الوطني من أجل دحر المؤامرات الخارجية على وحدتنا القربية، وتحرير الصحراء واسترجاعها للوطن الاب بصفة لا رجعة فيها. ولقد كان من الطبيعي من أجل تحقيق هذا الهدف، أن تقوم علاقات تناسب وترابط معينة بين تطوير العلاقات الديمقراطية داخليا، وبين تطوير الاجماع الوطني وتوفير السند الشعبي والقوة الضرورية لدحر الاعتداء الخارجي على وحدتنا القربية.

كيف ستكون هذه العلاقة (؟)، لمن ستكون الاولوية (؟)، هل من المفروض أن يسير كل



من الديمقراطية الى اصلاح الدستور

سيستطيع أن يفصل اختزالاته وفق المنهج الذي حاولت قدر الامكان توضيحه .

مراحل التحول الديمقراطي
ستوافقني - بلا شك - على ان المرحلة المنصرمة يمكن تقسيمها الى مرحلتين عريضتين من زاوية سؤالكم عن الديمقراطية ومكتسباتها .
المرحلة الاولى :

وهي المرحلة الممتدة بين (74-79-81) وفيها حققت القوى الديمقراطية جملة من المكاسب الاساسية . . أولها : القطع مع حالة الاستثناء وولوج مرحلة المؤسسات الدستورية بكل عيوبها المعروفة ، غير أنها خطوة لا يستهان بها في تقديم الصراع السياسي ببلدنا . . وثانيهما : الخروج من حالة الحظر العملي والقانوني الذي كان يطال معظم القوى الديمقراطية ، وتمكنها في مناخ هذه المرحلة الانفتاحية من إعادة تنظيم نفسها واستعادة روابطها مع جماهيرها التي انقطعت الى حد كبير بسبب القمع الذي سلط عليها (الاتحاد الاشتراكي + حزب التقدم والاشتراكية + الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي لم يستطع فيما بعد أن يستفيد أحسن استفادة من الفرصة + منظمة العمل الديمقراطي الشعبي) . . ولأننسى ان في هذه المرحلة تأسست الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي اعطت ولادتها بعدا جذريا لكفاح الشغيلة ، والذي استعاد من وقتها بعده السياسي

الديمقراطي الشامل بجانب بقية القوى الديمقراطية الاخرى . . الشيء الذي انعكس على وتيرة النضال النقابي وطبيعته ، وعلى وتيرة النضال السياسي لعموم الجماهير الشعبية . ويمكننا أن نستدل على هذا الاستنتاج عينيا وإحصائيا بالرجوع الى وقائع تلك الفترة التي توجت كما هو معروف باضرابات 79 والاضراب العام لـ 81 .

وثالثها : تعمق الوعي الديمقراطي لدى الاحزاب والمنظمات والمثقفين والجماهير الشعبية وركفينا هنا ان نسترجع الادبيات والمراجعات الايديولوجية والقضايا التي طرحتها ، والتي تمت في هذه الفترة . . لنتأكد من حقيقة التحول الذي جرى لصالح الوعي الديمقراطي . ان اهتمام العديد من المثقفين اليوم بقضايا حقوق الانسان والديمقراطية ودولة القانون . . الخ ، هو ثمرة لهذا المجهود الذي بذرت بذوره الاولى في هذه الفترة بالذات . ولا نظن ان الجماهير الشعبية البسيطة كانت بمنأى عن هذه التحولات وهذا التبدل في المناخ الثقافي والسياسي الذي عرفه مجتمعنا من هذه اللحظة على وجه الخصوص .

ورابعها : تمكن الشعب المغربي بفضل الاجماع الوطني الذي صاحبه آنذاك مناخ سياسي أفضل تمتع بديناميكية حقيقية ،

الاستفتاء على التعديلات

الدستورية عملية

جماهيرية .. ولا بد

للأحزاب من أجل أن

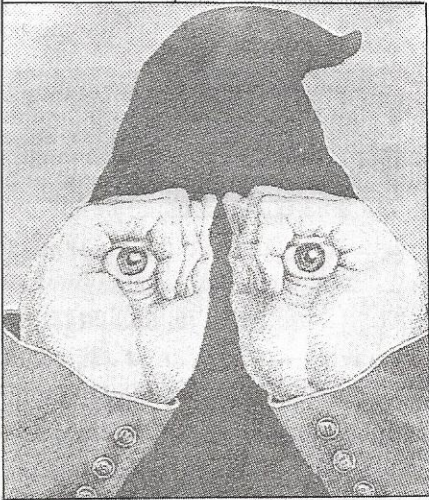
تكسب الرهان أن تحاور

الجماهير في شأنها

فجرت تفاؤلا عارما كانت المسيرة الخضراء أجلي صوره . . . قلت تمكن الشعب المغربي في هذه الاجواء من ان يبعد القضية الوطنية من منطقة الخطر وان يحقق نصره الاساسي في الميدان ، بعد ان تم له استرجاع الصحراء الى السيادة الوطنية ، واحباط مشروع الدويلة التي كانت تتهددها . . إذ ينبغي الان ننسى ان موازين القوى وقتها كانت تميل بقوة لصالح الخصوم ، وان المغرب ، وهو خارج من حالة الاستثناء والازمات التي عاشها في طورها ، كان في موقع الضعف الشديد امام خصومه . فلولا الاجماع الوطني ودعم القوى الديمقراطية له لما تم استرجاع الصحراء . وهذا النصر في الواقع له قيمة تاريخية تتجاوز حسابات المرحلة .

هذه مكاسب تلك الفترة وهي مكاسب عظيمة كانت تبعث على التفاؤل الكبير الذي عم الشعب المغربي ابانها ، بالرغم مما أصاب الانتخابات الجماعية والتشريعية من تزوير وتزييف للادارة الشعبية وبالرغم من ان القوى الديمقراطية قد انشقت على نفسها ، بين حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي اللذين شاركا في الانتخابات كل بقائمه المنفردة وبتقديراته السياسية المستقلة ، الشيء الذي نتج عنه مشاركة حزب الاستقلال فيما بعد في الحكومة ، واستمرار الاتحاد في المعارضة وبدون شك ان هذا الشرح أثر تأثيرا عميقا في حجم الاستفادة التي كان يمكن للمعارضة الديمقراطية ان تستفيد منها ، وظهر تأثيرها الاقوى في المرحلة العصبية القادمة .

المرحلة الثانية : وهي المرحلة التي تبدى (ما بعد 20 جوان - 83 - 1990) تتميز هذه المرحلة على وجه الخصوص بالافساد الكبير للحياة السياسية ، وتدجين الدولة الشبه كلي للمجتمع ، وتضخم مظاهر مخزنة الحياة السياسية والاجتماعية ، وفقدان القوى



جهاز الاعلام الرسمي ينبغي ان نجد له صيغة دستورية معينة نظرا للدور الخطير الذي يقوم به في تكوين الرأي العالم

الديمقراطية لقدرة الفعل والمبادرة ، وانتشار كل قيم الانتهازية والوصولية والفردانية لدى النخبة عامة ..

جرت كل هذه التحولات المشار اليها ، في وقت كانت تزداد فيه التناقضات الاجتماعية حدة وعمقا ، من جراء اضطراب نمو الازمة الاقتصادية العامة الناجمة عن سياسية التقويم والتبعية لصندوق النقد الدولي ، وكان هذا الوضع الذي يزداد ترددا ، ويدفع بالآلاف خارج حلبة الانتاج ويمعن في مسلسل تفجير الطبقات الشعبية ، يفاقم - من جهة أخرى - مسؤولية القوى الديمقراطية اتجاه جماهيرها ، ويزيد من حدة المفارقة بين قدراتها على الفعل والمبادرة ، وبين ازدياد الاوضاع الشعبية المعاشية والسياسية تدهورا .

وبدون ان ندخل في وصف كافة أوجه هذه المرحلة في مظاهرها ومحطاتها ، فان القناعة التي كونتها ، هي ، أن المجتمع المدني على هشاشته ، كان يجتاز بصفة عامة مرحلة انكماش وتراجع وتحلل ..

الديمقراطية المحجوزة

هل كان هذا الوضع حتميا ؟؟ لا يمكنني ان أجيب بصيغة قطعية على هذا السؤال ، غير أنها ليست بالظاهرة الاستثنائية في تاريخ الشعوب ، فالازمة الاقتصادية - الاجتماعية الطاحنة لا تفرز بالضرورة وضعاً شعبياً وسياسياً ثورياً ونامياً .. بل قد تعطي العكس تماما ، والامر يتوقف على عدة عوامل يصعب حصرها بدقة ميكانيكية .. ومع ذلك يمكن ان نسجل بعض الظواهر الموضوعية التالية :

- لقد بدأت فترة التراجع في وقت خف فيه نسبيا ضغط القضية الوطنية في ضبط توازنات المعادلة السياسية الداخلية ، بعدما اضحت القضية الوطنية بعيدة جدا عن منطقة الخطر ، وبعبارة تدعمت التحصينات

وراعادة تشكيل كل علاقاته على النمط المخزني التقليدي . هناك تشابك عضوي بين تعمق مظاهر المخزنة وبين سيادة الهاجس الامني وبين نمط اقتصادي تبعي ومأزوم منفلت الضوابط تلعب فيه الزبونية والرشوة دورا أساسيا في توزيع الثروة الوطنية .

ها نحن إذن في محطة من محطات جدل ما سمي ب « المسلسل الديمقراطي » محطة لا تكشف عنها اللغة والمنطق التجريدي ، بل الممارسة النضالية المموسة التي هي وحدها قادرة على الإجابة العينية المطلوبة .

وربما قد أحمل سؤالكم أكثر من قصده ، إذا أجبت على بعض « الظن » خامرني من خلال إشارتكم الموحية لما استقدته « أوسع فئات الشعب » من هذا الذي سمي ب « المسلسل الديمقراطي » « بعض الظن إثم » كما تعرفون - لكن لأبأس ، إذالم يكن في هذا الظن ضرورة بل إذا جلب منفعة التوضيح ظني انكم تقصدون بالسؤال « الفائدة الاقتصادية » ولعلها « الفائدة السياسية » المباشرة لجماهير المواطنين التي لا ترى ملموسا في هذه المؤسسات التمثيلية المزيفة .

في مثل هذا الطرح ، إذا كان ، (ومع اعتذاري المسبق) ، إبخاس وتنكر لقيم

العسكرية ضد التسلل واكتسب الجيش الملكي خبرة كبيرة في مواجهة حرب العصابات .. وبعدها بدأت مرحلة جديدة في الجزائر هي مرحلة الشاذلي بن جديد بتوجهه المعتدل في هذا النزاع ، وبعدها بدأت القضية تأخذ مسارا ديبلوماسيا آخر بمبادرة نيروبي التي كان من الواضح أنها ستجعل المغرب في وضع ديبلوماسي أفضل من مراحل العزلة الدولية الكاملة .

- لم يكن الرصيد الايجابي من المكتسبات في المرحلة السابقة كافيا لاحداث تحول نوعي في موازين القوى لصالح ترسيخ أسس الديمقراطية ، فالقوى الديمقراطية كانت تجر وراءها تاريخا ثقيلا من النكسات لم يكن سهلا تجاوز مخلفاته ولا ننسى ، اننا في مجتمع متخلف ومتأخر ومفوت الوعي ، فهو مثقل بالتالي بمجموعة من العوامل التي تعيق تطوره الديمقراطي أضف الى هذا ، استمرار تفتت القوى الديمقراطية وأخطائها في استثمار كل فوائد المرحلة السابقة وتأثيرها هي الاخرى بالتحلل المجتمعي العام .

- استغلال الدولة المكثف لهشاشة المجتمع المدني « بالامعان في المزيد من تدوير قواه المجتمعية وتدجين حركته المستقلة





من الديمقراطية الى اصلاح الدستور

النضال ولاخلاقته ، وجهل ب « السيرة التاريخية » لنضال الشعوب وأنا بدوري أسأل من لديه مثل هذا الطرح : أية فوائد اقتصادية ثابتة ومقنعة حققناها في نضالنا ضد الاستعمار من ثورة عبد الكريم الخطابي مروراً بالحركة الوطنية الاصلاحية الى الحركة الاستقلالية وصولاً الى المقاومة المسلحة وقس على ذلك كل التجارب النضالية لشعوب أخرى يقينا ان بعض التحسينات تقع ، لكن إما وقائع أخرى تنقص من قيمتها أو انها تكون طفيفة وغير مقنعة . إذن فالتقدم الجوهري الذي ينبغي الاهتمام به كمعيار أساسي هو التقدم السياسي ، لا « كفوائد » مباشرة بالضرورة ، وكنهوض عام للشعب . ولا أخفيكم ان في مرحلة الانكماش والركود التي تحدثنا عنها ، كان بمجرد بقاء القوى الديمقراطية في نضالها داخل المؤسسات المزيفة التي نعلم انها لا تحظى بكبير الاهمية لدى الجماهير الشعبية ، بل قد تنال القوى الديمقراطية نفسها بعضاً من السخط العام عليها ، هو بحد ذاته عمل نضالي لا يقدر بثمن مادام يشكل موقفاً لناوשה الدولة ولمصارعة اختياراتها وجرها بالحدود التي يسمح بها العمل البرلماني الى التقيد ولو نسبياً بالمقارعة القانونية . . . إنه بعبارة أخرى واجهة من واجهات النضال تبقى في وسط واقع أسن ، على راية النضال الديمقراطي ودولة القانون مرفوعة الى حين ، صوت ، ولو انه ضعيف ، غير انه

إمكانية هامة في بعض الظروف للتوعية الديمقراطية ولشحذ العزائم والتعبئة الشعبية . أليس البرلمان الحالي هو نفسه البرلمان المزيف والمزور الذي تقدمت فيه المعارضة بملتمس الرقابة في ظروف سياسية أفضل ، والذي لا ينكر أحد أهميته في تهيئة الاجواء السياسية والنفسية لدعوة الاضراب العام في 19 ابريل ولتقدم النضال الاجتماعي في 14 دجنبر .

هكذا ، إذن كان النضال الديمقراطي لا يحسب بالفوائد المباشرة الاقتصادية على وجه الخصوص ولا بالفوائد السياسية الجزئية المباشرة ، رغم أنني لا انكر أهمية هذه ولا تلك ، بل هي تكون في العادة علامة ثمينة لمراحل قادمة . . . إذا كان النضال الديمقراطي لا يحسب بهذه الطريقة على وجه الخصوص ، بل ينظر اليه أساساً من وجهة تقديمه للوعي ولوحدة الشعب ونهوضه ، فإن هذا التوضيح يفيدنا أخيراً في الجواب على الشك النهائي من سؤالكم ، وهو تقييم تجربة النضال الديمقراطي بالنسبة « لمتطلبات بناء ديمقراطية حقيقية » .

جواباً على هذا الشك من السؤال لا بد من الإشارة الى أننا على ابواب مرحلة ثالثة من مراحل نضالنا الديمقراطي مرحلة فعلت فيها جملة من الشروط أهمها : من جهة ، التحولات الجارية في عالمنا اليوم ، بمعناها السياسي (ثورة الديمقراطية في البلدان الاوربية الشرقية ، واحتلال قضايا حقوق الانسان مركز الصدارة في العلاقات الدولية (؟؟؟)) ومعناها الاقتصادي (واشد د خصوصاً على احتمال تكون أوربا الموحدة) . . . ومن جهة ثانية ، تأثيرات النمو الديمقراطي في بلد عربي مجاور الذي هو الجزائر . . . واحتمال حل قضية الصحراء قريباً وما يفرضه ذلك على السلطة من مراجعات للمعادلة السياسية الداخلية ، بقصد إضفاء ديناميكية جديدة على الشرعية السياسية ، التي شكل الاجماع

الوطني أحد مضخاتها طوال هذه المرحلة . وبوجهة أبعد ، ضرورة التفكير في معادلة سياسية جديدة تلائم جيل ما بعد الحركة الوطنية التي كادت أجيالها تنقرض . . . ومن جهة ثالثة ، الثورة التي أحدثتها في الوجدان وفي طرق التفكير وفي النفسية الشعبية المعركة القومية التي فجرتها ما يسمى بأزمة الخليج ، وجدير بالانتباه أن النجاح السياسي للاضراب العام يوم 14 ديسمبر كان يركز على ما أحدثته المعركة القومية من « ثورة » عميقة في وجدان الجماهير واستعداداتها وقابليتها للنضال والعمل وهذه النقطة قد تحتاج لوقفة مطولة لاستيضاح دلالتها ومعانيها . . . لا يمكننا بكل أسف القيام بها في نطاق هذا الجواب . ثمة إذن شروط موضوعية مناسبة ، وهناك أساساً تغير حقيقي في المناخ الشعبي وفي استعدادات الجماهير للفعل والنضال ، وهناك ثالثاً نمو في العمل المشترك بين القوى الديمقراطية . . . كل رغبتنا ان يتوسع ويتعمق ويترسخ لأنه أكبر مطلب من أجل بناء ديمقراطية حقيقية .

2 - آفاق الاصلاح الدستوري

بعدما أطلت نسبياً في جوابي على السؤال الاول ، الذي اعتبرته سؤالاً مركزياً . . . سأحاول ان أجيب على هذا السؤال وعلى البقية ، باختصار المطلوب :

أولاً على حد علمي لم تتقدم المعارضة بمذكرات تتضمن رؤيتها للتعديلات الدستورية المطلوبة كما ان اللقاء الوحيد الذي تم رسمياً بين جلالة الملك وبعض زعماء أحزاب المعارضة لم يكن حواراً او مفاوضات بالمعاني المتعارف عليها ، وانما كان لقاء غرضه وضع المعارضة في الصورة لا أكثر ، ومطالبتها بتقديم تفكيرها في الموضوع ولم يقع بعدها شيء يذكر .

ولذلك ليس صحيحاً ان الرأي العام ظل

التشريعي المتكونة بطريقتين انتخابيتين ، إحداهما مباشرة ، والأخرى غير مباشرة ومدة الدورة البرلمانية التي تجعل المجلس عاطلا لاشهر عديدة ، ومرورا أيضا ، بوسائل المراقبة كالاستجواب والاسئلة الاستعجالية ولجان البحث والتقصى والنسبة الضرورية لتقديم ملتمس للرقابة . الخ .

هذه بعض الجوانب الدستورية والتي تتطلب إعادة تفكير ومراجعة ، اكتفيت بالإشارة إليها دون تدقيق ، كذلك لم أذكر جوانب

بغاية ان تكون الحكومة سلطة فاعلة ذات شخصية سياسية جماعية ، لا مجموعة من الموظفين السامين لا تضبط تشكيلهم مقياس ديمقراطية ولا يربط بينهم برنامج محدد مصادق عليه من أغلبية المجلس التشريعي ، كما هو الحال في الواقع الدستوري الراهن ولذلك اقترح مؤتمرا الثاني ان يكون للوزير الاول حق تشكيل حكومته بعد ان تصادق الاغلبية التي ستفرزها مناقشات المجلس النيابي على برنامج بهذه الصفة تكون

مهمشا عن فحوى الحوار الجاري ، لانه لم يجر حوار بهذا المعنى ، وبطبيعة الحال ، عندما سيطرح الموضوع عمليا على جدول الاعمال في الساحة السياسية ، فان المعارضة ستقدم تفكيرها اما جماعة او فرادي . . . والبداهة تفرض ذلك ، ولومن الناحية الاجرائية فالاستفتاء على التعديلات الدستورية هو عملية جماهيرية ، لا بد من أجل ان تكسب الزهان ان تحاور الجماهير في شأنها فلا ضرورة لسبق الاحداث وإسائة الظن في المعارضة .

وبناء على ماسبق لا يمكن الحديث الآن عن تعديلات مشتركة مطروحة من قبل المعارضة ، فذلك ما زال هدفا نسعى اليه ، ونظنه ممكن التحقيق بالنظر للمستوى الذي بلغه العمل المشترك والتطورات التي حصلت في الوضع السياسي منذ ان طرح الموضوع للتفكير والمناقشة لكن ثمة بالتأكيد قواسم مشتركة بارزة بين مجموع أحزاب المعارضة ، أما البنود التي يمكن تعديلها فساكتفي بالإشارة الى بعض محاورها وعناونها التالية .

1- تحقيق توازن إيجابي بين السلط : انتم تعرفون ان الدستور المغربي عرف الكثير من « النظام الرئاسي » في الدستور الفرنسي بل ذهب الدستور المغربي في بعض القضايا أبعد من الدستور الفرنسي من هذه الناحية هناك إذن أشياء كثيرة تحتاج الى تعديل لاحداث نوع من التوازن الايجابي بين السلط وبما يتماشى في نفس الوقت مع نظامنا الملكي وتجربتنا الوطنية الخاصة .

ولعل النقطة الرئيسية في هذا المجال ، والتي بينت تجربتنا السياسية أهميتها وفوريته تتجلى في الموقع الدستوري الذي تحتله الحكومة من حيث صلاحياتها وطريقة تشكيلها وعلاقتها بالمجلس التشريعي . لقد حث مؤتمرا الوطني الثاني على هذه النقطة

كلما اقتربنا من حالة الاجماع حول الدستور، كلما كان التطور الديمقراطي أضمن وأسلم وأكثر قابلية للرسوخ

أخرى ذات أهمية ، ويحضرني الآن بصفة خاصة جهاز الاعلام الرسمي الذي ينبغي ان نجد له صيغة دستورية معينة ، نظرا للدور الخطير الذي يقوم به هذا الجهاز - الذي هو مبدئيا في ملك الشعب - في تكوين الرأي العام سياسيا وثقافيا . . . وكذلك الغرفة الدستورية ، والمجالس العليا الوطنية ، كمجلس التعليم والتخطيط وغيرها كثير ، والتي ينبغي ان نفكر لها في ضوابط دستورية أكثر تدقيقا مما هو وارد من أجل إعطائها الدور القوي الذي ينبغي ان تلعبه كمؤسسات دستورية . والحقيقة اننا في منظمة العمل الديمقراطي الشعبي من أنصار القيام بمراجعة شاملة للدستور على ضوء ما بينته تجربتنا السياسية الوطنية الملموسة والتي نلناها مليئة بالخلاصات والعبر ، لتبني نص الدستور وتشبيعه بخصائصنا الوطنية ، لاسيما في ضوء المستوى الذي

الحكومة مسؤولة فعلا امام مجلس النواب ، لانه هو الذي يصادق على برنامج تشكيلها وبالتالي يضبط معايير هذا التشكيل تدقيق هذه النقطة ، وكذا مجموع البنود الاخرى التي تمس الصلاحيات « كالمسؤولية الجماعية عن السياسة العامة » و« مجال التشريع ومجال القوانين التنظيمية » ووسائل التنفيذ خاصة منها حق « التعيينات في بعض الوظائف السامية المدنية » وصلاحيات « المجلس الوزاري » كلها قضايا تحتاج لمراجعة وضبط يصعب تناولها في هذه العجالة .

ثانيا : تقوية دور المجلس التشريعي وضمان حقوق الاقلية فيه : هذا المحور يطال مجموعة من البنود إما بصيغة تعديلات او اضافات او تدقيقات ، تبدئ بتوسيع مجال القانون التشريعي الضيق نسبيا في النص الدستوري الراهن ، مروراً بتركيبية المجلس





من الديمقراطية الى اصلاح الدستور

بلغته الطموحات الديمقراطية للشعب المغربي، وفي ظل التطور الحضاري الانساني الذي نعيشه ونحن نطل على القرن الواحد والعشرين، وفي ظل التحولات الثقافية والاجتماعية التي عرفها المجتمع المغربي بعد ثلاثة عقود ونصف على استقلاله السياسي..

ونطمح في ان تكون هذه المراجعة بواسطة حوار واسع وحر، وتساهم فيه كل الفعاليات السياسية والاجتماعية والثقافية، بدون استثناء وفي جو من التعبئة الوطنية الشعبية، حتى يساهم هذا الحوار في الرفع من الوعي العام الديمقراطي لدى عموم الشعب المغربي، ويؤسس ايضا لقناعات مشتركة عميقة بين فئاته واحزابه، مهما تباينت الرؤى في هذه النقطة الدستورية او تلك، لانه كلما اقتربنا من حالة الاجماع حول الدستور، كلما كان التطور الديمقراطي أضمن وأسلم وأكثر قابلية للرسوخ. واشدد على ان الذي يخلق هذه الحال من الاجماع، او يقربنا منها، ليس هو بطبيعة الحال المناقشات التحضيرية، رغم أهميتها في اللحظة، بل - اساسا - الاحترام العملي في التطبيق والتشبع القوي بغاية الدستور واهدافه الديمقراطية. فعندما ترتفع الممارسة السياسية الى هذا المستوى، خاصة من قبل الحاكمين وحينما تتطابق مقولة « الدستور أسمى قانون » لدى الامة مع الواقع الحي حينذاك سنستبشر باننا فعلا اضحينا « امة دستورية »

متحضرة، وان الخلافات وقتها في هذه النقطة او تلك من قوانين الدستور، والذي لن يكف بالمناسبة عن التطور والتغير وفق التجربة التاريخية للشعب المغربي، لا تؤثر فعلا في القناعة العامة الاجماعية حوله.

من هذه الزاوية أسمح لنفسني بالجواب على الشق الاخير من سؤالكم حول المجلس التأسيسي ويجدر بي في هذا الصدد ان اقول بانني لست من الذين يعيدون اي شعار خاصة إذا كان هذا الشعار لا يمثل غاية بذاته، وانما هو وسيلة لغاية أمثل التي هي الديمقراطية.

لقد انبثق شعار « المجلس التأسيسي » من تجارب تاريخية خصوصية ثم عمم في برامج العديد من الاحزاب والقوى الديمقراطية. وكانت لنا نحن ايضا تجربة نضالية في هذا المضمار في ظروف سياسية سابقة لكن أرجو عند قراءة التجارب التاريخية لشعوب أخرى ان نتريث قبل ان نستخلص ما يمكن إعتباره « قواعد عامة » يمكن ان تنطبق من حيث المبدأ على بقية الشعوب الاخرى. وان نقرأ في البداية « تاريخ هذه الشعوب النموذج » كرواية حية بأشخاصها وتدرج صراعاتها وبظرفها الخاص وملابساتها الاستثنائية، وان نغتنم جيدا للتفاصيل التي يتم عادة تجاهلها وتركها لحساب ما هو عام او ما يليق فيها ان يكون عاما. صحيح ان الظاهرة التاريخية بهذا المعنى لا تتكرر ابدا، فهي تتمتع دائما بصفة الفريدة التاريخية،

الا ان ذلك في اعتقادي يصون تفكيرنا من (صنمية) القوانين العامة ودغمائيتها، ويخصب لدينا « المخيلة السياسية » الضرورية في الممارسة العملية، لان اهمية اي موقف سياسي في نظري لا يكتسبها من منطوقه الظاهري الاصلاحى او الثوري، بل من قدرته على تحريك واطلاق ديناميكية تقربنا الى الغاية المنشودة، اقول كل هذا الاستطراد الطويل وانا استحضر الكيفية التي تم بها تاسيس الجمعية الوطنية في الثورة الفرنسية، ومحضر مناقشاتها في اول اجتماع تأسيسي لها.. وايضا الدور المضاد الذي لعبه المجلس التأسيسي في الثورة البلشفية. ان عادة قراءة هذين المثالين يؤكد ما خلصت اليه في هذا الاستطراد.

نحن لا نرى في الشروط الحالية للمغرب، وفي نطاق الاهداف المرحلية المطروحة، ما يدعو لطرح معركة اضافية اخرى، في معركة « المجلس التأسيسي »، لان من يريد « المجلس التأسيسي » عليه ان يتملك اولا « قوة التأسيس » كما يقول لينين ولان طريق الديمقراطية في بلادنا قد لا يمر حتما وقسرا بهذه « الوسيلة » او بهذا النمط من التطور.

3- آفاق التغيير

يؤسفني ان في سؤالكم حكم قيمة سلبي من مشاركة القوى الديمقراطية في

الديمقراطية التي نصبو اليها لن تنبثق حتما من ترتيبات الذهن الجميلة، لكنها ستأسس حتما من ركوب «منعرجات» التاريخ الذي لا يسير قطعاً في خط مستقيم

رؤيتها وقدراتها الذاتية في تعبئة أوسع جبهة ضاغطة من أجل الديمقراطية، وعلى مدى إشراكها لأوسع الطبقات الشعبية في هذه المعركة.

واستغلها مناسبة لوجه نداء حارا ومخلصا لكل المناضلين الديمقراطيين كيفما كانت ايدولوجيتهم واحكامهم على الماضي، ان يستبصروا حجم الرهان في هذه المعركة وقيمتها التاريخية وليعلموا ان الموقف الذي سيختارونه، إما استمرارا في التعالي النقوي السلبي واما انخراطا ايجابيا في انضاج أفضل شروط الديمقراطية على الارض، سيكون له الاثر البعيد والقريب على مجهودات القوى الديمقراطية وعلى نتائج المعركة التي ستخوضها فعليهم، قبل غيرهم، تقع المسؤولية.

وأخيرا، هل ستكون معركتنا الديمقراطية تكرارا لما سبق؟! في كل التخمينات والاحتمالات الممكنة، لانظن نتيجة هذا التوقع، في ظل ما لمحتم اليه من تبدل في الظروف العربية والقومية والاقليمية، وفي ظل الخبرة والثقة للذين اكتسبتهم جماهيرنا الشعبية، في ظل الوحدة النامية للقوى الديمقراطية...

4- عندما يحترق البيت

عندما يكون بيتك يحترق، فهل تهتم بتوضيب ما بداخله، ام انك ستقوم في أن واحد بالدفاع عن نفسك وبالاستمرار في تصفية مشاغلك وخصوماتك العائلية الاخرى /كل عاقل بطبيعة الحال سيقوم في مثل هذه الحالات ببدء الخطر الرئيسي الداهم عليه، أولا، ليلتفت بعدها لاموره العادية .. فما بالك إذا كان الخطر في موضوعنا من حجم التاريخ والمصير القومي؟!

مرة أخرى، الواقع هو الذي يفرض «جدليته» على الذهن، ليس العكس، علينا ان نكشف «الجدلية» في الواقع، لا ان

الحد الضروري الأدنى المطلوب، ونعني به وقف التزوير بكل اشكاله واساليبه المعروفة من اكراه وشراء للضمان وتلاعب بصناديق الاقتراع وتزييف للنتائج.

كل شيء سيتوقف على الامرين التاليين : مصداقية الارادة السياسية لدى الحاكمين انه يمكن ان نتفق على عشرات المقترحات «التقنية» لمراقبة نزاهة الانتخابات، لكن إذا لم تتغير الارادة السياسية، فكل المقترحات ستظل عديمة الجدوى ... في الجزائر التي جرت بها الانتخابات جماعية نزيهة الى حد كبير بشهادة الجميع لم يتم الاتفاق مع المعارضة حسب علمي، على اية إجراءات «استثنائية» تضمنت نزاهة الانتخابات، ومع ذلك جرت الامور بالصورة التي رضى بها الجميع. وما كان ذلك، الا لان الزعامة السياسية للدولة وللحزب الحاكم راهنت على الديمقراطية لتجديد نفسها وإعادة بناء شرعيتها ... كيفما كانت نتائج هذا الرهان عليها، في المدى القريب.

لذلك نلح على مصداقية الارادة السياسية لدى الحاكمين، أكثر من جميع الاجراءات التي يمكن التوصل اليها او الاتفاق عليها، خاصة لما نعلمه عن طبيعة الاحزاب التي (ليست كجبهة التحرير الجزائرية) أريد لها ان تكون ممثلة الحكم وقاعدته السياسية والاجتماعية. وهي احزاب صنعتها الادارة من ألفها الى يائها، ولا يمكنها لحظة ان تعيش بعيدة عنها او باستقلال عنها، حتى تعتمد على نفسها وتخوض صراع المنافسة الديمقراطية الحرة.

هذه المعطيات الاولى تفرض علينا ان نتسلح باليقظة والحذر كي لا نفرق في تقاؤل مجاني مفرط وواهم.

من هنا تأتي أهمية الامر الثاني الذي ستتوقف عليه حصيلة الرهان الديمقراطي المقبل وتتجلى في قدرة الحركة الديمقراطية المعارضة على توحيد صفوفها، وتوحيد

المؤسسات القائمة، لانها حسب ما جاء في السؤال «تزكية لديمقراطية الواجهة» . وهذه فلتة لسان تؤكد ما خمرني من ظنون سابقة حاولت قدر الامكان تقديم بعض الايضاحات عنها في جوابي الاول . وسيفغر لي الاخوة تعبيرى إذا ما وصفت مثل هذه الاحكام بانها «تزكي» الجهل بالسيرورة الواقعية الاساسية في نضال شعبنا من أجل الديمقراطية، فالديمقراطية التي نصبو اليها لن تنبثق حتما من ترتيبات الذهن الجميلة، لكنها ستتأسس حتما من ركوب «منعرجات» التاريخ الذي لا يسير قطعا في خط مستقيم.

بطبيعة الحال، هناك بعض «الشروط» تتفق عليها كل اطراف المعارضة من أجل ان تشكل التجربة القادمة خطوة كبيرة نحو البناء الديمقراطي الذي يتجاوز ما عهدناه في السابق من انفتاحات سياسية مؤقتة او هوامش ديمقراطية، لنلج فعلا مرحلة الديمقراطية النامية والراسخة.

ويأتي في مقدمة هذه الشروط خلق المناخ السياسي والشعبي الملئم الذي يستنهض الجماهير ويعيد لها الثقة والحماس، وبالتغيير في اساليب الحكم وعقليته، وهذا يتطلب فيما يتطلبه أولا : إطلاق الحريات الديمقراطية الاساسية على اوسع نطاق واحترام ممارستها، وذلك بدءا باطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي ومرورا باحترام حرية التعبير والتجمع والتظاهر وغيرها من الحريات العامة الاساسية ثانيهما : مراجعة الدستور التي تحدثنا عنها سابقا، وإعطاء الوقت الكافي لاجراء حوار وطني تساهم فيه كل الفعاليات ومكونات الشعب المغربي في جو من التعبئة والثقة المتبادلة . ثالثا : مراجعة القوانين التنظيمية للانتخابات بما يكفل الديمقراطية والنزاهة وحقوق المراقبة للانتخابات المقبلة . رابعا : وهو اهم شرط في اعتبارنا لانه





من الديمقراطية الى اصلاح الدستور

نستخلصها من ترتيبات الـذهن المجردة... ان نخرج رؤوسنا من التاريخ، لا ان نخرج التاريخ من رؤوسنا، ولا يخالجنى شك في ان المواطنين البسطاء رغم احتياجاتهم ومعاناتهم السياسية والاجتماعية كانوا يدركون ويتفهمون هذه «الجدلية» لانهم وعوا خطورة ما يهددهم في مصيرهم ووجودهم القومي، لانهم كانوا يعيشون اللحظة بكل جوارحهم وعواطفهم ووجدانهم وكيوناتهم.

المنطق الجدلي الواقعي كان يفرض علينا اولا ان نستنهض جماهيرنا ونركز كل قوانا لدحر العدوان وللذود عن العراق ولتعريض صموده. وكان يفرض علينا ثانيا، ان ندفع بالحكومة الى اتخاذ موقف حازم ومنسجم بجانب العراق، وان تكشف كل أخطائها وتخاذلاتها وتردها في المعركة القومية... وماذا كانت النتيجة؟ نهوض شعبي قومي عارم شمل كل أنحاء المغرب من أقصاه الى أدناه، وطال أعماق جميع الفئات الشعبية والكادحة فيه، حتى التي لم تنشغل قط بالامور السياسية، كان هذا النهوض بحد ذاته تقدما هائلا في الوعي الشعبي وفي الصراع السياسي، وهو الآن قاعدة ارتكاز معنوية ومادية للقوى الديمقراطية فيما سيأتي من مهمات مقبلة هذا هو الربط المادي العيني الملموس والوحيد «الممكن» في اللحظة هكذا يظهر من جديد ان قيمة الموقف السياسي، لا تكمن في جذريتها اللفظية، او في انسجامه الذهني التجريدي، بل في الديناميكية

العملية التي تطلقها وتفسح المجال لنموها.

5- من أجل حوار ديمقراطي أحبذ في هذا السؤال ان اجيب عامة ببعض المنطقات التي تحدد نهجنا اتجاه الحركات الاسلامية على المستوى العربي،

نحن التنظيم اليساري المغربي الوحيد الذي بادر بتأسيس علاقات الحوار الديمقراطي مع الاتجاهات الاسلامية في الوطن العربي

لان المستوى الذي بلغته الاتجاهات الاسلامية في المغرب، لم ينضج بما يكفي على مستوى التصورات السياسية والاجتماعية حتى يمكنني إصدار حكم دقيق في شأنها وما سأقوله من منطلقات يشكل أيضا قاعدة لتعاملنا الوطني.

أريد في البداية ان أنوه بكوننا التنظيم اليساري المغربي الوحيد الذي بادر بتأسيس علاقات الحوار الديمقراطي مع الاتجاهات الاسلامية في الوطن العربي، لقد فتحنا صدورنا وقلوبنا لكل تيار منها تشبث بالديمقراطية وبقضايانا القومية المشتركة، وذلك الى القناعات الاولى التالية والتي سأضطر للمرور عليها بسرعة:

- لا يمكن للنهضة القومية الجديدة ان تتجج الا اذا تأسست على تأصيل وتعريب للفكر

الاشتراكي الانساني من جهة، وعلى تحديث وتجذير للفكر الاسلامي الذي يشكل بينتنا الحضارية والثقافية من جهة ثانية، أعتقد ان هذا الطرح يريد ان يتجاوزنا نلاحظه من تعامل سياسي مع الاسلام من طرف الحركات الاشتراكية العربية، وهو يطمح الى أبعد من التعامل السياسي في نطاق ما يهدف اليه من تأصيل وتعريب للفكر الاشتراكي مع بينتنا الحضارية والثقافية الاسلامية. طموح لا نستطيع بعد ان ندعي اننا بلغناه... يطرح ايضا على الفكر الاسلامي مهمة محددة هي التجديد والتحديث في نطاق ما يهدف اليه من استيعاب التراث الديمقراطي والاشتراكي الانساني العام.

- مادام هناك فوات وتأخر للامة العربية والاسلامية، مادامت هناك أزمة «هوية» حضارية وثقافية، مادامت هناك أزمة نهوض مجتمعية عامة، فهناك دائما مشروعية تاريخية لظهور التيارات الاسلامية كغيرها من التيارات ذات الاختيارات الايديولوجية الاخرى، هذا الطرح يتجاوز في رأبي النظر الى التيارات الاسلامية، فقط، ك لحظة سقوط وتراجع سببها نكوص تكتيكي للقوى الديمقراطية التقليدية وحدة الانهيار الاقتصادي الذي ابتليت به المجتمعات العربية وبالتالي، يتجاوز اعتبارها كظاهرة محض عابرة.

- الايديولوجية الاسلامية (ولا تحدث هنا عن العقيدة الدينية) فكفر وكنهج سياسي قابلة للتطور ولاستيعاب مبتكرات الفكر الحديث في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفلسفية والعلمية، فليس هناك استحالة نظرية قطعية لاستيعاب الديمقراطية والتصور المجتمعي الحديث من منظور اسلامي، مادام ذلك يشكل ضرورة تاريخية مجتمعية، مادام البشر هم صانعو الايديولوجيات وليس العكس ومادامت الايديولوجية قابلة «للتأويل» بتبدل الشروط

التاريخية.

هذه المنطلقات التي هي أقرب الى «فرضيات» تعطي في رأيي أسسا أخرى للتعامل مع هذا الذي نسميه «ظاهرة الصحة الاسلامية» وهذه الفرضيات أرادت فقط ان تزيل من طريقها كل (الاحكام الاطلاقية المسبقة) التي صاغتها الايديولوجيات التحديثية الاخرى ضد الايديولوجية الاسلامية. فهي تحاول التعامل مع كأي ايديولوجية أخرى لها «مشروعيتها التاريخية» «قابلية للتطور» ما زال امامها مهمات ضخمة في هذا الاتجاه. وهي لا تنفي، بطبيعة الحال، الاختلاف والنقد ولا تعني ان كل الاتجاهات الاسلامية واحدة ومتشابهة، او انها في الاغلب ذات اتجاه ديمقراطي منسجم كما هو المأمول فيه.

مما لا شك فيه ان حرب الخليج أعطت لهذه «الفرضيات» حيوية ملموسة، فلقد أدت الحرب الى فرز جديد في الساحة العربية، كان من أبرزها ظهور تيار إسلامي عريض مساند للعراق ومنحاز لجانب المصالح القومية والاسلامية التقدمية. وبدون شك انه بعد ان اتضح الدور السعودي الخياني والدور الانتهازي الإيراني، فان هذه الحركات الاسلامية التقدمية ستعيد تشكيل رؤيتها وستعول على نفسها وستنظر لتحالفاتها ومصالح أمتها بمنظار آخر. لقد انتبعت منظمتنا لهذه الظاهرة الايجابية التي لم تقتصر فقط على الحركات الاسلامية بل شملت كذلك الحركات القومية، فكانت دعوة المنظمة لتطوير أرضية مشتركة للحوار بين هذين الاتجاهين للدفع بهذه الظاهرة الى أقصى مداها ولتأسيس رؤية قومية إسلامية مشتركة، ديمقراطية وتقدمية. □

وضع الاسئلة: محمد معروف

العلاقة بين الديمقراطية والحركة الوطنية

احمد ارضواضي

اعلامي مختص

توطئة :

- حدثان اثنان، يطفوان على سطح، الانشطة السياسية خلال السنتين الاخيرتين، ومنذ مطلع السنة الحالية، يجعلان المسألة الديمقراطية، بارتباط مع الدستور، على رأس قائمة الموضوعات الأكثر إلحاحا، على المهتمين بالشؤون السياسية بالمغرب.

- أول الحدثين هو معالم التقارب، والتنسيق، اللذين جاءا مباشرة كنتيجة لمعظم التحولات التي عرفها العالم في السنوات القليلة الماضية والتي لحقت بول المعسكر الشرقي. وأخذت بذلك طبيعة تنسيق يرمي الى التلازم مع هذه المعطيات الجديدة، مما يوحي بانه طريقة وطنية جديدة للتعامل

سياسيا، برنامج منسق يميل الى التوحيد، مع المعطيات السياسية اساسا، بهدف إقرار - حتى لا نقول فرض - التصور الوطني للدستور والمسألة الديمقراطية. وقد تجسم هذا التقارب في ملتقى الرقابة، والمطالبة بتعديل فصول في نص الدستور الحالي :

- أما الحدث الثاني (وقد كان للأسف ذا نتيجة سلبية على مواقف الاحزاب النشيطة المنتمة الى الحركة الوطنية)، وهو حرب، ووقائع ملحمة الخليج. إذ ان المسألة الديمقراطية - المغيبة، المنفية، من كل طرح او تناول لما يسمى بأزمة الخليج ظلت رغم إبعادها وتهميشها ذلك الغائب الحاضر باستمرار.

كان هناك الحاح واصرار، من طرف مجموع الاحزاب الوطنية، على ركوب الموجة العاطفية، وفتح المجال امام تفريغ رصيد هائل من الكبت، عبر خلط الأوراق، وقبول مبدأ التغاضي عن اخطاء الممارسات اللاديمقراطية، ومهاجمة او انتقاد المواقف المبتعدة التي رفضت ركوب نفس التيار، او تهميش الطروح التي ظلت تصمم على استحضار البعد الديمقراطي للقضية. لكن إنهاء الحرب، بالشكل الذي نعرفه، وبنو نسيان الجوانب المأساوية التي أسفرت عنها على صعيد الرصيد التراثي، والحضاري، او الاقتصادي، او الانساني، او حتي على صعيد القدرة العسكرية للعراق نفسه، كل هذا لن يثبينا عن اعتبار ان الازمة بكاملها، كانت خطأ سياسيا ناتجا عن غياب الديمقراطية بالمنطقة ككل. فكان محنة الخليج كانت فرصة لامتحان تصورنا الوطني للمسألة الديمقراطية. وما يهمننا من الامر، هو العلاقة بين مواقف أحزابنا المسماة بالوطنية، اي التي ورثت تراث الحركة الوطنية قبل الاستقلال، وبين تطورات الاحداث على جبهة الخليج، بالشكل الذي يجعل البعد الثالث، وهو الديمقراطية جزءا





من الديمقراطية الى اصلاح الدستور

ثابتا في الصورة ، مهما كانت درجة تجسدها في هذه المواقف سواء عند الحضور او الغياب .

يتعلق الامر بمشروعية ، التساؤل عن مدى حضور او غياب البعد الديمقراطي والدستوري فكرا وممارسة ، في الاسس والايديولوجيات ، التي قامت وتقوم عليها هذه الاحزاب . اي عن طبيعة القوانين التي تحكم العلاقة بين البعدين المذكورين ، وبين برامج وأنشطة هذه الهيئات . ويتطلب منا ذلك ، الرجوع بالذاكرة الى مرحلة نشوء الحركة الوطنية ، ثم الى الفترة ما بعد الاستقلال .

الحركة الوطنية والديمقراطية

فرضت الديمقراطية بكل ثقلها على نشوء الحركة الوطنية اختيار نمطين او توجهين ، مثلت في احدهما زاوية مثالية استراتيجية ، وشكلت بالنسبة للتوجه الآخر ، ذخرا تكتيكيا ، وقع اللجوء اليه مرارا في تاريخ هذا التوجه ، دون ان يكون هذا المورد الديمقراطي مسألة جوهرية دائمة الحضور . برز الاتجاهان إثر النزاع الذي حصل في إطار كتلة العمل الوطني ، فتزعم الاول محمد بن الحسن الوزاني ، في إطار الحركة القومية ، بينما تزعم الآخر ، علال الفاسي في إطار الحزب الوطني . على ان علاقة كل تيار بالديمقراطية ، لم تكن معزولة عن المحيط الذي نشأت فيه الحركة الوطنية ، ولا عن أهدافها الظاهرة

والخفية . نسجل ان الموقف من الدستور ، والممارسة الديمقراطية ، منذ انفصال الهياتين ، الى الاستقلال ، والى اليوم يصلح معيارا ، لقياس حضور التصور الوطني للديمقراطية او غيابه (محنته) . بمعنى ان معظم الممارسات والانشطة السياسية التي رسخها الطرفان معا ، سواء قبل او بعد الاستقلال ، تحولت الى أنماط وقواعد سياسية (تراث) ، صالحة للتأثير والتحكم في مسار حياة وبرامج مختلف الهيات السياسية الاخرى ، وحتى التي يتم خلقها بإرادة إدارية منذ نهاية السبعينات الى اليوم .

ومن الطرافة ، تتبع نشأة التصور الوطني للديمقراطية عبر المحاور التالية :

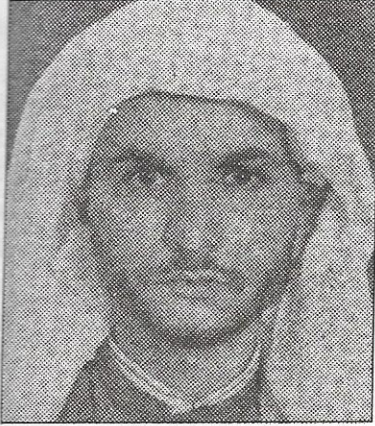
1- طبيعة العلاقة بين الفصيلين الاساسيين في الحركة الوطنية ، منذ نشأتها ، اي حزب الاستقلال من جهة وحزب الشورى من جهة ثانية وذلك منذ توزعت الكتلة الى الاستقلال ، ثم الى حين وفاة محمد بلحسن الوزاني في شهر شتنبر 1978 على الاقل ، او الى مؤتمر ورثة الوزاني سنة 1983 .

2- السلوك السياسي لكل من الفصيلين ، ودرجة تمثله للمبادئ الديمقراطية المعلنة (علاقة كل تيار بالديمقراطية)

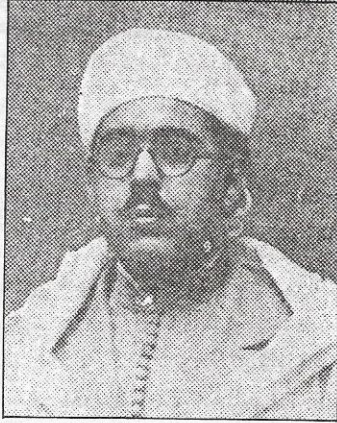
3- طبيعة العلاقة ، وعيا وممارسة ، التي ربطت بين كل منهما وبين سلطات الحماية .

4- طبيعة العلاقة ، وعيا وممارسة ، بين كل منها وبين السلطات المخزنية (النظام السياسي والاداري للمملكة)

ان من يريد التوصل الى توضيح معالم التصور الذي سطرته وبلورته الحركة الوطنية ، وما زالت ، للديمقراطية والدستور ، وللحياة السياسية بشكل عام ، لا مفر له من تتبع هذه المحاور الاربعة . حيث سيجنبه ذلك الالتزام بالمناهج الغالبة على سائر الطروحات



عزال الفاسي



محمد بلحسن الوزاني

المتعرضة للحركة الوطنية ، والتي تتخلص في احد المواقف الثلاثة الآتية :

- المقارنة بين نشاط الهيات التي انتمت وتنتمي للحركة ، او

- التأريخ جملة وتفصيلا للعمل الوطني .

- التأريخ لاحدى فصائل الحركة ، وهو عمل تغافل ، لاسباب غير موضوعية ، عن جزء كبير وهام من تاريخ الحركة ، مما قد يعتبر تزكية للجانب الذي وقع التركيز عليه .

وقد كان من نتائج ذلك إبراز أجزاء او مواقف من التصور الوطني العام للديمقراطية ، وتغيب أجزاء أخرى ، وهو ما

فسح المجال للخلط السياسي ، وسمح بخلق هيأت سياسية بقرار إداري .

وسواء بالنسبة للتيار ، المتمسك بالديمقراطية والدستور كأولوية قصوى في البناء السياسي الوطني ، بغض النظر عن الظروف ، أو بالنسبة للجناح الذي اعتبر الاستقلال أولوية ، قبل التفكير في عملية التأطير والبناء السياسي ، وضمنه العمل للدخول في نظام ديمقراطي ملكي ، سواء بالنسبة للشورى أو الاستقلال ، فإن العديد من التناقضات طبعت علاقتها بالديمقراطية . فالخط ، بالتالي ، لن يستقيم بالتركيز على توجه دون آخر . يتحدد تصور الحركة الوطنية للديمقراطية ، ممارسة وفكرا ، من الخلاصات التي يفرزها البحث ، من خلال العلاقة بين أهم أجنحة الحركة الوطنية ، ومن الصراع بينهما ، أي من التنافس على احتلال مواقع تجاه « الجماهير » والاتباع ، ثم من خلال التنافس على السلطة . وما يميز المواقف أثناء هذا المحور الأول :

- الصراع الأولي حول الأسبقيات ، حيث نسجل إيمان محمد بلحسن الوزاني بنوع من الديمقراطية ، حاول تطبيقه ابتداء من اسم الهيئة ، إلى الارتباط بمفهوم واسع للعمل السياسي (الحركة القومية) ، حيث شكلت القومية المتحررة ، تجاوزا للخلافات حول أحقية جميع « أفراد الأمة » في ممارسة العمل السياسي ، وبناء الوعي التاريخي اللازم لبلوغ الاستقلال .

- في الوثيقتين اللتين قد مهما الجانبان للمطالبة بالاستقلال حيث تضمنت وثيقة الحركة القومية مبدأ الملكية الدستورية (14 يناير 1944) إضافة إلى المطالبة بالاستقلال ، وصدرت هذه الوثيقة بعد نقاش جماعي بين مجموع أفراد وشعب الحركة ، بينما لم تتضمن وثيقة 11 يناير من نفس السنة الموقف نفسه حيث ركزت

على المطالبة بالاستقلال ، وصدرت بتوقيع عدد من الوطنيين نيابة عن الجماعة .

- بالرغم من تشنيع حزب الاستقلال بدعاة الحركة الشورية ، لإيمانهم المثالي بالتعددية والديمقراطية ، والقومية ، ولتصوراتهم الليبرالية للحياة العامة التقدمية الاشتراكية ، بالرغم من ذلك ، فإننا نرى من حيث السلوك أن « شخصيات محترمة ومرموقة من حزب الاستقلال تشارك في الانتخابات التي نظمتها الإقامة العامة سنة 1948 من أجل الحصول على مقاعد بمجلس الحكومة ... » . وقد كان منهم محمد الغزوي ، وأحمد الزبيدي ، والجيلالي بناني ، وآخرون ، ومنهم متعاطفون مع الحزب ... وقد أوضح ريزيط في كتابه الشهير (الأحزاب السياسية المغربية) أن 19٪ من أعضاء القسم المغربي لمجلس الحكومة كانوا استقلاليين ، الشيء الذي ابتهجت له الإقامة العامة نفسها ، كما أن علل الفاسي ذاته يسجل في « الحركة الاستقلالية » بالمغرب العربي (ص 370 - 371) أن 98 ٪ « من الهيئة الانتخابية صوتوا لفائدة المرشحين الذين دافعوا عن مذهب حزب الاستقلال ... »

هذا في الوقت الذي قاطع الشوريون هذه الانتخابات وتؤكد موقفهم بعد مقاطعة الجبهة الوطنية للانتخابات المنظمة عام 1951 .

بلغ الصراع أوجه ، بين الهياتين ، لكن المنظور الوطني للديمقراطية بالمعنى التاريخي الذي لم يتم وضعه وتحديد معالمه بعد ، سوف يغتني من ذلك . فسواء من الدور الذي لعبه الشوريون من خلال المعارضة أساسا بالمجلس الوطني الاستشاري ، أو من ممارسات الاستقلال بنفس المجلس ، أو من خلال مسؤولياته الحكومية على امتداد الفترات التي تحمل فيها هذه المسؤولية ، فإن هناك على هذا المستوى ، أثناء نفس المرحلة العديد من النتائج المفيدة التي تكفيها مؤونة تتبع

نسق الممارسات الحزبية تجاه الديمقراطية ، في الستينات ، أو السبعينات وإلى غاية هذا اليوم .

يأتي على رأس الخلاصات بالنسبة لتصورنا الديمقراطي الوطني الذي مازال مشروعا للبحث - أن هذا التصور قد أسست خطوطه العريضة مع بداية العمل السياسي للحركة الوطنية ، من نشاط الهياتين ، ثم تحددت معالمه شيئا فشيئا بعد الاستقلال ، بالشكل الذي جعلنا نعتقد بضرورة استمرار المؤسستين معا ، أو المنطلقين على الأقل . في الوقت الذي نلاحظ فيه يوما تعثر مختلف التجارب الديمقراطية ، لكون التصور إياه بني على ثنائية احتل فيها ركن الزوايا الرئيسية تياران متكاملان وأن تناقضت طروجهما ومواقفهما ، وأن تغيب ، أو غياب أحدهما ، على الأقل كمنظورية وتاريخ كان له دوره الكبير في بناء الاستقلال الوطني ، يجعل صورة الديمقراطية وطنيا ، مذبذبة وغير تامة ، وخاصة إذا راجعنا الصورة التي تم بها تغيب الثاني ، وفتح الباب واسعا لجميع اللقطاء لابتزاز تراثه وتوزيعه هدرا بين عديد من التجمعات السياسية . مما أرجأ إلى غاية الآن وضع تصور وطني ديمقراطي . تجدر الإشارة إلى أن انشقاق (1959) كانت خطوة سياسية اغتنم من خلالها جناح الشباب الفرصة للتملص من أخطاء الماضي الاستقلالية أساسا وقد كان بروز الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ضربة قاسية لحزب الاستقلال ، من الناحية العملية ، ولكنها كانت أمتن بالنسبة لحزب الشورى ، لكونها استمدت انطلاقاتها النظرية من منطلقات شورية أساسا ، الشيء الذي ساهم في محاصرة الحزب ، وفتح الباب أمام تجاوزه ، مما يفسر التحاق العديد من القادة التاريخيين لهذا الحزب ، لتأسيس الاتحاد الوطني ، ونفس الامر بالنسبة لجماعات أخرى من المناضلين الشوريين ، وخاصة من





من الديمقراطية الى اصلاح الدستور

الديمقراطية ورهان المستقبل السياسي

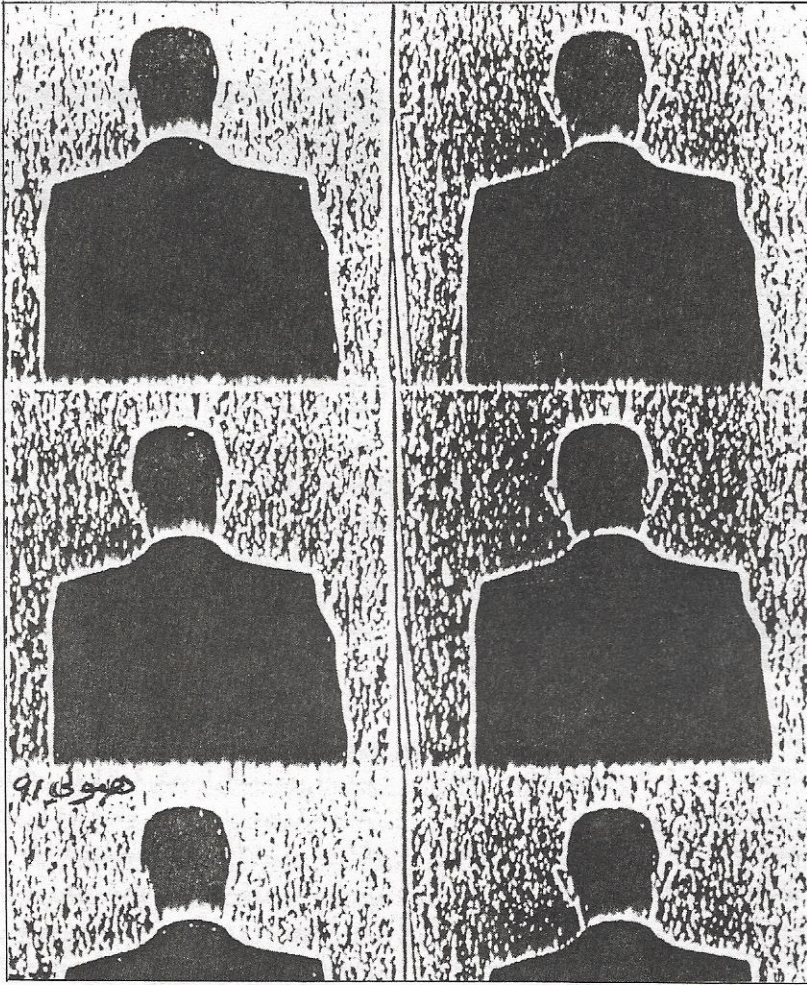
مصطفى الجوهري

باحث ومهتم بالفكر السياسي

والواقع ان مطالبة المعارضة بتعديل الدستور وتوفير حد ادنى من الضمانات السياسية لممارسة الفعل الديمقراطي ليست أمرا جديدا ، اذ انها تشكل جزءا من برامج هذه القوى الديمقراطية المعارضة ومطلبا مطروحا منذ حصول المغرب على استقلاله السياسي وخوضه تجربة اقامة نظام للحكم في البلاد على اساس ديمقراطية عصرية . الا ان اية تجربة من التجارب البرلمانية الاولى (1963-1965-1972) لم تعمر طويلا ، اذ يتم حل البرلمان قبل انتهاء المدة الزمنية المحددة له دستوريا فضلا عما رافق هذه التجارب من تزوير وضغط السلطة وتدخلها ، وتزامن ذلك مع حملات القمع والتضييق على الحريات العامة بهدف اضعاف المعارضة والنيل منها ، كما انها ارتبطت بهزات اجتماعية وسياسية (« مؤامرة » 63 ، الحرب مع الجزائر ، احداث مارس 65 ، المحاولتين الانقلابيتين 71 و 72) .

ع
يلاحظ المتتبع للحياة السياسية المغربية في الفترة الاخيرة كون بعض القضايا (تعديل الدستور ، متطلبات البناء الديمقراطي الفعلي) أصبحت تأخذ مركز الصدارة في الخطاب السياسي لدى المعارضة سواء في أنشطة الاحزاب المكونة لها او المواقف الصادرة عن هيئاتها او على اعمدة جرائدها وتصريحات زعمائها دون ان ننسى بطبيعة الحال المفاوضات التي بدأت حول الموضوع والتي لا نعلم عنها الا انها تمت فعلا حسب ما اعلنه بعض قادة حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي .

المقاومة ، وجيش التحرير . ان التجريبية التي تتخطى فيها تياراتنا الوطنية من جهة ، وعدم تمكنها من التفاهم والتجانس في إطار التعددية والاعتراف المتبادل ، وتخطي مرحلة النشأة وما بعد الاستقلال نهائيا بالاعتراف لكل تيارات الحركة علنا بما أنجزته من جهة أخرى ، كان وما يزال له دور على الحياة السياسية عموما ، والديمقراطية على الخصوص . فمسلسل الانشقاقات يستمد شروطه الموضوعية ، من عدم قدرة مختلف فصائل الحركة الوطنية على إنهاء ملف الخصومات والصراعات الاولى وتبعاتها ، مما يجعلها حاضرة باستمرار دون ان تطفو . كما ان استمراريتها تضع مسألة التصور الوطني للديمقراطية عملية مؤجلة الى غاية هذا التجاوز . ولم يكون ذلك ممكنا بدون إنهاء تبعات أخطاء مرحلة ما بعد الاستقلال ، بما في الصراعات والانشقاقات التي عرفتها بنهاية الخمسينات وبداية الستينات . وقد كانت قضية الخليج فرصة حقيقية ، لاختبار تصورنا الراهن للديمقراطية على يد الحركة الوطنية او الاجنحة التي تمكنت منها من البقاء ، ولدى مصداقية هذا المنظور من الناحية المبدئية ، ومدى قدرته ، لو قدر له التطبيق ان يكون متلائما مع نفسه ، ومع طموحات الجماهير المغربية . □



ان بناء ديمقراطية حقة ودولة الحق والقانون يستلزم مزيدا من مواجهة الأوضاع المتردية كي لا تبقى الديمقراطية مجرد شعار للإستهلاك الاعلامي

القطاعات الى اي حزب ، ان هذه المطالبة ليست امرا غريبا ، ذلك انه سبق لهذه المعارضة ان رفضت الدستور الحالي وصوتت ضده في حينه (سنة 1972) .
لقد ابانت تجربة « المسلسل » عن محدوديتها وضيقها وعجزها على الدفع

ان مطالبة المعارضة الديمقراطية بتعديل الدستور الحالي بعد تجربة دامت خمس عشرة سنة في ظل مسلسل مأزوم وبرلمان متسول لا يعرف الا التصفيق لسياسة حكومة لا يرأسها حزب من الاغلبية البرلمانية ولا ينتمي العديد من الوزراء المسؤولين عن اهم

ومع بداية ما سمي « المسلسل الديمقراطي » كانت احزاب المعارضة تطالب بضمانات فعلية لنزاهة الانتخابات و« تنقية الجو السياسي » باطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين وفتح آفاق بناء ديمقراطي متطور ، الا ان خوض احزاب المعارضة لهذه التجربة ومراعتها على المستقبل القريب لتحقيق ذلك جعلها تكتشف البون الشاسع الذي يفصل الوعود عن الواقع ، سواء تعلق الامر بالفصيل الذي جرب المشاركة كاتقلية في حكومة غير منسجمة ولا تتوفر على برنامج مشترك يجمع مكوناتها ، او بمن بقي في المعارضة محاولا الدفاع عن برنامج ومواقفه من القضايا المطروحة على الساحة .

وما ان تم خوض التجربة البرلمانية الاولى في عهد « المسلسل » حتى تبين ان السلطة لم تتخل عن عاداتها القديمة (تزوير ، تدخل مباشر وغير مباشر في الانتخابات ...) ، وهكذا صنع حزب اداري برئاسة وزير اول واصبح يشكل الفريق البرلماني الاول (لنذكر هنا جبهة المؤسسات الدستورية برئاسة احمد رضا كديرة في اول برلمان عرفه مغرب ما بعد الاستعمار) . وقد تفرع عن هذا التنظيم حزب اداري آخر يرأسه وزير .

ولم تبدأ التجربة البرلمانية الثانية في عهد « المسلسل » حتى أعيدت نفس المهزلة وخرج الى الوجود حزب اداري جديد برئاسة وزير اول آخر اصبح بدوره بين عشية وضحايا يشكل الفريق البرلماني الاول طبعاً !

ومع ان التجريبتين البرلمانيتين في عهد « المسلسل » قد امتتا سنواتهما واكثر (زيادة سنتين اضافيتين) فإنهما شكلتا الاستمرار « الطبيعي » لنفس العقلية السلطوية في الحكم ونفس المنهج التسلسلي في التعامل مع المجتمع (تزوير ، قمع ، تضيق على الحريات العامة ...) .





بديهييات

ربما يعتبر بعض المهتمين أن الادعاء من المثقفين مجرد هامش ، إنه هامش فعلا ، لكنه مؤثر سلبيا . بل صار ذا خطورة بكثرته واستكثاره واستهتاره . وفيه عناصر لها استعداد لتكون فعلا ذات اثر ايجابي .. الا أن هوى الهامش يجعلها تخطئ الطريق وتكتفي بالوهم ولا فعل لهم سوى الانشغال بالآخرين تنقيصا وتشهيرا ، ثم البحث عن مداخل الدواوين والتسلل الى مواقع التحكم والوصاية .. ثم الاعتقاد بأن الغايات تبرر الوسائل والاعتذار عند خيانه المعرفة والانتماء ، والافتخار بعدد الضحايا .. فتصبح الثقافة عندها رقصة عنيفة تشبه الى حد ما رقصة « الفلامنكو » أو غابة وحشية متوحشة : هذا يجتث عروقا وهذا يحرق جذوعا وهذا يحفر فخاخا وهذا يتلف مسالك . وهذا يتساقط فروما والجميع يصبح . مغنى الحي لا يطرب « تم يتساور الجميع ، ويتخذ لنفسه صفة « حاطب ليل » .

في اذن هؤلاء يهمس المرء . قبل أن ينشغل بهم السوسيولوجيين وأيضا المحللون النفسانيين : إن « المثقف » صاحب قضية ، هي بالضرورة قضية المجتمع . هو ايضا موقف ايجابي وملمس هو أيضا رأي يتحمل تبعاته ، إنه أيضا خطرات وثيقة داخل الغابة من أجل الاكتشاف لا لكشف العورة ، أو للزحف على البطن والظهر ، إنه ذلك الذي يسعد بكل ما ينفع الناس ويقدر كل جهد ويعرف بالمعاناة ، كم يتعب الآخرون ، ويحكم بمنطق الثقافة اي بمنطق الحق الجماعي .

ورفق هذا المنطق ، لا يمكن أن تختلف في التعريف بالمثقف (والتحديد ، وبالمناطق ذات لا ينتمي أفراد الهامش الى الثقافة وتسقط عنهم الصفة ولو رفعوا اصواتهم ومدوا استنهم ورفعوا شهادتهم ، تسقط عنهم الصفة وان كان حقهم في الثقافة والمعرفة غير ممنوع أو مصادر ..

فما رأيهم ؟ وما هو رأي المختصين ؟ لا يتمنى المرء وهو يطرح السؤال على المختصين ، سوى أن يقولوا : ان الهامش المثقف ظاهرة عابرة .. والرأي حولها موضوع اجماع لانه تعبير عن موقف من المواقف البديهية . □

محمد الدغموي

الهجرة الى الشمال ، الخبز الحافي ، كان وأخواتها ، الحريم السياسي (٠٠٠) الى توقيف المجلات واعاقه صمودها وحجزها (كلمة ، لاماليف ، البديل ، الجسور ٠٠٠) بقرار اداري لاعلاقة له بمقومات الديمقراطية الحديثة كما ان الاجهاز على حرية النشاط النقابي كان مستمرا وكذا التضيق على باقي الحقوق والحريات .

والواقع ان بناء ديمقراطية حققة ودولة الحق والقانون يستلزم مزيدا من مواجهة هذه الأوضاع المتردية كي لا تبقى الديمقراطية مجرد شعار للاستهلاك الاعلامي الذي لا يهدف الا الى افراغها من محتواها وجعلها واجهة للتبجح الذي لم يعد ينطلي على احد في زماننا هذا سواء في الداخل او الخارج . ان العالم يتغير من حولنا بعمق وسرعة ، لذلك فان بعض شعارات المراحل السابقة لم يعد لها مكان او مبرر . فمن ضمن اهم مضامين الديمقراطية واولها هو الحق في الاختلاف لا الاجماع ، كما انها تعني حق التناوب على الحكم من خلال الاحتكام الى ارادة الشعب المعبر عنها بكل حرية ونزاهة . فهل ترقى القوى الحية في البلاد الى استخلاص دروس تجاربنا البعيدة والقريبة في هذا الباب ، وتجارب اقرب الشعوب الينا وابعدا من اجل فتح آفاق الفعل الديمقراطي الحقيقي المتحرر من التسلط والاكراه والقمع . ان المغرب في حاجة الى ديمقراطية فعلية ، وهذا ما يقتضي حقا تعديل الدستور الحالي كما ابانت عن ذلك التجربة ، الا ان هذا التعديل سيبقى دون جدوى ان لم يتم تغيير مجمل القوانين والممارسات والعقليات والاعراف التي تتنافى وحق البشر في المشاركة الفعالة في صنع حاضرهم بكل حرية ومسؤولية . ذلك هو الرهان السياسي المطروح على ضوء ما آلت اليه التجربة السياسية في ظل « المسلسل » وما قبله . □

من الديمقراطية الى اصلاح الدستور

بالبلاد الى ترسيخ ديمقراطية فعلية ، كما انها ابانت على ان رهان المعارضة لم يعط ثماره في ظل الشروط الدستورية والسياسية القائمة . من هنا جاءت الخطوات التي قامت بها المعارضة الديمقراطية داخل البرلمان (ملتصق الرقابة ، مقاطعة مناقشة ميزانية ١٩٩١) من جهة لاثبات عجز هذه المؤسسة عن اداء اي دور ايجابي في الحياة السياسية نظرا للشروط التي تحكممت - ولا زالت - في اقامتها ، ومن جهة اخرى لتأكيد المطالبة بتعديل الدستور وتوفير شروط فعلية لقيام مؤسسات معبرة حقا عن ارادة الشعب ومطامحه . الا ان تحقيق ذلك ليس رهين تعديل الدستور فقط ، بل يستوجب رفع الحظر والقيود المفروضة على كل ممارسة ديمقراطية والضمان الفعلي للحريات العامة .

لقد تبين من خلال تجربة « المسلسل » انه لا يخلو مجال الا وتعرض للتضييق والعسف اما بشكل سافر (حق الاضراب مثلا) او تحت غطاء تاوريلات مشوهة للنصوص (حق التظاهر مثلا) او باسم قوانين تعود الى العهد الاستعماري (قانون « كل ما من شأنه ... » الشهير) . وفي هذا الإطار عانت حرية التعبير الكثير من جراء ذلك : من منع او متابعة او محاكمة الصحافة الوطنية (المحرر ، المسار ، الرأي ، الاسبوع الصحافي ، الاتحاد الاشتراكي ، العلم ...) الى منع الكتب حتى تلك التي كانت رائجة في السوق من قبل (موسم

التناقض ، كما تدل على هذا التطورات الاخيرة . لكن بالنسبة للجزائر وعلى خلاف تجربة باقي الشعوب العربية ، ترسخ مفهوم السيادة الشعبية مع الدور الذي لعبه الشعب الجزائري في حرب التحرير ، وساعده على ذلك الاستفادة من التجاوز الحاصل ، في الحقبة الاستعمارية ، لكل البنيات التقليدية للسلطة . ويتأكد ايضا من جديد في هذه التجربة استحالة حجز هذا المكسب في ظل تردي الوضع الاجتماعي والاقتصادي . فلم يستطيع الجيش مطلقا سلبه بعد المواجهة مع الشارع فاضطر للاستناد الى هذه الشرعية لتفادي تفكك مدمر .

وبالرجوع ايضا الى التجربة الغربية نستطيع تلمس الثقل الذي احتله هذا المبدأ والحد الفاصل الذي شكله بالنسبة للنظم التي سادت من قبل . فحول ان كان الشعب سيد ارادته ام لتركز الصراع تاريخيا ضد كل « الشرعيات » التي تنفي هذا المبدأ ، وتحاول مشاركته فيه . ويتأكد هذه الخلاصة ايضا في الوضع الذي تعيشه بلدان أمريكا اللاتينية حاليا ، إذ يتمحور الصراع حول دور واهلية المؤسسة العسكرية في حجز هذا الحق ولو جزئيا ، مثل البرازيل - الأرجنتين - التشيلي ... الخ.

انطلاقا من هذا التوضيح نستطيع تناول أزمة الديمقراطية في المغرب بشي من الحصانة الفكرية . بالفعل ، ان أخطر ما يمكن ان يواجهنا عند دراسة هذا الموضوع هو اغفالنا لما شكل تاريخيا جوهر التحول الديمقراطي ، او بمعنى آخر ، ، الحد الفاصل بين حالة وأخرى ، فمن اللحظة التي تصبح فيه السيادة الشعبية مركز والشرط الضروري لاستقطاب الشرعية في المجال السياسي يتحول بشكل احلال الديمقراطية من مستوى الحق الى ميدان الممارسة وكل ما يرتبط بقضايا توسيع مجالات تطبيقها . لن نجد خلافا على المستوى النظري في الفكر السياسي المعاصر حول لمن ترجع اهلية هذا الحق ، او مصدر الشرعية السياسية بقدر ما يتركز الخلاف عندما يتعلق الامر بتناول قضية الديمقراطية على اشكال وشروط ممارسة هذه السيادة: دور الاقتراع العام ، البرلمان ، او درجة استقلالية مختلف السلط بعضها عن بعض الخ .

بالمقابل عندما نفتقد الى هذا المنظور ، يصعب تناول مسار اي تجربة في هذا المجال او تقييمها والحكم على درجة ديمقراطيتها ، او حتى قابليتها للمقارنة مع غيرها من التجارب . فالامر في النهاية لا يتعلق بقضية منهج واداة تحليل ، بقدر ما يعني الانطلاق من الحد الفصل بين ما يؤسس التحول الديمقراطي ، ونعني الاعتراف وترسيخ اهلية الشعب وحقه المطلق في ممارسة السيادة ، وحالات تنعدم او تغيب فيها هذه الاهلية .

بتناولنا للآزمة الديمقراطية في المغرب وانطلاقا من هذا المنظور

مبدأ السيادة الشعبية

وعملية التحول

الديمقراطي

حسن السهلاوي

محام ومهتم بالفكر السياسي

كل التحولات التي هزت العالم في الفترة الاخيرة

تمت تحت مطلب او شعار الديمقراطية . فمن أوروبا

الى أمريكا اللاتينية وافريقيا اصبح مطلب

الديمقراطية مطلبا ملحا حتى بات يعتبر ان اشكالية التنمية

في العالم الثالث مرتبطة بشكل وثيق بقضية الديمقراطية

وضرورة حلها أولا .

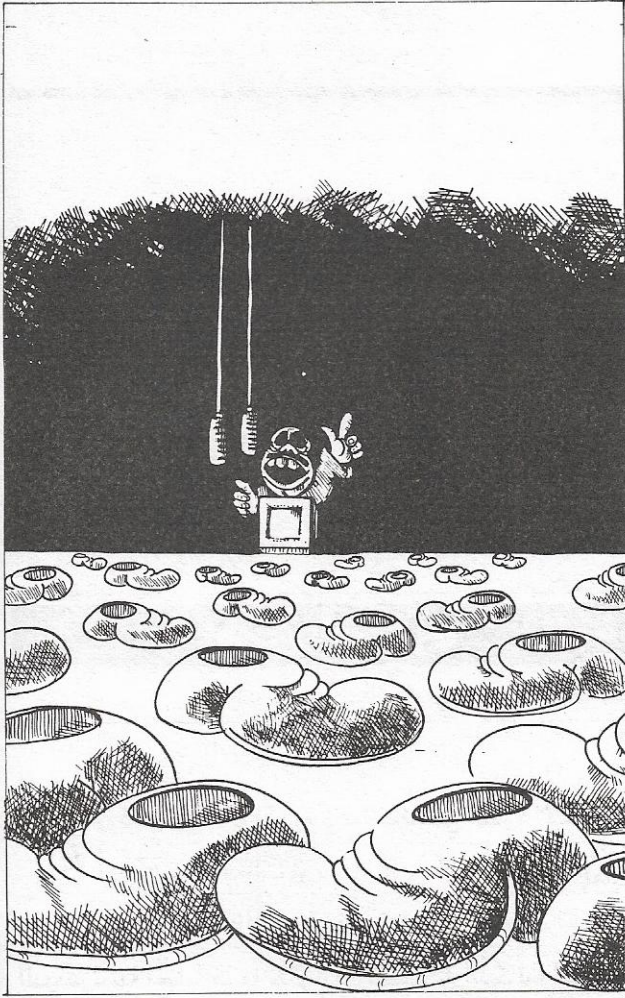
وفي العالم العربي نشهد حاليا ، وعلى غرار ما يحدث في مناطق اخرى من العالم ، تحولات عميقة برزت فيها بالخصوص تجربتين متميزتين توفر امكانية قياس ما سبقها من تجارب على غرارها . لقد لعب في هاتين التجريبتين ، العنصر الشعبي الدور الحاسم ، لكن في حالة أخرى ، السودان ، أدى عجز الديمقراطية النامية في مواجهة المشاكل القائمة الى عودة الاساليب القديمة في الحكم .

يمكن القول إذن ان المشكل الاساسي في جميع هذه الحالات يتعلق بتحقيق السيادة الشعبية لا أريد الخوض في التجربة الاردنية ومشكل الشرعية المزمّن للمؤسسة الملكية في هذا البلد او عملها على تجاوز هذا





من الديمقراطية الى اصلاح الدستور



سنلاحظ ان الامر اختلط في الخطاب السياسي لدى مختلف الاطراف حتى اصبح يركز بالدرجة الاولى على تحديد الموقف اولا من ما يمارس بقياس « التجربة الديمقراطية » فعاليتها او نواقصها ، ثم الى اي حد يمكن استخلاص دروسها . فوضعنا بالتالي يمكن ان يكون على احسن حال وربما افضل مما هو قائم عند غيرنا ، اما الدليل على ذلك فهو التعددية السياسية القائمة فعلا والامكانية المتوفرة للتعبير على رأي مخالف عند التقيد ببعض المستلزمات او التوابث لكن هل اشراك اطراف معينة في اللعبة السياسية كفيل بالحكم على هذه التجربة وابران طابعها الديمقراطي اوقابليتها للتطور؟

من البديهي ان العنصر المحدد في هذه الحالة هو عامل الزمن ، اي ان امكانية التحول موهونة بالقدرات الذاتية لكل تجربة والتي تتأكد من خلال المسار الذي تأخذه في فترة زمنية محددة . لكن يبدو جليا ان المغرب يتخبط منذ اعلان الاستقلال في سلسلة من التجارب تختلف الواحدة عن الاخرى بدون ان ترقى الى ما هو مطلوب ثم يعقبها في كل مرة خيبة امل كبيرة ولا تعتمد الخلاصات ان توفرت لفتح آفاق ارحب في التجربة الموالية!

وينعكس هذا التخبط ايضا على مستوى دراسة التجربة الدستورية المغربية فالاسلوب السائد في هذا المجال هو مقارنة الدساتير بعد 1962 بما ثم التراجع عنه او درجة التقدم لاسترجاع مكاسب دستور 1962.

يتأكد كذلك ، من خلال المسار الذي اخذته التجربة الاخيرة ،اي منذ سنة 1977 والتي نمت في إطار وفاق ما يسمى بالمغرب الجديد والعلاقات السياسية التي افرزها ان الحاجز وقطب الصراع في ذات الوقت هو المحاولة الدؤوبة والمتجددة لا حتواء بعض المعبرين السياسيين من أجل ضمان نوع من الاستقرار وفي الحالات التي تتعرض صيغة التعامل هذه للخطر ، اضراب 1979 او احداث 1981 مثلا ، يتم الحسم بالسلوب يتنافى «وتقاليد» الصراع الديمقراطي.

من الجائز ان نجد في طبيعة علاقات القوى بين الاطراف وفي كل فترة التفسير المقنع لفرض مسار بون آخر لهذه العلاقات لكن الم ينم

هذا على نوع من التعايش ليس الا بين « شرعتين » تحول مع المدة الى شكل من التكيف مع الواقع من اجل البقاء للجانب الاضعف ؟ ولنا كذلك في نوعية التعامل مع المخططات والمقرارات السياسية لمؤتمرات الاحزاب دليلا آخر على انعدام التوافق بين الوظيفة السياسية والتمثيلية الملته لهذه الاطراف ، التي وحتى ان شاركت في الحكم لا تستطيع تطبيق برامجها السياسية كما حدث انها قبلت الاستمرار والمشاركة في اجهزة هذه العلاقة بالرغم من الفضح المستمر للزيف والتزوير الذي اقيمت عليه . ولا يتعلق الامر هنا فقط باختيار ظرفي فرضته شروط مؤقتة ، عمل من بعد على تجاوزها ، بل أصبح سلوكا عاما يعكس نوعية او طبيعة العلاقة التي تربط مختلف اطراف اللعبة السياسية حاليا . فالجانب السائد سياسيا استطاع بعد صراع طويل ان يفرض نموذجا معيناً لهذه العلاقة تنطلق اساسا من سيادة شرعية سياسية غير التي ارتبطت تاريخيا

أزمة الديمقراطية في المغرب تتركز في التناقض الواضح بين شرعيتين وبالتغيب المطلق للدور الشعبي

بعملية التحول الديمقراطي . فالاعتراف بتعددية معينة وامكانية التعبير عن رأي مخالف عند التقيد ببعض المستلزمات والثوابت هو الاطار المحدد لهذه التجربة ، اما الرأي الشعبي فلا يجوز احتكامه في تحديد الاختيارات او المواقف وبالتالي تكون الاطراف ذات التمثيلية المعلنة قد ساهمت وبالرغم من ادعائها ، في حجز عملية التحول الديمقراطي عندما لم تلتزم بالتأكيد على اولوية مبدأ السيادة الشعبية في تحديد مصدر كل للشرعية .

ان أزمة الديمقراطية في المغرب تتركز بالدرجة الاولى في التناقض الواضح بين شرعيتين ، وبالتغيب المطلق للدور الشعبي بحيث لن تستطيع اطراف التمثيلية المعلنة القبول بإطار قائم في الاساس على نفي السيادة الشعبية كمصدر وحيد ومطلق شرعية - بقوة الاكراه في بعض الاحيان - والمساهمة في التحول الديمقراطي ، ثم الابقاء على العلاقة مع الطرف السائد بصيغتها الحالية . اما الحد الفاصل بين حالة واخرى فتمكن في الاعتراف كشرط اول بان سيادة الشعب هي المصدر الوحيد والمطلق لأي شرعية كانت وازمة الديمقراطية في الاخير مرتبطة بغياب هذا الشرط ، حتى ان عملية التحول الديمقراطي تصبح غير واردة مع استمرار هذا الوضع . كذلك فالالتزام بهذا الشرط يشكل في حد ذاته ارضية عامة لبرنامج سياسي واسع وأداة لاستنهاض طاقات نضالية هائلة . □

معوقات المسار الديمقراطي بالمغرب

سعيد المدني

ع إذا كانت الاحداث التي شهدتها بلادنا في نهاية السنة الفارطة وبداية السنة الحالية قد دشنت بداية مرحلة جديدة ، تتميز بتكسير مرحلة «السلم الاجتماعي» ، فانها من جهة أخرى أبرزت بشكل واضح - لمن يجادل في ذلك ! - زيف الادعاءات بالديمقراطية وهشاشة بنية الدولة وعزلتها عن المجتمع . ونشير الى بعض هذه الاحداث : اولاً ملتقى الرقابة الذي تقدمت به قوى المعارضة الى البرلمان لنزع الثقة عن الحكومة الحالية والذي لم يؤد الى أية نتائج فعلية ، رغم ما ادت اليه السياسة الحكومية من تفاقم للاوضاع على كافة المستويات ، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية . ثانياً : 14 دجنبر وما صاحبه من نفي صريح لحق الاضراب وما تلاه من قمع عنيف للجماهير (خاصة بفاس) ،

واستعمال مختلف الوسائل والاجهزة التي تتوفر عليها الدولة لاقصاء قوى المعارضة الحزبية والنقابية وتهميشها ، ثالثاً : وجود مجلس استشاري « لحقوق الانسان ، اوكلت اليه مهمة الدفاع عن اوضاع هذه الحقوق امام الاتهامات الموجهة الى السلطة بالخارج ، وذلك دون التعرض للخروقات المتعددة والتي عرفتھا بلادنا منذ تأسيسه (كمثال ساطع : المحاكمات والاعتقالات التي تلت الاضراب العام ٠٠٠) ، كما تعرض أغلبية أعضاء هذا المجلس (على علانية) للضغط كي يعدلوا من توصية في شأن المعتقلين السياسيين .

ان هذه الوقائع - وغيرها كثير - تؤدي بالعديد من المؤمنين بضرورة النضال الديمقراطي ، الى الاحباط وتجعل من الضروري ان نطرح على بساط البحث معوقات المسار الديمقراطي للوعي بها اولاً ، ثم مواجهتها ثانياً . ولا تدعي هذه المساهمة الاحاطة بالاجابة عن مختلف جوانب الموضوع : بقدرما تهدف الى تقديم بعض العناصر - القابلة للنقاش - التي تمكن من إثارتها .

ان اولى معوقات المسار نحو الديمقراطية بالمغرب هي سياسة السلطة السائدة . فهذه السلطة ظلت مخزنية رغم ارتدائها ثوب الديمقراطية ، في شكل قوانين ودستور ومؤسسات منتخبة . وظلت الديمقراطية في نظر السلطة الحاكمة بالمغرب ، ذات بعدين : الاول : التعددية التي ارتبطت تاريخياً بمواجهة القوة السياسية القوية الوحيدة غداة الاستقلال ، والتي كانت تتمتع بشعبية وتأطير كبيرين وذات توجه وطني وهي : حزب الاستقلال . ودون الدخول في تفاصيل تلك المرحلة ، فان ما يهمنا هنا هو ان الاتجاه السائد في الحكم ، رفع شعار التعددية في مجابهة الحزب الواحد . وهذا أدى الى حصر الديمقراطية في التعددية ، دون المشاركة الفعلية في صنع القرارات وتنفيذها





من الديمقراطية الى اصلاح الدستور

هذا الى جانب نمو طبقة غنية (لا ندري كيف يمكن تسميتها) بـ « ديمقراطية طيفية » تستخر جهاز الدولة لخدمة مصالحها الخاصة : بحيث تشكل عائقا اساسيا امام نمو الاقتصاد الوطني . هذه الطبقة لا تفهم الليبرالية على انها المنافسة الحرة واحترام حق الملكية والمساواة امام القانون ، بل كمرادفة لنهب خيرات الدولة والمواطنين .

إذن ، فالشرط الوحيد الذي توفر في التجربة « الديمقراطية » المغربية هو وجود التعددية ومؤسسات فاقدة للمصداقية . والواقع ان وجود التعدد الحزبي لا يعني إفساح المجال لكل الاطراف في المجتمع

ولون بعد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الانسان الفردية والجماعية . الثاني: جعل الديمقراطية بهذا الشكل واجهة في العلاقة مع الدول الغربية التي تشترط في التعامل مع الدول التابعة لها

تبني نموذجا . ولذلك سنت عددا من القوانين العصرية (ظهير الحريات العامة - الدستور ٠٠٠ الخ) مع بقاء العلاقات والمؤسسات المخزنية التي تسخر القوانين والمؤسسات العصرية لصالحها . هذا على المستويين السياسي والتشريعي . اما على المستوى الاقتصادي فان سياسة التبعية الاقتصادية وتعميق الفوارق الطبقة ادت الى تصاعد القمع العنيف كوسيلة وحيدة في مواجهة اي احتجاج مهما كان بسيطا وتكثيف لاجهزة القمع ووسائلها داخل المجتمع حتى وصلت الى ما وصلت اليه الآن من تضخم غير طبيعي ، واحتل هاجس الامن حيزا هاما في تصرفات السلطة وتعاملها مع القوى السياسية المعترف بها .

للتعبير عن نفسها: فكثيرة هي القوى التي ظلت خارج اللعبة نظرا للقيود المفروضة على كل عمل شرعي ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان اختزال الديمقراطية في مفهوم التعددية فقط دون المشاركة وتوفير حقوق الانسان لا يعدهو عن ان يكون خلق مناخ للتنفيس وتغطية العجز عن حل المشاكل الاقتصادية مما يحول الديمقراطية الى شعار زائف يفقد اية مصداقية فعلية في عين الشعب الذي يبتعد عن الانخراط في النضال من أجلها باعتبارها لعبة بين أطراف ذات مصالح واحدة !

ولقد أقصيت المعارضة من المشاركة في صنع القرارات وتنفيذها بعدة أساليب ، وذلك منذ الانقلاب الذي أطاح بحكومة عبد الله ابراهيم الوطنية ، مروراً بالتزيف المستمر للإدارة الشعبية في الانتخابات ، إضافة حرمانها من اساليب الضغط المباشر . وقد أدى هذا الاقصاء الى تمرير مخططات السياسة الاقتصادية في ظل التبعية وانتشار دائرة الفقر والتجهيل ، والقضاء على مقررات البلاد ، واتسعت على المستوى السياسي دائرة المقدسات ولم تعد الديمقراطية تعني تعبير مختلف مكونات المجتمع على نفسها بكل حرية وفق المعايير القانونية والقيمية النابعة من المجتمع ككل وليس من قطب منه فقط ، حتى تكون الشرعية بعيدة عن منطق الخضوع



الاستبداد بل من منطلق القناة بالدفاع عن المصالح العامة .

والواقع ان القوى السياسية المعبرة عن مطامح المجتمع قد ساهمت هي نفسها في هذا الاقصاء نظرا للتنازلات المستمرة سواء عبر التخلي الفعلي عن شعارات أساسية في مواجهة الدولة المخزنية (المجلس التأسيسي) وقبولها المشاركة في مؤسسات

هو الخوف من قوة المعارضة وليس ضعفها . ومن الواضح ان فصل الاحزاب المعارضة عن جمهورها كشرط لاشراكها في السلطة هو الترجمة الفورية لغياب القدرة على بلورة سياسية تنموية فعلية ، والشعور بانعدام الآفاق والامكانيات المتاحة لذلك ومايزيد من هذا اليأس العام عند السلطات فقدانها للسيطرة الفعلية على اداتها الكبرى ،

إن فصل الأحزاب المعارضة عن جمهورها كشرط لإشراكها في السلطة هو الترجمة الفورية لغياب القدرة على بلورة سياسة تنموية فعلية

والمنظمات السياسية والنقابية المعارضة من جهة ، ، وفي غياب الديمقراطية داخلها من جهة أخرى ، وكذلك في سيادة الحلقة والحزبية الضيقة النابعة عن عدم الاعتراف بالتعددية النقابية والسياسية كضرورة موضوعية في كل المجتمعات . كما يجد تبريره في افتقاد الجو السياسي العام الى العمق الذي يجب ان يتوفر في اي مناخ ديمقراطي حقيقي معاصر وهو الاقرار بالحدود الدنيا لحقوق الانسان واحترام كرامة المواطن ، وهي مطالب في الواقع أصعب منالا واعمق من مجرد التعددية والمشاركة السياسية . فالنضال الديمقراطي سيظل لكون مضمون فعلي ، إذا لم يمكن الجماهير الشعبية من أدوات الدفاع عن نفسها لضمان حقوقها الاساسية ، والتصدي المستمر لخرق القوانين من قبل السلطة الحاكمة ، حيث ان القوانين لا تصبغ سارية المفعول ومحترمة بمجرد تمنها بل بتوفير الامكانية لتطبيقها ، وبالتصدي اللازم لكل من يتجاوزها .

ان تعميق الوعي بالديمقراطية يتطلب نضالا شاقا على مختلف الواجهات ويجب ان ينطلق هذا الوعي من اعتبار النضال العلني الجماهيري ، وتوسيع دائرة الشرعية ، لتشمل مساهمة مختلف قوى الشعب المعارضة ، وذلك للحد من احتكار السلطة ، مسألة ضرورية وممكنة . ضرورة لان التغيير السياسي ، وإصلاح المجتمع لا يمكن ان يكون مقتصر على فئة قليلة من المحترفين السياسيين الذين يدعون امتلاك الحقيقة ، وممكنة باعتبار الوعي المتنامي والذي نشهده يوميا لدى مختلف فئات الشعب بحقوقها الاساسية - وان كان لايزال ضعيفا - وباعتبار تنامي المكاسب الديمقراطية والنمط الديمقراطي عبر العالم . □

اسولة ، بسبب الفساد العميق الذي يميز النخب الحاكمة والادارية في المجتمعات العربية .» (برهان غليون الديمقراطي وحقوق الانسان في الوطن العربي : مشاكل الانتقال وصعوبة المشاركة / «المستقبل العربي») .

وإذا كان لا يمكن لنا اليوم ان نغفل ان الاحداث التي يعرفها العالم - سواء باوربا الشرقية او العالم الثالث - قد عمقت ووسعت من انتشار فكرة الديمقراطية فانه لا بد وان نلاحظ كذلك ان الوعي الديمقراطي ، على المستويين النظري والعملي ، لا زال ضعيفا في مجتمعنا ، فما زالت الديمقراطية لدى الجماهير الواسعة وحتى لدى الكثير من اعضاء النخبة المثقفة تعتبر مادة للاستهلاك الشعائري فحسب . ويجد هذا الفهم تبريره في غياب العلاقات الديمقراطية بين الاحزاب

تفتقد للمصادقية ، وذلك بعد ان سبق لها ان رفضت دستور سنة 1972 وانتقدت تزوير الانتخابات البرلمانية . وإذا كانت الاهداف المعلنة للاحزاب السياسية من وراء هذه التنازلات هي الرغبة في التغيير وإصلاح الأوضاع ، فان السلطة ظلت في مواجهتها دون تنازل ، ويدت هذه الاحزاب وكأنها تدافع عن مصالحها الخاصة فقط ، وعن وجودها لونها ارتباط بالمصالح العامة للجماهير الشعبية . ومن المفيد هنا ان نستشهد بما يورده برهان غليون عن علاقة السلط العربية الحاكمة بأحزاب المعارضة والذي نراه ينطبق كذلك على التجربة المغربية : «... ان شعبية الحزب وجماهيريته هما اكبر عائق اليوم امام قبوله في التعددية ، وعلى عكس مايشاع عادة ، ان الدافع للتباطؤ في تطبيق البرنامج التعدي

من الديمقراطية الى اصلاح الدستور



82

حول النضال الديمقراطي

سعيد عبو

معتقل سياسي نزيل السجن المدني بقاس

لقد أصبح النضال الديمقراطي في المرحلة الراهنة يكتسي أهمية بالغة نظرا لمجموعة من العوامل والشروط التي يتسم بها الوضع داخل المغرب، حيث أصبح من الواضح إصرار الجماهير الشعبية على النضال من أجل تحقيق مجموعة من المكاسب النقابية والديمقراطية . والانتفاضة التي واكبت الاضراب العام يوم 14 دجنبر 90 ، والمشاركة الواسعة في تظاهرة التضامن مع الشعب العراقي يوم 3 فبراير 1991 ، ليستا سوى معلمتين بارزتين في النضال اليومي للجماهير الشعبية . لكن ما النضال الديمقراطي؟ وما علاقته بالقضايا الاستراتيجية؟ وما هي أهم نقاطه البرنامجية؟

ما النضال الديمقراطي؟

النضال الديمقراطي هو كل عمل يهدف الى انتزاع أكبر ما يمكن من الحقوق والحريات . وهو نضال مرحلي يهدف الى تحسين وضعية الجماهير الشعبية من الناحية المادية والديمقراطية ، وبذلك يصبح أداة هامة لخلق شروط نضالية أفضل تساهم في تنمية الوعي الطبقي للجماهير الشعبية بمصالحها وتطهيرها ، وتتيح إلحاحا أكثر من أجل وحدة القوى ذات المصلحة في التغيير .

علاقة النضال الديمقراطي

بالنضال الاستراتيجي

على النضال الديمقراطي ان يبقى مرتبطا أشد الارتباط بقضايا الجماهير الاستراتيجية من اجل مجتمع خال من الاستغلال والقمع ، وهذا يتطلب برنامجا واضحا يعبر فعلا عن طموحات وآمال الجماهير الشعبية ، وقادرا على استقطاب كل القوى الديمقراطية من أجل النضال

الفعلي الى جانب الجماهير لتحقيق مجموعة من المكتسبات المادية والديمقراطية للارتقاء الى مستويات أعلى من الصراع الطبقي .
ان أي برنامج يغيب قضايا النضال الديمقراطي المرحلية ويربط كل شيء بالنضال الاستراتيجي لا يمكن الا ان يزلزل الى انتهازية يسارية تؤدي به الى التقوقع على الذات والعجز عن انجاز البرنامج الفعلي للجماهير الكادحة . كما ان أي برنامج ديمقراطي يقوم بتغليب القضايا الاستراتيجية للجماهير لا يمكن الا ان يغرق في انتهازية يمينية ذات سقف اصلاحي تحكم على نفسها بالابتعاد في طموحات الجماهير وتلطف من التناقضات الطبقة التي لن تستفيد منها سوى الطبقات السائدة .

فالنضال الديمقراطي هو أداة من أجل، تجذير الوعي الطبقي للجماهير الشعبية بمصالحها والعمل على تطهيرها وخلق شروط أفضل لتشكيل قوة هامة تمارس عبرها كل اشكال الضغط لتطوير الصراع الطبقي وامتداد تناقضاته من أجل الارتقاء الى مستويات أعلى للنضال في افق المجتمع البديل . يهدف النضال الديمقراطي الى انتزاع أوسع ما يمكن من المكتسبات سواء المادية منها (كالتشغل والتمتع بالضمانات الاجتماعية والخدمات العامة والتخفيض من الاسعار والزيادة في الاجور الخ...) او الديمقراطية (كحق التنظيم النقابي والسياسي ، وحق الاضراب والتجمع والتظاهر ، وحرية الفكر والنشر الخ...) من أجل خلق شروط أفضل وإنضاج التناقضات الطبقة لصالح قوى التغيير من أجل مجتمع خال من الاستغلال والقمع . لا بد للنضال الديمقراطي ان يخدم المهام الاستراتيجية والا تحول الى مجموعة من المطالب التي تقدم للبورجوازية التي لن تعمل الا على تقزيمها من أجل

تقزيم حركة التغيير والقضاء على قوتها . في أي برنامج ديمقراطي لا بد ان تتم مراعاة طبيعة الظروف التاريخية التي يمر منها الصراع الطبقي ، ولهذا فمن الضروري الاشارة الى بعض السمات الاساسية للمرحلة الراهنة .

بعض سمات المرحلة الراهنة في المغرب

اتسم الوضع الراهن للصراع الطبقي في المغرب بسمات عديدة تظهر دينامية هامة داخل المجتمع ، وتوحي ببعض التغييرات التي لا يمكن للجماهير الشعبية ان تستفيد منها إلا إذا انتزعتها بقوة ولون تراجع ، حيث انه بعد التغييرات التي حصلت في الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية وتأثيراتها على المستوى الداخلي ، وتفاعل الشعب المغربي مع الحرب التي تشنها الامبريالية وحلفاؤها على الشعب العراقي ، وبعد تقرير منظمة العفو الدولية وتقرير الادارة الامريكية والبرلمان الاوربي عن خرق حقوق الانسان في المغرب ، أصبح واضحاً ان الطبقة الحاكمة تعيش أزمة خانقة لم تتمكن معها من المحافظة على اللعبة السياسية من خلال « المسلسل الديمقراطي » و « الاجماع الوطني » ، ويشكل انفلات القوى الوطنية المعارضة من تلك اللعبة إحدى سماته البارزة ، ذلك من خلال :

- القيام بمجموعة من الخطوات التنسيقية الوحدوية .
- طرح ملتمس الرقابة لفضح سياسة الحكومة واحزاب الاغلبية امام الرأي العام الوطني .
- المطالبة بتعديل الدستور .
- الصياغة الوحدوية للميثاق الوطني لحقوق الانسان .
- تنظيم مسيرة التضامن مع الشعب

الفلسطيني يوم 05 يونيو 1990 بالرباط .
- دعوة ك . د . ش . و . ع . ش . و . ن .
و . ت . ع . للاضراب العام يوم 14 دجنبر 1990 .

- دعوة للتظاهر بالرباط يوم 3 فبراير 1991 لمساندة الشعب العراقي في حربه مع الامبريالية وحلفائها لكن رغم ذلك فالطبقات الحاكمة مازالت تلتجئ لشتى وسائل القمع والتهديد في مواجهتها لابسطة المطالب الشعبية . . . وكمثال على ذلك يمكن ذكر كيفية مواجهة الانتفاضة التي واكبت الاضراب العام ، وخصوصاً يومي 14 و 15 دجنبر 1990 ، حيث تم استعمال الرشاشات والمصفحات في مواجهة المتظاهرين العزل ، كما تم اعتقال ومحاكمة اكثر من 500 مواطن في فاس وحدها . ولا يخفى على احد رفض الطلب الذي تقدمت به القوى الوطنية من أجل تشكيل « اللجنة الوطنية لمساندة العراق » ، ورفض طلب الترخيص للتظاهر يوم 24 فبراير بالدار البيضاء من أجل مساندة الشعب العراقي . وقد تم خلق عمالات إضافية جديدة مع الاهتمام أكثر بالشيوخ والمقدمين لتركيز المراقبة وخنق انفاس الجماهير الكادحة . لكن رغم ذلك فقد تبين من خلال انتعاش النضالات الجماهيرية ان الشعب المغربي مصر على النضال وتقديم التضحيات الجسمية من أجل مجتمع ديمقراطي تحترم فيه كرامة المواطن ، وفي نفس الوقت تبين مرة أخرى الوجه الحقيقي للسلطة القائمة وتعرت كل شعارات الديمقراطية ودولة القانون لتظهر الطبيعة القمعية في مواجهة أبسط مطلب الشعب المغربي . وفي نفس الوقت الذي تتم فيه محاكمة ومنع مجموعة من الصحف والمجلات نجد الطبقات السائدة تشجع جمعيات الجبال والانهار وتعيد إنتاج ايديولوجيتها عبر وسائل الاعلام البصرية والسمعية





من الديمقراطية الى اصلاح الدستور

والمكتوبة .

ومن أجل ترتيب علاقة السلطة بالقوى الوطنية والتلطيف من تناقضات الصراع الطبقي ثم تأجيل موعد الانتخابات بـستين، لان « المسلسل الديمقراطي » قد وصل الى الافق المسدود ، وثم استنفاد شروط استمراره ، حيث انكشف للجميع بان الانتخابات مزورة وانه لا أهمية إطلاقاً للجماعات المحلية او للبرلمان ، بل الأكثر من ذلك أصبح البرلمان يضيف الشرعية على مجموعة من القرارات والمخططات التي لا تعمل الا على المزيد من تعميق التبعية، وتزيد من افكار الجماهير وضرب كل مصالحها . اما شعار « الاجماع » الذي كان ناجحاً الى حد كبير في تكبيل القوى الوطنية في توجيه نضالاتها نحو القضايا الداخلية ، فلم تعد له تلك الأهمية السابقة ، وهناك من أصبح يقدم نوعاً من النقد الذاتي حول التعامل الخاطئ مع شعار الاجماع ، وهنا نورد ما ذكره عمر بنعياش في حوار له مع الاستاذين أحمد اخشيشتن وجمال الدين الناجي بجريدة « الاتحاد الاشتراكي » (العدد 2721 - 17 يناير 1991) ، حيث يتساءل على الشكل التالي: «... عشت في الجامعة في نهاية السبعينات بروز ظاهرة ماسمي آنذاك بالطلبة القاعديين وهي مع شديد الأسف والحسرة ظاهرة لم تتل حظها من الدراسة والتفكير . كانت الظروف السياسية التي عشناها آنذاك تجعلنا نحس كما لو ان هؤلاء الطلبة غرباء عن الجامعة ، فهم

بالنسبة لنا كانوا خارجين عن إجماع ما وعن لعبة ما . كانوا بالنسبة الينا مثل جسم غريب لا يخضع لقواعد اللعبة المتواضع عليها آنذاك ، كانوا مثل الايتام الخارجين من عدم، بل كانوا بالنسبة لنا مشردين سياسياً ، ولا أصل لهم . ولكن الى اي حد كان هذا التعامل صحيحاً ؟ » . اما جمال الدين الناجي فقد قال ان « قضية الاجماع » لم نفهمها بنفس الحدس السياسي الذي كان لدى الجيل السابق علينا : جيل الستينات ، هذا

إن أي نضال ديمقراطي لا يعتمد على الجماهير وطاقتهما الخلاقة لا يمكن ان يكون الا مغامرا ويحكم على نفسه بالموت

الجيل كان يفهم ان الاجماع لا يمنع اليقظة ، لا يمنع الاستماتة في الدفاع عن المشروع والمشروع البديل... ، هذه بعض الشهادات التي كانت تعمل على التخفيف من التناقضات الطبقيّة التي استفادت منها الطبقات السائدة لمدة هامة من الزمن . لكن السلطة القائمة لم تقف مكتوفة الايدي امام هذا الفتور من شعارات « المسلسل

الديمقراطي » و « الاجماع » ، بل قامت بمجموعة من المبادرات لتجديد آليات اللعبة السياسية بأشكال أخرى لامتناس الغضب الجماهيري واستقطاب القوى الوطنية . ومن بين المبادرات التي قامت بها يمكن ذكر خلق « المجلس الاستشاري لحقوق الانسان » وإنشاء محاكم إدارية جهوية لمنح المواطن وسائل الدفاع عن حقوقه أمام الادارة والسلطة . الا ان هذه الاطارات لم تستجب فعلاً لمطالب وطموحات الجماهير من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان ، بل هي إطارات شكلية تحاول إضفاء الشرعية على الممارسات القمعية للطبقات السائدة وتحاول امتصاص الغضب الجماهيري بإعطاء وعود زائفة . وقد أتى تشكيل « المجلس الوطني للشباب والمستقبل » من أجل التخفيف من العبء الثقيل الذي أصبحت تشكله الجموع الكبيرة من العاطلين على السلطة القائمة وحتى لا يتحول ذلك الى قوتهدد الطبقات السائدة التي مازالت غير مستعدة لتقديم أدنى التنازلات للجماهير الشعبية . وهي تواجه كل حركة نضالية بالقمع والتهديد ، مما يتطلب لف كل القوى الوطنية والديمقراطية وكل الاصوات المناضلة حول برنامج نضالي ديمقراطي واضح لمواجهة ذلك وهنا يمكن طرح بعض النقاط الأساسية لذلك البرنامج .

بعض نقاط البرنامج الديمقراطي

1- على المستوى المادي :

هذا المستوى يتطلب النضال من أجل تحسين الوضعية المعيشية للجماهير من خلال:

- ضمان حق الشغل للجميع .
- الزيادة في الاجور والضمانات الاجتماعية .
- الحد من الزيادات في أثمان المواد الغذائية الأساسية وفي أثمان الماء و

مما يضفي على « الصحة » الديمقراطية في بلادنا أهمية خاصة ، لكونها أولا تأتي مندغمة مع التيار العالمي ثم ثانيا تشكل قطيعة حاسمة مع التردد و التجريب السياسيين لمراحل سابقة لم يستفد منها الا اعداء الديمقراطية ، وفلول الانتهازيين والرجعيين .

ان الطابع التصعيدي المنهجي القاطع ، والتأبذ لاساليب الانفراد بالنضال ، وبصياغة القرار ، يؤثر في نظري الى رحابة آفاق النضال في المغرب ، اذا ما اعيد النظر في بعض الاختيارات الانتهازية ، ونبذ بعض الانزلاقات الفوضوية ، والبحث الجاد والدؤوب عن اكبر اصطفاة لحركاتنا الوطنية ، والديمقراطية ، والتقدمية ، حول برنامج حد ادنى يروم النضال في مقدمة الجماهير العريضة ، في المدن والبادي ، ويرسم لوجهة النضال الشعبي طريق التغيير والتثوير على قاعدة الوضوح السياسي والالتزام النضالي .

وان التصدي للمهام النضالية المستعجلة ، بالنسبة لجماهيرنا لا يقل في نظري اهمية عن التصدي للمهام الفكرية والنقدية والتنظيمية - وهذا هو اهم - المطروحة على عشرات الالوف من المناضلين الديمقراطيين المشتتين سياسيا وتنظيميا .

وقبل استعراض اهم الخطوات النضالية المستعجلة ، والتي اراها ضرورية كخطوات اولية ستساهم من جهة في تفعيل جبهة « النضال الديمقراطي » في بلادنا وستساهم من جهة أخرى في تحقيق مكاسب ملحة بالنسبة لعموم جماهيرنا الشعبية ، ومن شأنها ان تعيد الثقة في الخطة النضالية لقوى اليسار ، وتحبط مؤامرات الرجعية ، والظلام المدعمن من طرف الحاكمين ، وأطراف اجنبية عميلة للامبريالية العالمية ، اقول قبل ذلك ابادر الى تقديم هذه الملاحظات الاساسية :

النضال الديمقراطي

مهام مستعجلة

عبد الكريم ناجد

شهد المغرب في السنوات

الاخيرة ، جملة من المعارك

السياسية ، والاقتصادية ،

والاجتماعية والحقوقية ، لا زالت

مفعولاتها تتغذى ، وتنمو في مجرى

التيار الديمقراطي العام ، والملاحظ ان

تلك النضالات جاءت متزامنة او متاثرة

بالم الديمقراطية الذي اكتسح العديد

من البلدان الشرقية ، وكذا العربية

(اليمن ، الاردن ، الجزائر ...)

الكهرباء...

- توفير السكن والتعليم والصحة للجميع .

2- على المستوى الديمقراطي :

هذا يتطلب النضال من اجل :

- اطلاق سراح كافة المعتقلين

السياسيين مدنيين وعسكريين ، وعودة

المنفيين الى ارض الوطن . - انتخابات

ديمقراطية ونزيهة لاختيار ممثلي الشعب ،

وإفراز الحكومة بشكل ديمقراطي .

- استقلال القضاء وضمان نزاهته .

- الحد من سلطات وزارة الداخلية ،

ووضع حد لتجاوزات الادارة والسلطة .

- تغيير مجموعة من القوانين المخلة

بالديمقراطية .

تغيير مدونة الاحوال الشخصية وضمان

مساواة المرأة بالرجل .

- إفساح حق الانتماء النقابي

والسياسي ، وحرية الاضراب والتجمع

والتظاهر .

- رفع الرقابة عن كل وسائل الاعلام

المرئية والمسموعة والمكتوبة وضمان

استقلاليتها عن وزارة الداخلية .

- إفساح المجال لكل أشكال التضامن

مع حركات التحرر الوطني وعلى رأسها

القضية الفلسطينية . هذه بعض النقاط

الاساسية التي يمكن طرحها داخل برنامج

النضال الديمقراطي راهنا ، وهي كلها

تبقى ذات سقف برجوازي ديمقراطي إذا

لم يتم ربطها بالقضايا الاستراتيجية

للجماهير . ورغم طابعها البرجوازي فلا

يمكن للطبقات السائدة ان تتنازل على

أبسط هذه المكتسبات نظرا لطبيعتها

القمعية ، ولهذا فالمعركة طويلة والصراع

شاق ويتطلب توضيحات جسيمة . واي

نضال ديمقراطي لا يعتمد على الجماهير

وطاقتها الخلاقة لا يمكن الا ان يكون

مغامرا ويحكم على نفسه بالموت . □



من الديمقراطية الى اصلاح الدستور

« السلم الاجتماعي » وغيرها من المواقف المكرسة للسيطرة الطبقية ، للتحالف الحاكم ، والمكرسة في نفس الآن لشتات التحالف الديمقراطي العريض ، والذي يضم في اعتقادي كل الفصائل والتيارات الوطنية والتقدمية والديموقراطية ، المنظمة والغير المنظمة ، وبالتالي فان « النضال الديمقراطي » هو انخراط كفاحي الى جانب ، وفي مقدمة الجماهير الشعبية في المعارك

- النضال الديمقراطي كان ولا يزال

هو الاسلوب السياسي الذي تبنته الفصائل الوطنية والتقدمية والديموقراطية في المغرب ، بالرغم من اختلاف ايديولوجياتها وعقائدها وبرامجها وبالرغم كذلك من التأويلات المغرضة لبعض الجهات وحساباتها التصفية المعروفة ، وان - الاقرار بهذه الحقيقة يشكل مدخلا الى اقرار آخر ، لا يقل اهمية ، وهو ان اللجوء الى اشكال اخرى - لممارسة النضال السياسي قد تبدو (اي الاشكال) اكثر نجاعة ، ودغدة للعواطف بالرغم من ذاتيتها ولا موضوعية اختيارها في الظروف العامة لبلادنا على المدى المنظور « على الأقل » اقول ان - اللجوء الى هذا النوع من الاشكال لم يشهده تاريخنا السياسي منذ الاستقلال

واتحدث هنا عن الممارسة الفعلية / البرنامجية / الهادفة والوازنة اما الشعارات والكلام ، فلم تساهم الا في اجهاض الطموحات الشعبية ، في التحرر من التبعية والاستغلال والجهل والمرض - النضال الديمقراطي في اعتباري ليس هو الدخول في الطبخات السياسية المشبوهة عبر ما تعارف عليه المغرب الرسمي من شعارات « الاجماع الوطني »



المستعجلة ، كالديموقراطية والعدالة الاجتماعية ، وحقوق الانسان ... - النضال الديمقراطي يفترض بالضرورة الاقرار المبدئي والعملي بالديموقراطية كأسلوب ومنهاج وحيد ، للاتفاق والاختلاف ، للتفكير والتصريف ، داخليا وخارجيا ، والاعتماد اساسا على الجماهير العريضة : جماهير العمال ،

والفلاحين ، جماهير النساء والشباب ، جماهير المثقفين والمتعلمين ، والطلبة المرتبطين عضويا بقضايا التحرر والتقدم والاشتراكية .

- النضال الديمقراطي ، في تصوري ليس هو يافطة ترفع في وجه الحاكمين لاثبات - « حسن النية » و « سلامة المقصد » بل انه كفاح مع الجماهير في شتى مواقع تخذقاتها وفي كل الاطارات الجماهيرية ، كالتنقيات ، الاحزاب ، والجمعيات الثقافية والنسوية ، والحقوقية ... انها معركة مستمرة مع الذات ، في كبريائها المفرط وفي خنوعها المذل ، ومعركة ايضا مع الآخرين ، سندها الوحيد وقوتها الضاربة هي الكتلة - الجماهيرية الواعية والمنظمة ، والتي بمقدورها وحدها ان تضع قاطرة « العمل الديمقراطي في المغرب » على السكة المؤدية الى التثوير .

- تأسيسا على هذه الملاحظات الجوهرية ، وبناء على تقييم اولي للشروط الدولية والوطنية (المشار اليها باختصار اثناء التقديم) والتي تتميز بالنهوض العارم لتيار الديمقراطي والانسانيين ، واعتبارا للدلالات الكبيرة التي يمكن استنتاجها من المعارك المختلفة التي شهدتها الشوارع المغربية في السنوات الاخيرة ، مستفيدا في ذلك

من التراث النضالي الزاخر ، لشعبنا وفصائله الشريفة والتقدمية ، بيدولي ان التصدي لتثبيت اركان ومقومات « النضال الديمقراطي » في المغرب يتطلب اساسا ويستوجب بالالاحاح الانخراط النظري والعملي في المعارك الآتية :

1- على المستوى الفكري :

يتعرض لها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ،
وفرض احترام العمل النقابي بشكل عام .

5- على المستوى الثقافي :
النضال الجماعي من أجل إلغاء كافة
القيود المسطرة على الجمعيات الثقافية
الجادة خاصة المذكرات المشؤومة المقيدة
للعمل الجماعي ، والعمل على صياغة موقف
ملزم للجميع حول مكون ثقافي أساسي
لشعبنا الأوهو التراث الأمازيغي .

خاتمة :

واعتقد مخلصا ان الالتفاف الجماعي
حول هذه الافكار البرنامجية العريضة
والقابلة للتوضيح ، والتفقيح والنقاش في
نفس الوقت ، لن يكون من السهل تحقيقه ،
بل انه يتطلب من التضحيات الجسيمة ما لا
يمكن ان يبخل به شعبنا أبدا .

وما هو في متناول اليد ، شريطة ان
تتصدى لها (الافكار البرنامجية) مختلف
القوى والفعاليات المشار اليها ، وتكون في
تصديها هذا مسلحة بنظرة جديدة لممارسة
السياسة والكفاح : نظرة تحكمها خدمة
المصالح العليا للجماهير ، نظرة تستفيد من
الدروس المبررة لتشرذم قوى اليسار .

ان توحيد شعار النضالي في الزمان
والمكان المناسبين ، والتفاف القوى صاحبة
المصلحة في التغيير حوله ، وعلى ارضية
الوحدة النضالية ، وبهذا لانتهازية لهي امور
حاسمة في تغليب كفة الجماهير ، وطلائعها
الديموقراطية ، وفي فتح آفاق رحبة نحو
التغيير والتثوير . □

وثيقة دستورية قابلة للنقاش ، والنضال من
أجل تعميمها وتطبيقها .

3- على المستوى الحقوقي :
النضال من أجل اطلاق سراح المعتقلين
السياسيين ، والنقابيين ، بجميع فئاتهم
واختلاف تواريخ واحداث اعتقالهم ، وعودة

النضال الديمقراطي

يفترض بالضرورة

الاقرار المبذني

والعملي

بالديمقراطية كأسلوب

ومنهاج وحيد

للإتفاق والإختلاف

المنفيين والمغتربين ، والمتابعين قضائيا
لاسباب لها صلة بالرأي ، وارجاع الموقوفين
والمطرودين الى مقرات عملهم وتمتعهم
بحقوقهم المادية والديموقراطية ، وإعادة
النظر في القوانين المنظمة لادارة السجون
ومراجعة وضعية معتقلي الحق العام ، والتوقيع
على كافة الاتفاقيات الدولية وملحقاتها .

4- على المستوى الاقتصادي :
النضال من أجل مواجهة مسلسل «
الخصوصية » والحد من خطورة استهدافاته ،
والالتفاف حول المركيزات النقابية المناضلة ،
لاحقاق ملفاتها المطالبة المستعجلة ،
والتصدي الجماعي للتصفية العملية التي

- الكشف والمكاشفة عن التراث
النضالي ، لكافة الحركات الوطنية
والديموقراطية والتقدمية ، بعيدا عن
المزايدات ، واحقاد الماضي ، واخراج
خلاصاته المشعة الى عموم الشعب ، في
دراسات وبحوث ، وسير شخصية ،
وجماعية ، تعيد الاعتبار الى كل الشرفاء في
بلادنا ، واقر مسبقا ان هذه المهمة تنطرح
اساسا على كاهل اصحاب التجربة
والمؤهلين لذلك - إعادة النظر في اسلوب
ادارة التحالف ، ان لم اقل التفكير في خلق
ارضية جديدة للتحالف بين كافة المكونات
التي لها مصلحة في التغيير ، والاستفادة
في هذا السبيل من الفعل الوحدوي ، الذي
تم مؤخرا بين الجمعيات الحقوقية الخمس
الموقعة على الميثاق الوطني لحقوق الانسان
والاستئناس كذلك بالمبادرات الوحدوية بين
الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، والاتحاد
العام للشاغلين ، والنقابة الوطنية للتعليم
العالي في المعركتين الاضرابيتين الاخيرتين ،
والاستفادة كذلك من تنسيق مواقف قوى
المعارضة في البرلمان .

- الاسراع بصياغة برنامج حد ادنى
له صيغة الاستعجالية ، بالنسبة لجماهيرنا
الشعبية وبالنسبة للوضع العام لبلادنا ،
هذا البرنامج الذي لن يكتفي فيه الحلفاء
الذين لهم مصلحة في انجازه بالتوقيع
والتصفيق على تلاوته ، بل سيلتزم الجميع
بتطبيقه ، والانخراط في معارك تحقيقه على
الارض وفي الميدان الكفاحي .

2- على المستوى السياسي :
النضال من أجل تغيير الدستور وكل
القوانين المكبة لحقوق الجماعات والافراد ،
والمعطلة لقدرات جماهير النساء ، وإعادة
الاعتبار للمواطن المغربي ، ككائن سياسي
واولى المهام المطروحة بهذا الصدد تشكيل
لجنة وطنية مشتركة ، من مهامها اعداد



من الديمقراطية الى
اصلاح الدستور

علم الاجتماع السياسي بالمغرب إشكالات التأسيس

عبد اللطيف حسني

باحث في العلوم القانونية صدر له أخيرا كتاب: الاصول الوطنية لنشأة الوطنية المغربية

صدر مؤخرا للباحث «ضريف محمد» كتاب «النسق السياسي المغربي المعاصر، مقارنة سوسيوقرافية» وهو مؤلف، يحبل بأسئلة



عديدة، استهدفت أجوبتها، بصورة أساسية تفكيك النسق

السياسي. المغربي المعاصر. وتحديد جوهره، من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي، وحتى تتمكن من تفهم أفضل لهذا المؤلف، فإنه، يتوجب علينا بدءا، موضوعة هذا الكتاب ضمن سياقه الطبيعي، فالكتاب هذا، هو جزء من

مشروع ثقافي، من أهدافه، تأسيس كتابة سياسية مغربية. فبعد إصدار

الباحث لمؤلفاته: «تاريخ الفكر السياسي بالمغرب» و «مؤسسة السلطان

الشريف بالمغرب» و «الاحزاب السياسية المغربية» يأتي كتاب «النسق

السياسي المغربي المعاصر»، ليعالج بعض القضايا البالغة الأهمية في الحياة

السياسية المغربية.

النسق السياسي المغربي المعاصر موضوع الكتاب، إذن، ينتمي الى علم الاجتماع السياسي، الذي هو أحد الفروع المعرفية، لعلم أشمل، هو علم السياسة. وان الباحث في هذه المعارف، ليسهل عليه بقليل من الجهد، ان يتبين ان موضوعات هذا الفرع المعرفي من فروع علم السياسة، قد ظلت الى يومنا هذا، حكرًا على العالم الغربي (أوربا/أمريكا)، مما يجعلنا نسلم بدءا، ان المؤلف الذي بين أيدينا، يمكن اعتباره بمثابة الكتاب الذي يؤسس من أجل خلق علم اجتماع سياسي بالمغرب، لذلك كان عليه ان يواجه شتى انواع المصاعب، التي ظلت عائقا امام تطور هذا النوع من المعرفة. ففي ظل شروط، تغيب عنها إمكانات البحث العلمي، وبالأحرى، حرية البحث العلمي، يغدو من العسير الحديث في هذا الفرع المعرفي، الذي تعد الحرية، أحد المقومات الأساسية لنشوئه، وازدهاره. وإذا نصرف النظر عن هذه الملاحظات الأولية، لاستقراء المضامين الواردة في هذا المؤلف، فإنه يمكن لنا ان نتبين ثلاثة محاور جوهرية، أدار من حولها، الباحث، مؤلفه هذا. محور أولي، عولج فيه النسق السياسي المغربي المعاصر من خارجه، ومحورتان، درس فيه هذا النسق من داخلته، بينما انصرفت جهود الباحث في المحور الثالث والآخر، الى معالجة حركية هذا النسق.

فعلى المستوى الأول، مستوى دراسة النسق السياسي المغربي المعاصر، من الخارج، كرس الباحث جهوده في هذا الصدد من أجل تأصيل رؤاه الواسمة للنسق المعني بالدراسة بسمة «التقليدية»، مستعينا في تأصيل رؤاه هذه بالعديد من المختصين في ميدان علم الاجتماع السياسي، لا سيما الباحث «جورج بلا ندييه»، الذي ميز في سمة «التقليدية» بين

أربعة أشكال تتخذها ، هي على التوالي :

1- التقليدية الجهرية : ومعناها الاعتماد على القيم ، والتنظيمات الأكثر استحسانا فيما مضى .

2- التقليدية الشكلية : وفيها يحتفظ بالآثار الماضي ببعض الوسائل التي تكون وظائفها وأهدافها ، قد تغيرت .

3- التقليدية المناضلة : وهي عبارة عن ستار واق ، يتيح إخفاء ردود الفعل الرافضة .

4- التقليدية المزيفة : وهي عبارة عن وسيلة إضفاء معنى معين على الوقائع الجديدة أو للتعبير عن مطلب معين ، بإظهار الانشقاق عن المسؤولين الحاملين لقيم الحداثة (ص 28) .

سمة « التقليدية » هذه ، التي انطبع النسق السياسي المغربي المعاصر بها ، هي برأي الباحث ، قد تم تكريسها بمقتضى التجربة السياسية للملك محمد الخامس ، إذ سعى هذا الأخير ، إلى بلورة فلسفة سياسية ، جعلت من الحداثة الخادمة الآمنة للتقاليد ، (ص 34) . مرتكز هذه « التقليدية » خطاب مفتوح بين الملك والحركة الوطنية ، مستندات الخطاب المفتوح ، تتمثل في طرح مجموعة من المقدمات لبناء الديمقراطية ، والحياة النيابية ، متجسدة على مستويين : مستوى تربية الجماهير ، ومستوى تربية النخبة (ص 32) ، وقد اتخذت هذه « التقليدية » أبعادها العملية ، في تأسيس المجلس الوطني الاستشاري سنة 1956 (ص 33) . وفي العهد الملكي الصادر سنة 1958 (ص 34) . فالديموقراطية هي هنا ، ديموقراطية مستمدة من الواقع القومي ، والقيم الروحية ، والدينية ، (ص 36) .

وإذا كانت هذه ، وضعية النسق السياسي المغربي المعاصر ، إنطلاقا من مظهره الخارجي ، فإن مقارنة هذا النسق

من الداخل ، قد جعلت الباحث ، يستكشف ثلاث ثقافات ، توازي في نظره ثلاثة حقول ، أو مستويات لهذا النسق .

فبالنسبة للثقافة السياسية السائدة في المغرب ، يجري التمييز من قبل الباحث بين ثلاث ثقافات :

1- ثقافة انقسامية : وهي برأيه ثقافة جد متجزئة ، كما أنها نتاج ممارسة وتاريخ طويلين ، وهي تشمل المجتمع كمجموعة من الوحدات المتجاوزة ، تتخذ أحيانا اسم جهات ، وأحيانا أخرى اسم قبائل (ص 58) .

2- ثقافة الإجماع : وهي ثقافة تتمثل المجتمع كوحدة روحية ، وهي تتشكل من ثلاثة عناصر : مناهضة الروح الفردية ، وشخصنة السلطة ، ولا هويتها . (ص 72) .

3- ثقافة المشاركة : وهي برأي الباحث ، ثقافة انغرس في المجتمع المغربي ، منذ شرع في التلاحق ، والتفاعل مع المفاهيم السياسية الغربية ، ومن معالمها أنها تتمثل المجتمع كتشكيكية طبقية ، وتتمثل السلطة كتمأسس ، وتمارس فعاليتها في مجال سياسي محدود ، هو المجال الحضري (ص 82) .

هذه الأنواع من الثقافة ، يوازنها في نظر الباحث ، ثلاثة مستويات ، أو حقول سياسية ، فالثقافة الانقسامية ، يوازنها « حقل التحكيم » ، ففي هذا الحقل ، يعتبر الملك حكما ، وهذه الصفة ، تبدو مستمدة من التجربة التاريخية المغربية ، حيث تبلورت مؤسسة السلطان الشريف ، كتركيب هدف أساسا إلى تجاوز الثنائية : عرب/بربر (ص 61) . الشعب ضمن هذا الحقل ، يغزو مجموعة من الفرقاء ، كما أن مرجعية هذا الحقل ، تكمن في الموروث السياسي الذي تجسده الروح الجهوية ، والحضور المكثف للمخزن (ص 64) .

أما ثقافة الإجماع ، فيوازنها « حقل إمارة المؤمنين » ، إذ يصبح الشعب ، ضمن

هذا الحقل بمثابة رعية ، ومن السمات الأساسية لهذا الحقل ، إقصاؤه للوسائط بين الامام والامة ، وهذا الإقصاء ، يعني في أحد وجوهه ، مركزية السلطة ووحدتها ، هذه السلطة التي تستمد مشروعيتها من البيعة ، (ص 77) .

ويصدد ثقافة المشاركة فيوازنها من ضمن هذه الحقول ، حقل الدولة الحديثة ، وهي الدولة ، التي تتسم بينيتين : أولهما سطحية تتشكل من ثلاث عناصر : دولة حدود ، كتابة تاريخ محلي . دولة الجميع (ص 83) . وثانيتهما ، عميقة ، وهي تتميز بعنصرين : احتكار العنف المشروع ، وتحويل المجموعات القرابية إلى مجموعات ترابية ، هذه السمات التي تميز الدولة الحديثة ، يتولى الباحث إثراء ذلك عملية تصفحها من خلال النسق السياسي المغربي المعاصر . (ص 85) .

توازن النسق السياسي

وإذ ينهي المؤلف قراءته للنسق السياسي المغربي المعاصر من خارجه ، وداخله ، فإنه ينتقل في المحور الثالث من هذا الكتاب ، لمعالجة حركية هذا النسق ، إذ يشكل البحث في ذلك ، من وجهة نظر المؤلف ، بحثا في الكيفية التي يحافظ بها النسق السياسي على توازنه ، وضمن استقراره ، واستمراريته (ص 150) . هذه الحركية ، سيحاول الباحث استشفافها من خلال ثلاثة عناصر . يتعلق أولها ببلورة استراتيجية سياسية مركزية تهم ضبط المجال السياسي . وثانيهما يرتبط بترسيخ مشروعية مركزية هي برأي الباحث ، المشروعية الدينية ، والثالث والأخير ، يتجسد في إعطاء الأولوية لحقل سياسي مركزي هو حقل إمارة المؤمنين (ص 150) .

فعلى صعيد استراتيجية ضبط المجال السياسي ، يعالج الباحث في هذا الصدد ،

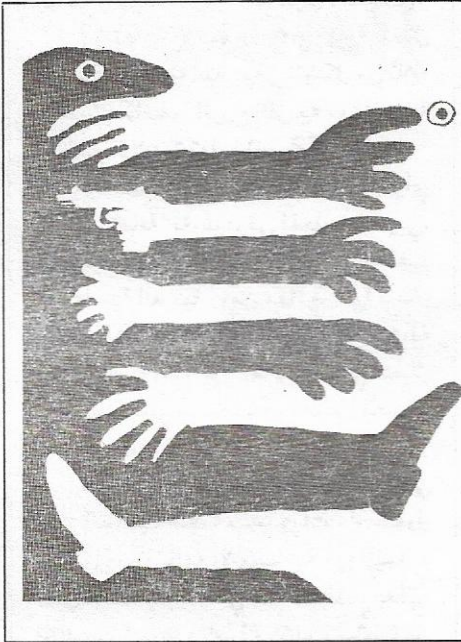




من الديمقراطية الى اصلاح الدستور

على التوالي ثلاثة مستويات ، مستوى تنظيمي ، ويصده يولد المؤلف تسعة جداول للتنظيم الاداري المغربي ، ومستوى سياسي يبرز فيه الملك كفاعل سياسي مركزي ، ومستوى رمزي يختص بتكييف السلوكيات والعقليات ، حيث يعرض الباحث في هذا الصدد لجدول إحصائية للكتابة القرآنية ، ولرواها ، ولبنية التعليم الابتدائي ، والثانوي ، والعالي . اما بصدد ترسخ مشروعية مركزية ، فيلاحظ الباحث في هذا الباب ، ان سنوات المغرب الممتدة من سنة 1956 الى سنة 1962 قد عرفت تعايشا تنازعيا للمشروعات تعايشا تنازعيا يستمد مرجعيته من المعطيات الموضوعية التي أطرت النسق السياسي المغربي ، والتي يمكن كشفها رمزيا في المجابهة التي كان المغرب يعرفها خلال هذه السنوات ، بين حقلي التقليد والتحديث ، خاصة على المستوى السياسي . (ص 184-185) غير ان هذا التعايش ، في نظر الباحث ، لم يعمر طويلا ، إذ سرعان ما تم حسمه لفائدة المشروعية الوحيدة سنة 1965 ، التي تكرست بمقتضى دستور سنة 1970 ، الا ان مثل هذا النهج ، كان محقوقا بالمخاطر ، التي أثبتتها سنوات 1970 و 1972 . إذ ذاك تم الأخذ بعين الاعتبار بالمشروعية المدنية ، هذه المشروعية التي من دعائمتها في نظر الباحث اليسار الاصلاحي (ص 187-188) . وعلى صعيد الحقل السياسي المركزي ،

يلاحظ الباحث ، في هذا الصدد ، ان الدستور المغربي الحالي ، يقلص من حقل الدولة الحديثة ، وحقل التحكيم ، ليعطي الاولوية لحقل امارة المؤمنين بهدف المحافظة على وحدة السلطة . وفي نظر الباحث ، فان ضبط السلطة ومركزتها ، تتم عبروسيلتين : إعطاء مكانة مركزية للملك ، وعدم السماح بتداخل المستويات /الحقول . وإثر معالجة الباحث لهذا المحور ، ينتهي الى استخلاص ثلاث نتائج رئيسية بصدد هذا الموضوع ،



تتجسد في خصوصية النسق السياسي المغربي المعاصر ، والمتجلية في شحنة لادوات التحديث السياسي بمضامين تقليدية ، وفي إقصاء هذا النسق للمشروعات المضادة ، وأخيرا يثير الباحث الاهتمام الى ديناميكية هذا النسق المتجسدة في قدرته على تحييد بعض رموز العنف المشروع كالجيش مثلا ، وانسجام هذا النسق مع الثقافة السياسية السائدة في المجتمع . (ص 215-216)

أسئلة حول النسق

ان دراسة في هذا المستوى ، وعلى مثل أهمية خلاصاتها هذه ، لتدفع من دون شك قارئها الى طرح العديد من الاسئلة ، كما انها تثير في نفس الوقت بعض التحفظات . فهي تفتح جبهات متعددة للبحث والتمحيص من ذلك مثلا ، ما أورده المؤلف بصدد الثقافة الشفوية للانسان المغربي ، وتصوراتها عن المخزن . (ص 68) . ان الحاجة تبدو جد ملحة ، لانجاز مثل هذه الدراسات الاجتماعية ، التي تغدو ضرورية لارتقاء علم الاجتماع السياسي في زاوية أخرى ، وكنموذج لما يمكن ان يثير التحفظ ، والتساؤل لدى قارئ هذا الكتاب ، تلك المكانة المحورية التي أسندها الباحث للملك ضمن النسق السياسي المغربي المعاصر . فهو القلب ، والمحرك الاساسي لهذا النسق ، لدرجة تتضاعل معها جميع الفعاليات السياسية الاخرى ، لا سيما الاحزاب ، والنقابات .

ينضاف الى ذلك آراء الباحث بصدد النظرية السياسية الاسلامية ، وهي آراء تثير أكثر من تحفظ ، وأكثر من تساؤل ، إذ أورد في هذا الصدد قوله : «... ان الاسلام لا يعترف ولم يعرف الاشكالا واحدا ، ووحيدا للمشروعية ، وهي المشروعية الدينية ، حيث الخليفة يستمد حقه في الحكم من خلافة الله في الارض ...» (ص 184) .

فمثل هذا الرأي ، لا نعتقد انه يسري على مجموع النظرية السياسية الاسلامية ، بل هو يهم اساسا فريقا واحدا من فرق الاسلام السياسية ، انه بالذات فريق الشيعة .

وإذا تجاوزنا بعض هذه الآراء التي تثير التحفظ كما أسلفنا لمعالجة قضية المنهج المعتمد في وضع هذا المؤلف ، فانه لا يسعنا

والحالة هذه ، الا ان ننوه بالمجهود المنهجي المبذول من قبل الباحث في هذا الصدد ، إذ قام بمجهود فكري مضاعف . تجسد في رغبة العنيدة في تقريب القارئ من كثير من مفاهيم علم الاجتماع السياسي كمفهوم النسق ، ومفهوم الايديولوجيات والمشروعية ، والثقافة السياسية ، ثم بحثه لهذه المفاهيم على مستوى النظام السياسي المغربي ، غير ان مجهودا منهجيا من هذا القبيل بقيت تتخلله بعض الثغرات ، وهي ثغرات تبدو أكبر بكثير من ان يتجاوزها مجهود فردي كهذا الذي اضطلع به الباحث ، من النماذج المدللة على ذلك ، غياب اداة البحث الميداني ، والتي تعتبر من بين الادوات الرئيسية في علم الاجتماع السياسي . فهناك خلاصات واستنتاجات خلص اليها الباحث مستندا في ذلك الى آراء فردية لبعض الاشخاص (حالة رئيس المجلس القروي لعين حرودة - حالة تأويل خسارة عبد الرحيم بوعبيد في الانتخابات التشريعية لسنة 1977) غير ان مثل هذه الثغرات المنهجية ، يشفع لها لدى الباحث الصعوبات التي تكتنف عملية القيام ببحوث ميدانية في هذا الصدد ، والتي يتوقف على تجاوزها نشوء وارتقاء علم اجتماع سياسي مغربي ، هذا العلم الذي يمكن ان يسفر عن نتائج باهرة في معالجة وتفكيك المنظومة السياسية المغربية ، والذي يعد كتاب « الاستاذ محمد ضريف » لبنة اولية ومعلما جريئا ، يؤرخ لبدا نشوء علم اجتماع سياسي مغربي . □

على الأقل مجلة
مختارة
للمختلطين
السياسيين
الكتاب
الذي
وساكنها

الضبط الإقتصادي

المعضلات

والمناهج

والنتائج

روبير بوايي

تعريب

نور الدين العوفي

استاذ وباحث اقتصادي

ع ان هذا اللفظ (= الضبط الاقتصادي) يعني في معظم الاحيان ، داخل النقاش المعاصر ، تدخلات الدولة في ميدان التقنين (وبالمقابل يحسن ان نتحدث على اللاتقنين عوض الضبط) او تنظيم النشاط الماكرواقتصادي ، وذلك بالتطابق مع المبادئ الكينزية . ان إدراك المقاربات المعتمدة على مفهوم الضبط يتطلب مجاوزة هذا الحاجز الدلالي والانعقاع من محاولات تمثيل الاجتماعي والاقتصادي على منوال الاواله (« التعبير الحرازي ») والبيولوجي (إعادة انتاج الثابت) وحتى نظرية الانساق (لا يوجد في المجتمعات العصرية مهندس للنسق تكلف بضبط النزاعات !) وعلاوة على هذا فان هناك مقاربات مختلفة تنتسب الى ذات اللفظ سبق اختبارها وتعاقبت في الزمن ، وفقا لمناهج وأهداف متعددة غير ان ثمة ، في الاصل ، مجموعة من الاسئلة المشتركة :

- كيف يمكن تحليل الانتقال من مراحل تتميز بالنمو وبشيء من الاطراد الى مراحل تتسم بالركود وبالتقلب ؟

- لماذا نجد ان الازمات تأخذ ، في الزمان منحى مختلفا ؟

- هل يجوز القول بان النمو والازمة يتخذان اشكالا وطنية مختلفة ذات دلالة ؟

ومع ذلك فان أغلبية النظريات الاقتصادية ، نيوكلاسيكية كانت كينزية ام كلاسيكية ، تؤكد على الثوابت العامة لانساق تجريدية للغاية لا يشكل التاريخ فيها سوى إثبات او إخلال . وبالعكس ، نجد ان الضبط يسعى الى تفاعل أكبر بين التاريخ والنظرية ، بين الاطر الاجتماعية والمؤسسية والانتظام الاقتصادي .

وتوجد ، في البدء ، فرضية تتعلق بالدور المركزي الذي يلعبه التراكم كحافز لدينامية المجتمعات الرأسمالية . الا انه يتعين تبين العوامل التي تحد من النزاعات





الضبط الاقتصادي

تؤطر وتوجه عددا كبيرا من الاستراتيجيات الجزئية ، اللامركزية والمحدودة في افقها الزمني .

أشكال المزامنة ، شروط ومقابل الاصدار النقدي ، جملة الاتفاقات المؤسسية المجموعة داخل الدولة ، نمط الارتباط بين النظام التجاري والنظام المالي الدولي ونوع العلاقة الاجرية - تلك هي الاشكال المؤسسية الخمسة الرئيسية . واذا ما تركنا جانبا الاشكال الاربعة الاولى التي يسهل تحديدها ، بالمقابل يكون من المفيد توضيح الاشكال التي تتخدها العلاقة الاجرية . إننا بهذا نشير الى المظاهر التاريخية المختلفة

والاختلالات التي تسم تكوين رأس المال ، او تؤجل وقوعها ، والتي تسمح بفهم إمكانية وجود فترات طويلة من النمو . هذه الفترات يتم ربطها بأنظمة خاصة من التراكم بمعنى كل شكل من الاشكال التشابك والترابط بين

دينامية نظام الانتاج والطلب الاجتماعي ، بين توزيع الاجر والربح من جهة والتقسيم بين الاستهلاك والاستثمار من جهة أخرى . ينبغي إذن توضيح مبادئ التنظيم التي تخول مثل هذا التوسيط للتناقضات الموجودة مثلا بين اتساع طاقة الانتاج بتأثير من المزامنة وبين الضغط التنافسي على الاجور . أن مفهوم الشكل المؤسسي ، الذي يمكن تعريفه كمجموعة من العلاقات الاجتماعية الاساسية ، يمكن من

الكلمات / المفاتيح

Régulation Concurrentielle

الضبط الاحتكاري

Régulation

الضبط

Régulation monopoliste

الضبط التنافسي

Régime d'accumulation

نظام التراكم

Régime d'accumulation extensive

نظام التراكم الممتد

Régime d'accumulation intensive

نظام التراكم الكثيف

Taylorisme

التيلورية

Fordisme

الفوردية

Rapport salarial

العلاقة الاجرية

Production de masse

الانتاج الجماهيري

Consommation de masse

الاستهلاك الجماهيري

Forme institutionnelle

الشكل المؤسسي

Etat inséré

الدولة المندرجة

النسبي واستقرار نظام التراكم القائم . هكذا يلج مفهوم الضبط ، التقاء بين ميكانيزمات ومبادئ التقويم والتسوية بالاشتراك مع مجموعة محددة من العلاقة الاجرية (تقليدية ، تيلورية او فوردية) والمزامنة (طبيعة التركيز التقني والتمركز المالي) وتدخلات الدولة (دولة عهد ما قبل الثورة الفرنسية ، الدولة الليبرالية ، الدولة المندرجة) بالخصوص في الميدان النقدي (عيار الذهب ، نقود الائتمان) وتراتبية الاقتصاد الدولي .

وفي النهاية يتوجب التفريق بين الازمات « الصغيرة » و « الكبيرة » . تشكل الاولى ،

وهي ذات طبيعة

دورية ملموسة ،

التعبير ذاته عن

الضبط كرد فعل عن

الاختلالات المتوالية

للتراكم . أما الثانية

فهي ذات طابع

بنوي : قانون التراكم

يلغي بنفسه استقرار

الاشكال المؤسسية

والضبط الذين

يشكلون دعامة له .

ومن التصعد

الجزئي للتحديدات

الفارطة يأتي

الانفتاح على

الصراعات

الاجتماعية

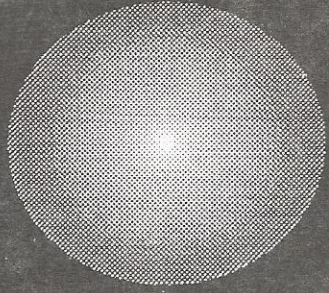
والاختيارات السياسية . هذا الحدس نجده يقطع مع الاشكالية الشائعة راهنا والمتعلقة بالامواج الطويلة من نوع كوندراتييف (KONDRATIEFF) .

وإذا كانت موافقة النظرية ووثاقة صلتها بالموضوع تقاس بأهمية النتائج المستخلصة ، فإنه ينبغي الإشارة الى بعض الدروس

للعلاقة رأس المال / العمل : تنظيم وسائل الانتاج ، طبيعة التقسيم الاجتماعي والتقني للعمل ، نوع التشغيل وطرائق تكون الدخل الاجري وأخيرا نمط العيش الاجري . وبلاستناد الى هذه الاشكال بالامكان تحليل منطق سلوكيات الجماعات والافراد الذي يضمن ، من فترة الى أخرى ، الانسجام

تحقيق المرور بين الضغوط المرتبطة بنظام التراكم والاستراتيجيات الجماعية ، بين الدينامية الاقتصادية ، وسلوكيات الافراد . ان عددا قليلا من الاشكال المؤسسية الرئيسية التي هي نتيجة للصراعات الاجتماعية الماضية والتي هي مرتبطة بمقتضيات إعادة الانتاج المادية للمجتمع ،

بالأبيض



زهو كرام

أن تحكي معناه أن تمارس حقلك في الكلام - الكتابة.

أن تمارس الكتابة - الكلام معناه أنك تكسر القيد التي تحاصرك، لأن في الكتابة عناد ... ولعناد فعل يحقق عكس القائم .. وفي هذا الفعل تجريب لاختيار الذات.

الموت ! مصير شهر زاد ، ولا شيء يرد الموت مع سلطة شهريار . ومع ذلك حاصرت شهريار شهريار بحكاياتها ، بممارستها العناد الصمت المرتبط بالموت، فتحررت من حكم الموت .

فكانت شهريار العناد والكتابة .. علة استمرارها في مواصلة خرق الصمت ، على الرغم من حصار الموت وتخوفات الحكم مع زمن الفجر . صارت كتابة حررت مجتمعها من الأنا المنع .. لانا المرتبصة بالحياة.

واستمرت شهريار .. واستمرت الكتابة . نشطت أنا المنع من زمنا .. ولاحت الذات وصارت منها .

حين يشتغل الرقيب وينشط المنع ، فاعلم أن زمن الخروقات قد هيمن والوعي به قد لازم .

أنت ولست أنت .. مع نفسك ولست مع نفسك .. تلتفت وراءك ولا تجد أحدا .. فتتقين ساعتها أنك أنت الرقيب على نفسك .. وأنت تسير في شارع مدينتك الملوثة تحلم كغيرك من أبناء هذا الزمن بحقلك في الحلم .. لكن ! كل لحظة تلتفت وراءك وفي عينيك شرارة ضبط الخطوات التي تلاحقك .. والخطوات بداخلك تسمعها تدق ، تدق ، تدق لتزعج حلمك . أنت ولست أنت .

لقد وقع الشرح .. وأنت لا تدري ، وكيف تدري والرقيب يلازمك ، يمنعك حتى من السؤال عن الفرق بين أناك وأناك ، وأنت لست أنت ، مع نفسك ولست مع نفسك .

« إنه الخوف » قال بعضهم صار حقيقة وواقعا تعيش كل ذات .

إنه ... ؟

أملأها كما تشاء ، لأنك تحمل ركابا كبيرا ، إذن ، اتفقتا أنه الرعب ، نعم الخوف كما تسميه ، المهم الحالة واحدة والنتيجة واحدة .

بالمعنى الدقيق. ان تعدد الاشكال السابقة للفورديّة وتتنوع الاستراتيجيات التي تعرض اليوم يقودان الى تصور انفتاح جزئي على الأقل الازمة... إذا ما افترضنا ان للازمة مخارج.

وهكذا فإن البحوث التي تم إعدادها حول التشكيلات الاجتماعية في فرنسا والولايات المتحدة والبلدان القديمة العهد بالتصنيع ، تبرز النسبية القصوى للاشكال المؤسساتية ونظام التراكم وأشكال الضبط وهو ما لا ينبغي اختزاله في تعارض أصلي بين التيلورية والفورديّة ، بين الرأسمالية التنافسية والرأسمالية الاحتكارية الخ .

ان المقاربات التي تقوم على الضبط تتضمن لمفاهيم عامة ولوسائل منهجية أكثر مما هي نتائج لا تنقضي ونظرية جاهزة . وان مستقبلها ، كمشروع فكري ، نخاله مفتوحا بقدر انفتاح الحلول الممكنة لازمة الفورديّة .



المصدر :

كتاب جماعي ، العلم الاقتصادي بفرنسا ، نشر لاديكوفيرت ، باريس ، 1989 ، ص 73 - 76 .

ببليوغرافيا

* بواي روميسترال ج : التراكم ، التضخم ، الازماتيم المطابع الجامعية الفرنسية الطبعة الثانية 1983

* أكلييطة . م : الضبط وأزمات الرأسمالية ، تجربة الولايات المتحدة . كالمان ليفي باريس 1977

* بواي ر : نظرية الضبط ، تحليل نقدي .

لاديكوفيرت ، سلسلة «أكالما» . باريس 1986

الكبرى المستفادة من البحوث المنجزة منذ عشر سنوات والمستندة الى هذه الاشكالية . ينتج عن هذا تحقيق للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة يختلف عن التحقيق الذي نعثر عليه في النظرية الماركسية التقليدية . وبالرغم من تقوية الاحتكار فإن الفترة ما بين الحربين يطبعها الضبط التنافسي . أما في اعقاب الحرب العالمية الثانية فقد نشأ نظام التراكم غير مسبوق (نظام التراكم الكثيف المرتكز على الاستهلاك الجماهيري) يطلق عليه اسم الفورديّة ويوجهه ضبط من النوع الاحتكاري .

وفي الواقع فإن تبدل العلاقة الاجرية - وبالخصوص الانتقال الى الفورديّة بمعنى الموازنة بين الانتاج الجماهيري وارتقاء الاجراء الى « نمط العيش الامريكى » وكذا التدبير النقدي - الانتقال الى نظام نقد الائتمان بالسعر الجبري الداخلي - كان له دور أضخم حجما من الدور الذي لعبته أشكال التنافس او سياسات الموازنة الظرفية المنتمة الى الكينزية .

ونكون قد دخلنا ، منذ نهاية الستينات ، في أزمة كبرى غير مسبوقة في التاريخ ، وذلك لانها تطابق نمطا من النمو لا نظير له . بهذا يمكن تفسير غياب اي انحسار شامل ، الى حد الان على الأقل ، واستمرار التضخم ولو بوتيرة معتدلة .

وبالنتيجة فإن السياسات الاقتصادية السالفة تفقد منطقيا فعاليتها . أولا لان الازمة ليست دورية بل هيكلية ، الشيء الذي يبطل سياسات الضبط الدقيق للظرفية . وايضا لان التغيرات الهيكلية التي كانت قد مكنت من التقلب على أزمة 1929 أدت الى الانحسار الراهن ولا يجوز بالتالي الاعتماد عليها من جديد لاجداد مخرج للتناقضات والاختلالات المتراكمة . فليس هناك اي ضحية اقتصادية او تكنولوجية

هذا الغرب... هذه الحرب

نجيب العوفي

ناقد



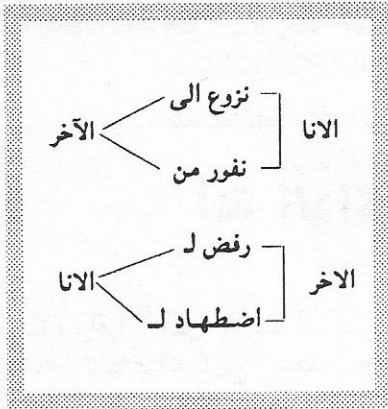
ع وهذا الغرب ، حرب علينا حتى .. مطلع الفجر!

وهل ترى يطلع هذا الفجر ،
ومتى ترى يطلع هذا الفجر ، بعد ان طال
بنا السرى وعز الكرى ؟!
يا ليل «العرب» متى غده / اقيام
الساعة موعده؟! هذا الغرب حرب عوان
علينا ، منذ معركة حطين المؤزرة الى
معركة الخليج الاخيرة لا الآخرة ، فالحرب
التي يشنها علينا الغرب حرب ضروس
وعضوض ، لا يخبو لها اوار ولا يسكن
لها سعار.

انها حقا «حالة» مرضية وعصابية كتب
علينا وعلى الشعوب المستضعفة مثلنا ،
ان نؤدي ثمن علاجها ، او بالاحرى ثمن
تصعيدها و تصريفها .

بالغرب، وموزعة حد الانقسام تجاه الغرب : ما بين الانبهار والتماهي به (Identification) وكراهية والتفوق منه (Xenophobia). موزعة ما بين الغرب المتحضر والغرب المتوحش . وما ان ذكرنا الثقافية «مزاجية» و «غريالية» في الغلب، فانها تسقط صورة الغرب المتوحش او على الاقل تغييبها في اطواء اللا شعور ، وتستحضر صورة الغرب المتحضر لتتماهي به وتدور في افلاكه المغناطيسية . وهو قاء يبقى في التحليل النهائي وهميا وعصيا ، ودوران يظل مراوحا في حلقة مفرغة، بحكم الهوة العميقة الفاصلة بين «الأخر» و «الانا» بين الغرب والشرق حسب مقولة كيلنج المعروفة (الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا) .

كما ان الغرب بدوره يرفض هذا التماهي من طرف (الأخر الهامشي) ويستشعر نحوه مزيجا من الاحتقار والاستعلاء والانتشاء في ان . تلك هي المفارقة الصعبة



هنا لا محالة ، يتجسد اشكال العلاقة بيننا وبين الغرب ، بما يجعل هذه العلاقة في بنيتها العميقة ، علاقة ملتبسة وباطولوجية بين الطرفين . فهي علاقة استعلائية وعدائية بالنسبة للغرب ، وعلاقة فصامية

بيننا وبين الغرب ثارات وغارات انحفرت عميقا في خلايا الجسد وطوايا اللا شعور...

الى الخليج . هنا تكتمل الفجوة . بيننا وبين الغرب اذن ، ثارات وغارات، انحفرت عميقا في خلايا الجسد وطوايا اللا شعور . بيننا وبينه انهار من الدماء وتلال من الاشلاء . فهو الذي احتل ديارنا وابتز مواردنا وثمارنا ، وهو الذي شتت شملنا وجعلنا شعوبا وقبائل يذبح فيها قابيل اخاه هابيل . هو الذي حدد طاولة الشطرنج العربية الجيوبسياسية التي سيلعب بها وعليها .

كل هذا نعرفه جيدا .

كل هذا ننساه او نتناساه جيدا . وأفة الذاكرة العربية ، والذاكرة الثقافية منها بوجه خاص ، انها سريعة النسيان ولا المحو . ذاكرة غريالية تستوعب كل شيء ولا تكاد تمسك اي شيء . ذاكرتنا الثقافية مسكونة حتى النخاع

انه «التاناتوس» الامبريالي والعنصري يفجر مخزونه العدواني ويحصد بمناجل الموت قطعان البشر الخارجة عن طاعته وولائه وامرته ونهيه . وفي كل حرب لاحقة تلي حربا سابقة يجرب فيها الغرب مهارته وشطارته التكنولوجية في الابداء والتدمير . يجرب فيها «حضارته» المتوحشة الجينوسيدية ، ويتخذ بلدانا وديارنا اوراشا حيوية لزيانية الحروب واسواقا نافقة لتجار الموت . وفي رؤوس الايتام دائما يسهل تعلم الخلاقة . وفي عقر ديارنا دائما يحلو للغرب ان يصول ويجول ، والى عقر دارنا دائما تتجج جحافل جيوشه ومدافعه ودياباته واساطيله وصواريخه.. الى آخر الترسنة ، ودياره ساكنة آمنة ، وادعة راتعة ، ترفل في حلق النعماء وترقص لاهية وساهية على «ديسكو» الحضارة . بل من اجل سكينه وطمانينة هذه الديار ينبغي تحطيم وتقزيم هاتيك الديار ، ومن اجل «راحة» اهل هذه الديار ، ينبغي «اغلاق» راحة اهل هاتيك الديار . هذا هو منطق الغرب الصحيح والصريح الذي علمنا اياه على امتداد الزمان ، منذ حملة نابليون الى حملة جورج بوش . وعلى امتداد المكان من اقصى المحيط الى اقصى الخليج .

ولقد قيل ، ان البلد العربي الوحيد الذي سلم من غوائل الغرب الاستعمارية والعدوانية هو الحجاز ، موئل الاقداس الاسلامية وحاضن الحرمين . لكن عش رجبا ترعجا .

فها هو ذا الحجاز يفتح احضانه للغرب العسكري ويمسح ذاكرته تماما و هو يهتف (طلع «الغرب» علينا..)، وها هي ذي ارضه تغدو ثكنة امريكية - غربية وصليبية بامتياز ، الأمر فيها والناسي هو شوارزكوف !

هنا فعلا ، يكتمل الطوق الغربي العدواني حول الوطن العربي ، من المحيط



هذا الغرب... هذه الحرب

أهـيـخ بالـخـليـج يا خـليـج
يا واهـب الـدولـة والمـحـارـو الردي
أهـيـخ يا خـليـج ...
سـنـأخـذ الـدولـة والمـحـار
و نـتـرك الـردي ...

مع الاعتذار...
للشاعر المرحوم
بدر شاكر السياب



أفة الذاكرة العربية... انها سريعة المحو

لقد غيبنا « المتوحش » الغربي بدورنا في اطواء لا شعورنا ، واستحضرننا « المتحضر » الغربي في شعورنا و تفكيرنا وسلوكنا ، فانسقنا وراءه متناقسين ماخوذين ذاهلين عما حولنا وعما يحاك لنا .

وهكذا كنا بحق ، ومنذ اواخر السبعينيات حتى الآن ، « وكلاء » ثقافيين لهذا الغرب من خلال ما قرأنا و ترجمنا و استثمرنا له من كتب وأثار ليس لها ادنى

لها ، ومن تم لا بد من فرض « الوصاية » عليه و الحجر على ممتلكاته كما يحجر على اموال السفينة او البيتيم .

كما اعتقد ايضا ، انه رغم كل ثراثنا الثقافية عن « الآخر » ورغم كل ادعاءاتنا وانتعالاتنا لاحديثه ، لم نفهم هذا « الآخر » حق الفهم او بالاحرى ، لم نفهم « آخر » الآخر . لم نفهم سيكولوجية اللا شعورية المشبعة بالجهل والتجاهل والعنصرية والاستعلاء .

ودونية (كراهية # ميل) بالنسبة للعرب . علاقة اساسها هذا التاريخ الاستعماري الكالغ الذي شوه لا شعور كل من الطرفين و اساسها ايضا هذا الجهل التاريخي المتبادل بين الطرفين ، جهل الغرب بالعرب ، و جهل العرب بالغرب .

واعتقد ان كل ما علمه وفهمه الغرب عن العرب ، انهم شعب استقال من التاريخ يمتلك موارد ليس جدير ابها ولا كفؤا

في أعدادنا القادمة

تعتزم مجلة (على الأقل) ضمن توجهها العام افراد حيز خاص لجملة من القضايا العامة المرتبطة بالتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في البلاد. ومن بين هذه القضايا:

— الحركة الطلابية الى اين؟

— التنمية والتشغيل

— الحركة الديمقراطية في المغرب

— قضايا العمل النسائي

— الحقوق الثقافية والمشكل اللغوي

— الحركات الاسلامية

— الدولة والمجتمع المغربي، واقع

وتحولات...

— ...الخ.

وسوف تنشر المجلة مختلف المساهمات التي قد ترد عليها في موضوع هذه القضايا وفي غيرها، كما تهيب بجميع المهتمين والمتابعين لمواقفها بأرائهم فيها.

باعتداد ، أصبحت هذه الاسماء في لحظة ، منسوخة باسم نورمان شوارزكوف ! ولم تفدنا « محفوطاتنا الغربية » فتبلا ، في الهجمة العدوانية الشرسة على شعب العراق ومن خلاله على شعوب الامة العربية قاطبة. وماذا في امكان الكلمات ترى ، ان تفعل إزاء موت طفل ؟! يقول سارتر!

هكذا تبدو الحرب قاصمة وكاشفة في آن. وهكذا يبدو الغرب جزءا قاسيا ومؤثرا من ذاكرتنا التاريخية والثقافية ، و« عطايا » مزمننا في جهاز هذه الذاكرة بما يحتم إعادة مراجعة ولمعة هذه الذاكرة وغربلتها من كثير من الاوهام والاستيهامات ، للالتفاف اساسا حول وهما / حلمنا الكبير .

لا بد اذن من التحرر من « سلطة » الغرب الثقافية وكسر طوق مركزيته ، لتحرير « سلطة » الانا المقموعة والمبخسة.

ولا بد ، بموازاة ذلك ، من الانفتاح على ثقافات اخرى لاغربية اهلناها وطرحنها ظهريا ، رغم انها متاخمة لنا تاريخيا وجغرافيا وسياسيا ايضا ، كالثقافة الفارسية ، والهندية ، والتركية ، والعبرية ، والصينية ، على نحو خاص. ليست هذه ، في المحصلة النهائية ، دعوة الى « القطيعة مع الغرب » ، ولكنها دعوة الى ان نكون « نحن » . □

مساس بمفهومنا وهواجسنا القومية الملحة . وذلك خلافا لمرحلة الستينيات وما بعدها حيث كان الهم الثقافي مشدودا الى الهم القومي السياسي ، من خلال الادبيات القومية والماركسية والنضالية بخاصة ، ومن خلال حضور « سلطة الواقعية » في التحليل والمساءلة .

وتأتي الحروب في النهاية المطاف ، لتصدمننا وتخلخلنا وتوقظنا من غفوتنا او سرحتنا الثقافية المريحة ، فاذا المثقف اخر من يعلم ، اول من يتكلم . تأتي الحروب لتجده معنا « صدمة الغرب » وتعيدنا الى مواقعنا واحجامنا الحقيقية ، وتكشف لنا عن حقيقة العلاقة التي يعقدها الغرب معنا ، وحقيقة العلاقة التي نعقدها مع الغرب ، وقبل هذا وبعده ، تكتشف لنا حقيقة العلاقة التي نعقدها مع ذاتنا .

وقد كشفت حرب الخليج ، بما لها وما عليها وبشكل دموي وتراجيدي ، عن العمق الحقيقي والمظلم لهذه العلاقة الملوغمة المركبة.

غرب / عرب

عرب / عرب

واماطت الاقنعة عن وجوه الممثلين والمخرجين والمتفرجين معا ، كما أبانت مجددا عن « سوء التفاهم » القاسي و« سوء المعاملة » الاقسي بين الغرب والعرب ، وبين الشعوب العربية ذاتها وانظمتها الذيلية .

لقد نزع حرب الخليج ورقة التوت الاخيرة عن سوءات الغرب ، وسوءات عرب الغرب ، وسوءات عرب البين بين ، كما نزعتها ايضا عن سوءاتنا ونرجسياتنا الثقافية والمسلكية ، عن هشاشة واقعا الثقافي الذي كان هائما في « هوى » الغرب ، دونما قيد او شرط ، ورغم كل الصد والغنج. واصبحت الاسماء الرنانة التي قرأنا لها وقرأنا بها ولاكتها السننا واقلامنا

في العدد القادم...

— حوار مع عبد

العزيزي النخبوي حول

الحركة الحثالة



بعد حرب الخليج

الحسين آيت احمد

رئيس جبهة القوى الاشتراكية واحد زعماء المعارضة الجزائرية

بالخسائر «العسكرية» للعراق: 80 ألف إلى 100 (مائة) ألف قتيل ، اي اننا امام مجزرة حقيقية بالنسبة لعمليات سميت وقتها «جراحية». واية «حشمة» في الكلام عن استعمال قنابل النابالم.. ولكن من يخبرنا بعدد القتلى في صفوف المدنيين؟ لا من يصرح بشئ او يعطي حصيلة ولو تقريبية . فلا يمكن لاحد ان يقتنع بكون القصف المكثف والضاري والمتواصل للمدن العراقية لم يصب السكان المدنيين. يبدو ان الشجرة لا زالت تخفي الغابة ! ثم من يخبرنا عن وضعية آلاف النساء والاطفال والمحرومين من الماء الصالح للشرب نظرا لتلوث مياه دجلة التي اصبحت مصدرهم الوحيد منذ تخريب قنوات الماء ومحطات الضخ والتصفية ؟ وماذا نعرف عن الاوبئة التي تهدد البشر والتي سيصعب وقف انتشارها لان العراق لم يعد ينتج لقاحا لانعدام الكهرباء من بين اشياء اخرى ؟ هذا دون ان نتكلم عن الاضطرابات النفسية والصدمات

ان علاقتنا بالغرب هي تاريخ طويل من المكونات المتضاربة الطابع والوعود التي لم يتم الوفاء بها . فخلال الحربين العالميتين الاولى والثانية قام الحلفاء بتجنيد البلدان المسعرة باسم «حق الشعوب في

تقرير مصيرها» ؛ وغداة انتصار هؤلاء الحلفاء كانت ترجمة هذه المبادئ والى حدود سنوات الستينات هي حملات طويلة من القمع والحروب الاستعمارية . نلاحظ اذن ان سياسة «الكيل بمكيالين» ليست حديثة العهد . فما إن تنتهي الحرب حتى يتم تجاهل اهدافها المعلنة وطمس مبرراتها .

لقد عبرت في الاسابيع السابقة عن اندلاع المواهب في الخليج ، عن تخوفي من ان يكون هناك اربعة خاسرين هم : الحق، الديمقراطية، فلسطين والحداثة . ولم يكن تخوفي انذاك يقوم فقط على بديهيات اللحظة ، بل كان يرتكز ايضا على ما علمنا اياه التاريخ.

لقد انتهت هذه الحرب «من اجل الحق والقانون» فاين هو الحق؟ وتم «تحرير» الكويت فهل يعني ذلك من تحديد تكلفتة؟

ومنذ ايام اصبحت مصير صدام حسين يحتل مركز الصدارة. انه تركيز عجيب يهدف تحويل الانتظار عما يجب انه نسيمه حقا ماساة الشعب العراقي . لقد قبلوا اخبارنا

الناجمة عن الصدم والرعب الذي أحدثته أكبر طوفان من النار لم نشهده منذ الحرب العالمية الثانية.

هل وقع كل هذا استجابة لقرار الامم المتحدة الداعي الى تحرير الكويت؟ هل ينص ميشاق الامم المتحدة على تخريب واهانة بلد وبالتالي - كفى من النفاق! - شعب من اجل تحرير آخر؟ وهل باسم «الحضارة» تم خوض عملية تعيد الى الازهان «عملية تخريب بغداد من قبل اقوام الماغول سنة 1258» كما صرح بذلك ضابط امريكي لصحيفة هيرالد تريبين يوم 4 مارس 1991؟

اي قرار يسمح للولايات المتحدة الامريكية ان تاخذ جزءا من التراب العراقي رهينة - حسب الجنرال الامريكي كيلي Kelly - لا رغما العراقيين على «ان يكونوا اكثر تفهما وتعاوننا معنا»؟ هل يتم ذلك بتزكية من «الحلفاء» الاخرين؟ دون شك ، ما داموا يؤكدون لنا ان «لاشيء يحدث دون تشاور». وهل يعتبر هؤلاء «الحلفاء» انه من الطبيعي ان يحل النصر الامريكي بعد الحرب الامريكية؟ انه امر ليس مؤكدا ، ويكفي للتأكد من ذلك ان نلاحظ التسابق الوقح والعلني فوق الرماد المحرق في العراق كما في الكويت من اجل انتزاع صفقات اعادة البناء المغطاة اعلاميا بشكل جهنمي ، في الوقت الذي يسدل فيه ستار الحشمة على هول الدمار الذي احدث عن قصد

ويكامل الوعي . لقد حدثونا قبل الحرب واثناءها عن السلام الامريكي ، وها نحن وصلنا اليه . فهناك انتصارات تكتشف الكثير من الاهداف الحقيقية للحرب . لقد اصبحت امريكا بعد الحرب هي المسيطرة ، كما انها اصبحت اكثر ثقة في نفسها . ان كاتب الدولة الامريكي في الدفاع ، ديك شوناي D. Cheney لا يخفى ذلك اذ انه «يحب كثيرا سماع ما يقوله العسكريون السوفيات بخصوص الانتصارات الهامة التي تحققتها قواتنا» ثم يضيف : «لا بد انهم بقوا مشدوهين جدا مثل الجميع» لقد قررت الولايات المتحدة تواريخ الحرب ووثيرتها وشروطها ؛ واليوم فانها تعمل على فرض

شروط السلام على المنطقة ، ان لم نقل على العالم . وفي هذا السياق لم يفت جورج بوش ان يحذر «كل ديكتاتوري» من مغبة اقامة «امبراطورية اقليمية» . قد يبدو القصد سليما ، ولكن كيف يسمح الرئيس الامريكي لنفسه بحق تحديد الخير والشر كما يراها هو في الوقت الذي يصرح فيه بخصوص الكويت ان (القضية لا علاقة لها بالديمقراطية ، بل بالمشروعية) ؟ لا شك ان الامر يتعلق بالمشروعية التي انتسب اليها في زمان ما كل من ماركوس وسوموزا ، وضياء الحق ، وينوشي وغيرهم من «محميي» «العالم الحر» .

واليوم نسمع صيحة الهجوم ضد صدام حسين يطلقها اولئك انفسهم الذين ظلوا الى وقت قريب يتجاهلون التقارير الدامغة الصادرة عن منظمة العفو الدولية و يغضون الطرف امام الاطفال والنساء الاكراد الذين اطلقت ضدهم الغازات . لم يهتم احد ابدا بطموحات ومصالح الشعب العراقي . اما الآن فان اولئك الذين اعلنوا بأن صدام حسين هو «آخر القلاع» الحامية للغرب من «.. الشيعة» ، هم انفسهم الذين يعطون لانفسهم حق اختيار خلفه ؛ هذا ان لم يقرر ابطال «العالم الحر» هؤلاء ان نظامه الذي ينددون به اليوم سيبقى في نهاية المطاف ضرورة أمنية بالنسبة للغرب في مواجهة «الثورة الشيعية» التي ينفخون فيها جنوب العراق . كما لو ان البديل الوحيد للديكتاتورية ليس هو اعطاء

إن أي تنكر للمثلية الحرة للفلسطينيين هو تنكر لحقهم في إقامة دولتهم وبناء وطنهم





بعد حرب الخليج

قراءة أخرى

فلسطين

وأزمة

الخليج

مصطفى العلمي

الافتراض الراجح ان القيادة العراقية استخدمت «الورقة» الفلسطينية منذ

12 اوت 1990 ، اي بعد عشرة ايام بالتحديد على اجتياح الاراضي الكويتية وبداية الانزال الامريكي والاوربي في السعودية ، لكي تضفي شرعية عربية ودولية مقبولة ومضادة [على فعل الاجتياح

نفسه ،

تجاهل مصير شعب لاجئ منذ 1948؟ خاصة وان هذا الصمت يتزامن مع تغطية مفصلة تتسم بالارتياح للابتزازات التي مارسها العراقيون في الكويت؟ السنة مرة اخرى امام سياسة الكيل بمكيالين...

في قمة مراحل القصف بالقنابل كانوا يحدثوننا عن مرحلة ما بعد الحرب ؛ والان يحاول البعض ان يقنعنا بكون هذه الاخيرة تعني «فحى كل شئ ونبدأ من جديد». فمن يتكلم فعلا عن «توزيع الثروات» ، وعن الاستفزاز الذي يثله الثراء الفاحش للبعض مقابل شعوب تموت جوعا ؟ لا احد يخفي بان هذا النزاع كان «حربا من اجل النفط»؛ وسيكون من الافضل الاعتراف صراحة بان الولايات المتحدة اصبحت هي القوة المهيمنة على منظمة الدول المصدرة للبترول.

هل سيتخلى الاوروبيون عن الدور الذي تدعوهم اليه ثقافتهم القديمة وعلاقاتهم التقليدية مع بلداننا ، ليصبح همهم الوحيد هو التنافس على مقعد هامشي في مؤتمرات دولية محتملة او على حق الفيتو مع اليابان داخل مجلس الامن؟

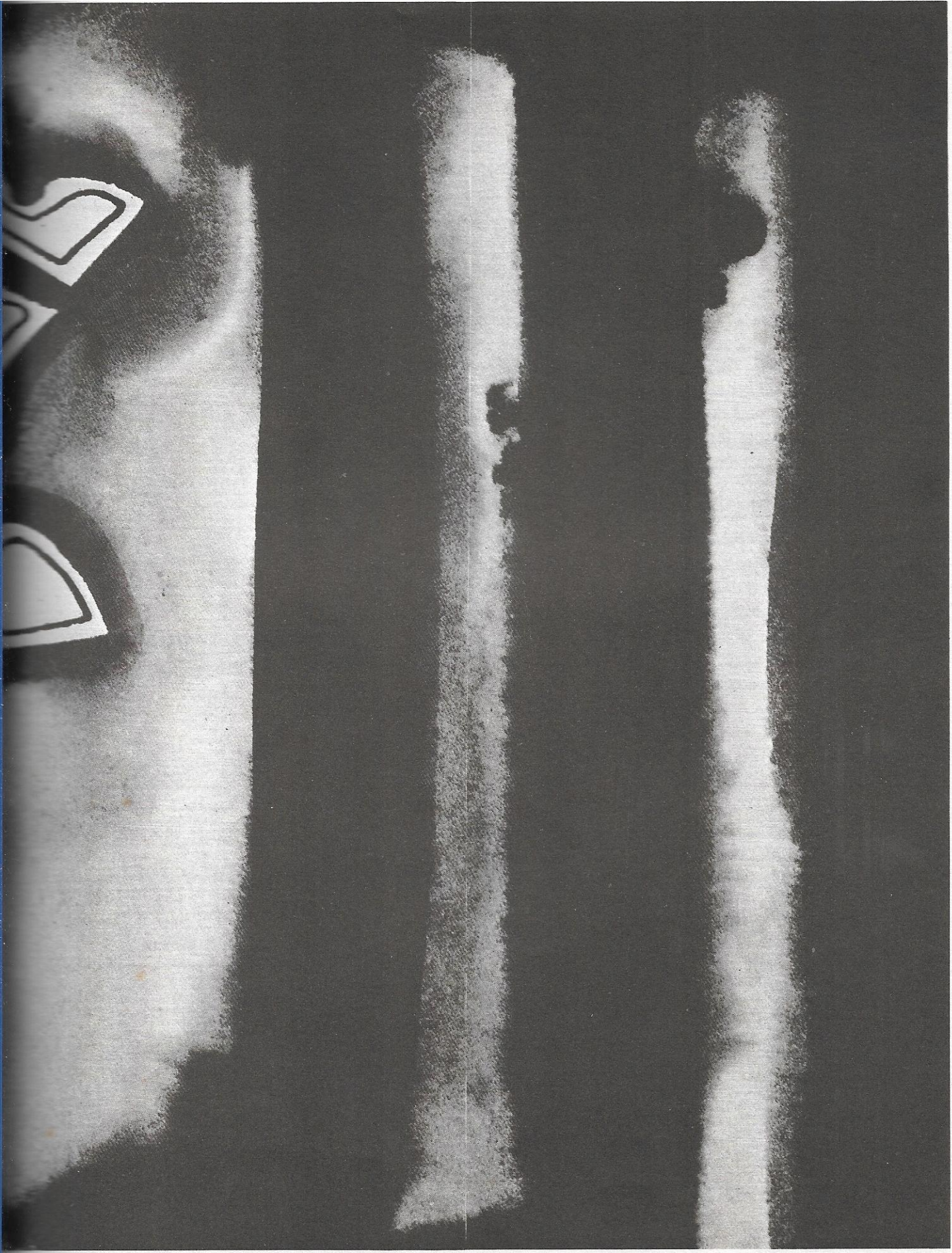
ان مأساة الشعبين العراقي والكويتي تستوجب التساؤل عن الاسس العالمية للنظام الدولي الجديد ؛ نظام لا يجب ان يكون قوامه هو الهيمنة الامريكية على البنيات والمؤسسات الدولية. ان ديمقراطية النظام الدولي ترتبط بانبثاق الممارسات والمؤسسات الديمقراطية في كل البلدان دون اي استثناء. اما الاكتشاف المتأخر لسلبات الديكتاتورية فانه يشبه كثيرا دموع التماسيح . فلا يجب ان تؤدي حملات التضليل المكشوف عن «الحرب النظيفة» الى تهيئة منا منذ الآن الى ديكتاتوريات اخرى ومغامرات اخرى ، ومأساة جديدة. □

(عن « لوموند» عدد 9 مارس 1991)

الكلمة للشعب العراقي. فكيف لا نرى في هذه الطريقة التي يعلن بها ان الشعوب العربية ليست اهلا للديموقراطية . هل هم اقل من بشر حسب التعبير النازي اللاسامي؟ استمرارا للسياسة الشهيرة: (الكيل بمكيالين).

يحاول البعض طمأنتنا : ان الفلسطينيين لن يكونوا ضحايا هذه السياسة ، والدليل وجود «مخططات» يتم تناقلها من مكان لآخر لحل «المشكل الاسرائيلي - الفلسطيني». الا ان جميع هذه المخططات تتضمن ثابتا واحدا : تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية التي ربما فقدت - حسبهم - حظوتنا من جراء دعمها لصدام حسين ؛ وبالامس كان «الارهاب» او رفض الاعتراف باسرائيل هو المبرر للنيل من سمعة منظمة التحرير . وسواء تعلق الامر بالامس او باليوم او في المستقبل فان فلسطينيي الاراضي المحتلة يعتبرون منظمة التحرير هي الناطق باسمهم وممثلهم ، والواقع ان اي تنكر للممثلة الحرة للفلسطينيين هو تنكر لحقهم في اقامة دولتهم وبناء وطنهم. ان هذه المعاملة التمييزية تبقى مصدر توتر كما انها تديم الظلم وتحرم المنطقة من عنصر الاستقرار والتنمية المنسجمة الذي ستمثله الدول الفلسطينية.

الا يشكّل الصمت المضروب على مطاردة الفلسطينيين في الكويت مؤشرا يبعث على القلق ويؤكد الرغبة في





1991 (على الأقل) 4/3 مارس/أبريل

بو شعيب المبرلي

النضال الذيقر اطي يفترض بالضرورة الإقرار المبدئي والعملي
بالديقراطية كأسلوب ومنهاج وحيد للاتفاق والاختلاف

نفسها ، منذ بداية الاحتلال العراقي للكويت في موقف ضعيف تماما ، ففضلا عن انها سلمت للقيادة العراقية ، بموجب دعم خاص، شرط النضال الفلسطيني ، قامت ايضا بتزكية الاحتلال وتحولت الى [طرف] محاصر وثانوي بل وملفى في معادلة الصراع. وكان معتقد المنظمة في هذا ، على ضوء بعض التصريحات التي ادلى بها قياديون فلسطينيون، ان العراق كقوة اقليمية صاعدة يجسد من خلال احتلاله للكويت فعلا توحيدا قوميا ، وانه يطرح لأول مرة تقريبا ، صيغة جديدة لتحقيق المشروع الفلسطيني [في اقامة دولته الوطنية] من خلال وقوفه ضد اسرائيل ، سواء باعادة النظر في [مشروعها] التاريخي او من خلال تهديده المباشر ، قبل اندلاع الازمة واثناها وبعد انطلاق الحرب تحديدا لامنھا واستقرارها وربما لوجودها نفسه .

ويمكن القول من الناحية الموضوعية ان القيادة الفلسطينية كانت مجبرة على المستوى السياسي - بفعل ظهور هذا القطب في الساحة العربية وامام ضعف قوتها وتعثر المحاولات الرامية عربيا ودوليا الى اقرار حق شعبها في استعادة وطنه واقامة دولته - على التزام موقف الانحياز ، سواء من حيث التنسيق او من حيث الموالاة ، الى جانب النظام العراقي بل وكان دورها النضالي ، بالنظر الى قوتها الذاتية ، يصب في الفعل العراقي ذاته - غير ان موقف الانحياز هذا جاء ضمن تصور تكتيكي خاطئ ، لانه ضحى من جهة بشروط نضاله الخاص بناء على ما كانت تجسده الانتفاضة داخل الاراضي المحتلة من ادوار وضحي بالمثل بسيولة الدعم الذي كانت تقدمه شريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني في الكويت لثورة ولاهالي الداخل وكذا



على نطاق واسع لصالح « قضية » احتلال الكويت ، بعد ان اثارت في حينها ردود فصل متباينة لم تكن في جميع الاحوال في مصلحة الفعل الذي اقدم عليه العراق .

على ان هذا الربط لم ينجح ، كما كان المنتظر في اشارة الاهتمام بالقضية الفلسطينية ولا في توجيه الانتفاضة كفعل مركزي في الساحة وجهة مغايرة يدفع بها ، في حمى المواجهة الى انتهاج اسلوب اكثر راديكالية في مواجهة الاحتلال الصهيوني ، بل لعله احتوى القضية الفلسطينية كلها وافسد خطط منظمة التحرير نفسها الى ان حولها تدريجيا الى صوت غير مسموع قبل بداية الحرب في 17 يناير 1991 وبعدها بصورة نهائية . والواقع ان قيادة منظمة التحرير وجدت

ولكي توسع من دائرة تحالفاتها العربية والاسلامية ، ولكي تجعل في المقام الثالث ، بعض الدول العربية التي نددت بالاحتلال وساندت الشرعية الدولية في موقف يريك اختيارها ويضعف موقفها .. الخ

وكان الربط بين [ازمة الخليج] والقضية الفلسطينية سياسيا وتكتيكا ، لانه بقدر ما عرى مفهوم [الشرعية] الذي تتمنطق به الدول الامبريالية بقدر ما اعطى بعدا قوميا لمعركة القيادة العراقية ، اي كمعركة تخاص ، مرة اخرى نيابة عن العرب في سبيل بناء نظام عربي جديد وفي مصلحة منظور اخر للامن الاقليمي [القومي] . ويمكن القول ايضا بان هذا الربط قد جعل « الشارع » العربي مكسورا





فلسطين وأزمة الخليج

قسما من استراتيجية العمل الفلسطيني المقاوم على قاعدة تحالف جديد¹ قطع بصورة تدريجية مع المراهنة المصرية على أمريكا ..² ومؤثر في صياغة السياسة العربية بل وتؤكد باللموس ان هذا التحالف يصب من ناحية في واجهة التكتل الجهوي الذي بناه النظام العراقي³ مع اليمن والاردن ومصر⁴ ، ويشكل بناء على ذلك التحالف / النواة لمشروع الوحدة العربية المأمولة انطلاقا من الاتحادات الاقليمية الاخرى .. الخ

وبصرف النظر عن جدية النظام العراقي في التزامه بالقضية الفلسطينية ودوره في عملية التحرير واقامة الوطن الفلسطيني ، فقد كانت مراهنة منظمة التحرير على هذا التوجه من قبيل المراهنة على دفع استراتيجي لصياغة قوة عربية اقليمية لها وزنها السياسي والدبلوماسي ، تستطيع فرض المنظمة في المحافل الدولية⁵ واساسا بعد فشل الحوار مع أمريكا⁶ وتسريع انعقاد المؤتمر الدولي كقاعدة انعقد حولها الاتفاق لانتهاء الصراع في المنطقة باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وضمان امن اسرائيل .

ولكن حسابات النظام العراقي من وراء احتلال الكويت كانت مغايرة تماما او هكذا ظهر على الاقل بعد اندلاع الحرب فقد بين هذا الاحتلال ان منطق الربط بين قضيتين لكل منهما سياقها الخاص⁷ الخليج وفلسطين⁸ امر ممكن من الناحيتين الاعلامية والدعائية وله تاثير سياسي في التذكير بعدالة القضية الفلسطينية⁹ طوال ما يزيد عن نصف قرن¹⁰ من جهة هذا فضلا عن اظهاره لتهاوت العدوان الامريكي الاوربي على العراق واستخدامه للشرعية الدولية كغطاء¹¹ اممي¹² للدفاع عن مصالحه

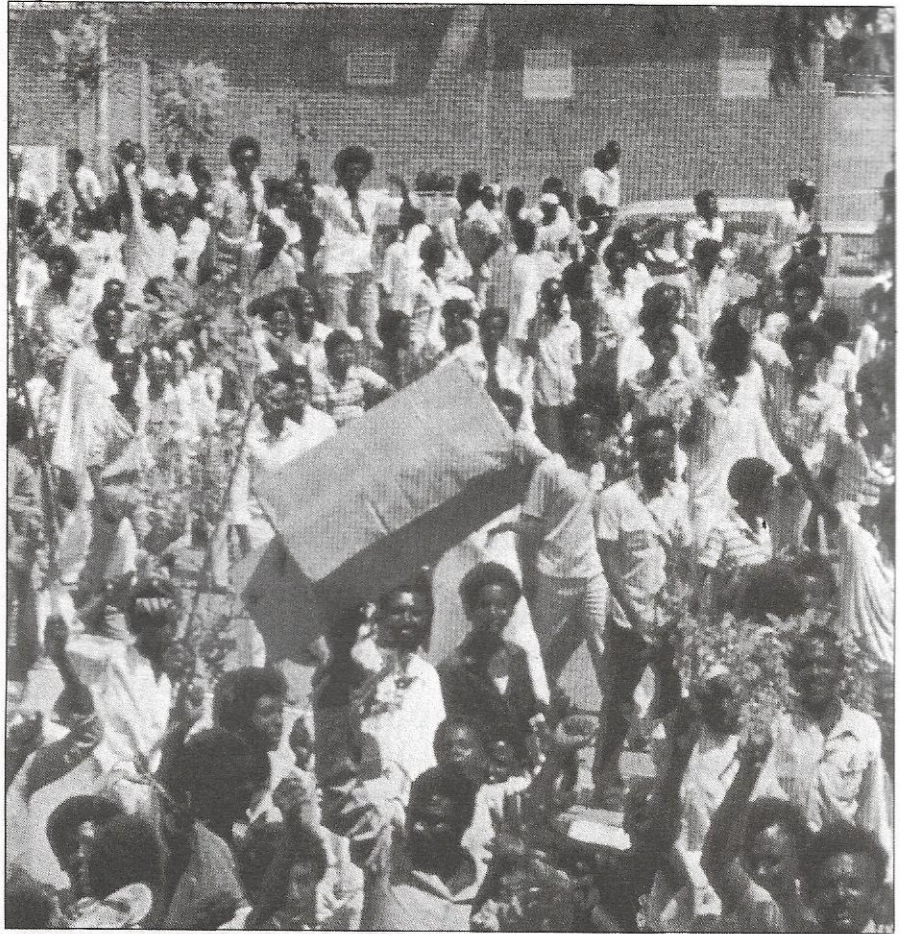
لاستمرار الانتفاضة ذاتها ، وفوق هذا وذاك ضحى باستقلالية القرار الفلسطيني في ادارة المعركة السياسية والدبلوماسية ، كما استقر الاختيار على ذلك بعد المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر¹³ 1989] ، وهي تضحية متعددة الابعاد تعامت فيها المنظمة ضمن اوهام المعركة القومية عن طبيعة النظام العراقي وعن ان¹⁴ الورقة [الفلسطينية بالنسبة اليه ليست في حقيقة الامر سوى تغطية ظرفية لفعل لم تكن عناصر التغيير القومي فيه واضحة او موضوعية. وقد ظهر هذا التعامي منذ فترة سابقة على اندلاع¹⁵ أزمة الخليج [او لعلها تعود الى السنتين الاخيرتين من سنوات الحرب العراقية الايرانية . لان النظام العراقي انطلق منذ هذه الفترة¹⁶ اي بعد قمة بغداد العربية [في صياغة تصور جديد عن مشروع قوته وطموحه لما بعد حربه مع ايران ، الى درجة ان خطابه القومي ابان عن جذرية لم تكن متوقعة في الطرح مثلما اصبح من البين ان هذا الطرح نفسه مسنود بقوة فعلية اغتنت ترسانتها في سياق الحرب وصارت مع الزمن ضاربة¹⁷ تمكنت مثلا من استعادة جزيرة الفاو وفرضت شروطا لايقف الحرب الطويلة في وضع مريح تقريبا [لقد بنت منظمة التحرير الفلسطينية

المادية والاستراتيجية في المنطقة من جهة اخرى . وليس من المعروف بعد هذا ان كان النظام العراقي قد استسهل منطق هذا الربط بجميع ابعاده ، لان تعنته في المحافظة على احتلاله للكويت وإصرار قوى التحالف العدواني على ضرب قواته وتصفيته كنظام سياسي لا يؤمن ان امكن ، قلب المعادلة بصورة مفاجئة وهو ما نتج عنه انسحاب العراق مهزوما من الكويت ، مع ما نتج عن ذلك من احتلال لجزء من اراضيه في الجنوب ، فضلا عن القرارات المجحفة التي صادق عليها مكرها وانطلاقا اعمال المعارضة العراقية في منازعته على السلطة. واذا كان الربط بين¹⁸ أزمة الخليج [والقضية الفلسطينية قد حافظ على جوهره السياسي الا انه لم يؤسس اختيار مقنعا في الدفاع عنه كتصور عادل بل ويمكن القول بان النصر السياسي الذي حققه هذا الربط انقشع عن هزيمة محققة تكبدها المخطط العراقي جملة وتفصيلا .

ومع ان القضية الفلسطينية عادت مجددا الى واجهة الاحداث الا ان المنطق الذي يحكم هذه العودة يبدو ظاهرا خادعا فقد دخلت اطراف جديدة للتناور عليها¹⁹ السعودية [ويبدو من المرجح ان تقدم الولايات المتحدة على مخطط تصفوي يقضي على مكاسب المنظمة طوال الفترة الماضية وخصوصا في نطاق الزخم الذي فجرته الانتفاضة على امتداد ثلاث سنوات كاملة من المواجهة والتضحيات هذا فضلا عن تشدد الطرف الاسرائيلي وبروز اطراف فلسطينية من الداخل او من الخارج على استعداد تام لمعارضة كل توجه وطني في اقامة الدولة الوطنية بالمواصفات والقرارات التي تقرها المنظمة . □

ع كان العالم يتوقع في ذكرى استقلال السودان ان يقوم النظام الحاكم بمبادرات جديدة لحل مشكلات البلاد المستعصية بالذات الاقتصادية ومشكلة الجنوب وحقوق الانسان، ولكن فوجئ الجميع باعلان تطبيق الشريعة الاسلامية على شعب يعيش عام الرمادة، فتذكرت انه في مطلع الخمسينات وعقب اثفاقية تقرير المصير بين دولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا، اصدر الصحافي البريطاني انتوني مان كتابا عن السودان اسماءه: عندما ضحك القدر! وهاجم المثقفون والوطنيون ذلك العمل بضراوة خاصة وانه استفزازي ناغر وسط بهجة الحلم بالاستقلال والحرية. واليوم بعد مضي قرابة الاربعة عقود من الزمن قفز اسم الكتاب الى ذهني ووقف التساؤل ملحا: هل بالفعل قد جعلنا طموحات الاستقلال والتقدم مجرد كوميديا سوداء تضحك القدر والبشر؟ فمن النادر ان نجد قطرا في العالم والتاريخ تم تدميره وتخريبه بهذه الطريقة المنظمة والمنهجة من قبل بعض ابنائه انفسهم وليس بواسطة قوى خارجية. في تطور السودان الحالي كثير من المفارقات والمضحكات ولكنه ضحك كالبكاء، ومنها قرار تطبيق قوانين النيميري على انها شريعة اسلامية!

من كبرى المفارقات ان نتصور ذلك الشعب السوداني المحب للحرية والديمقراطي اصلا واكتسابا بسبب تطور تاريخي واقتصادي - اجتماعي يتمثل في انعدام وجود سلطة مركزية قوية تفرض عليه الخضوع المستمر بالاضافة لانتشار نظام قبلي مساواتي مع وجود تعدد ثقافي واثني لا يسمح بهيمنة مفردة او طاغية على غيرها. وفي اصول تكوين ذلك الشعب اخلاق بدوية ورنوجية طليقة تعشق الحرية وتناوش اي



السودان والأفق المسدود

حيدر ابراهيم علي

كاتب سوداني مقيم في المغرب





السودان والافق المسدود



عبد الرحمن سعيد



مبارك المهدي



محمد الحسن عبد الله

السودان حتما .. هناك ظروف موضوعية ومعوقات لازمت الديمقراطية منذ الاستقلال من بينها :- التناقض بين القوى السياسية الحديثة والتقليدية ، النمو غير المتكافئ بين اقاليم السودان وبالذات الشمال والجنوب ، تحديد الهوية بالذات الاعتراف بالتعددية الثقافية وابعاد الدين والسياسة .

من الخطأ القول بفشل الديمقراطية كمبدأ وطريقة حكم وقيم لارتباطها بحقوق الانسان الاساسية في التعبير والتنظيم والحركة ، ولكن الفشل في الممارسات ، فنحن حين نناقش المذاهب وحتى الاديان لا نقول حين نجد مسلمين رديين او مسيحيين سيئين ان الاسلام او المسيحية قد فشلت ، الديمقراطية في السودان لم تفشل ببساطة لانها اجهضت اكثر من مرة حين تبدأ انطلاقتها وتحاول فهم تاريخ اخطائها السابقة . هذه المقولة تبرير متهافت للانقلابيين للقضاء على الديمقراطية والدليل على تهافته اصرار الشعب اكثر من مرة وبعد كل انقلاب ان يعود للنظام الديمقراطي بالاضافة للعزلة التي يعيشها كل انقلاب بعد ان يحل النقابات والاحزاب وتفشل حقيقة كل صيغ التنظيم السياسي التي يحاولها من المجلس المركزي لعبود مرورا بالاتحاد الاشتراكي عند النميري حتى اللجان الشعبية عند البشير فتبقى هذه التنظيمات مجرد هياكل فوقية منبوذة يرتادها بعض الفاسدين والساقطين سياسيا بقصد الاثراء الحرام والاستفادة من امتيازات ومحسوبية في الحصول على رخص الاستيراد وقطع الارض وحتى المقاعد الدراسية في الخارج لابنائهم واقاربهم ، الفشل الواضح لازم كل هذه التجارب ومع ذلك يصر الانقلابيون على ان الديمقراطية والحزبية والبرالية لاتصلح للسودانيين .

ليس من اغراض هذا المقال عرض التاريخ السياسي لسودان مابعد الاستقلال

سلطة ، يضاف لكل ذلك وعي سياسي راقي وتنظيم نقابي متقدم. مثل هذا التكوين للشعب السوداني يجعل اي محاولة حكم دكتاتورية - مهما كان غطاؤها - بواسطة فرد متسلط او جماعة شمولية فاشية تقف واقفيا ضد تاريخ ووعي الشعب السوداني. مع ذلك تمت اكثر من مغامرة فاشلة وتعاقبت على السودان ثلاثة نظم دكتاتورية متخلفة كل لاحق اسوأ من سابقه واكثر قمعا وفسادا. مع ان الشعب السوداني - بابتكاره - سلاح الاضراب السياسي والصعيان المدني - قد اسقط طاغيتين : عبود والنميري، الا ان الطغاة لا يتعلمون ، لذلك تجددت المغامرة في السودان. هذه اول مفارقة فمن سخريه القدر ان تضيق اجمل واطول سنوات الاستقلال والحرية بسبب نهم الجنرالات للسلطة مع دعم بعض الاحزاب دكتاتورية التوجه بالاضافة لانتهازية المثقفين الفاضحة .

وبالتالي عاش السودان اغلب سنوات ما بعد الاستقلال تحت وطأة دكتاتوريات حرمته حق تطوير تجربته الديمقراطية وتراكم الممارسات الديمقراطية ، لذلك من المغالطة وسوء الطوية القول بان الديمقراطية قد فشلت في السودان فهي لم تعط فرصة التطور والاستمرارية .

يتحدث البعض عن حلقة شيطانية او دورة الديمقراطية - انقلاب - انتفاضة - ديمقراطية .. الخ وكأن هذا المسار قدر اغريقي اعمى لافكاك منه ، وسوف يلزم

الديمقراطية ان تفسح المجال لفاشيست يعملون على وأد الديمقراطية من خلال التمتع بمزاياها وفضائلها .

انقلاب الثلاثين من حزيران يونيو 89 يمتد الى منتصف الخمسينات اي عقب الاستقلال مباشرة حين زار ابو المكارم عبد الحي احد اقطاب الاخوان المسلمين بمصر السودان وطلب من الحركة الاسلامية الناشئة انشاء خلايا بالجيش . وبالفعل تم تجنيد الضباط : عبد الرحمن سوار الذهب ، بشير محمد علي و خالد فرح ، كما ادخل الطالبان : محمد برات وحسين خرطوم الى الكلية الحربية [راجع كتاب حسن مكي : الاخوان المسلمون في السودان] ثم قاد الامين العام للحركة الاسلامية الرشيد الطاهر انقلابا في عهد عبود . فالفكر الانقلابي ساد عند الاسلاميين السودانيين طوال وجودهم ولكنهم كانوا في حالة تقية بسبب ضعفهم حتى وجدت لهم المصالحة الوطنية عام 1977 مدخلا الى السلطة ومن خلال التوجيه المعنوي بالقوات المسلحة ودورات المركز الافريقي الاسلامي بالاضافة للعمل وسط الطلاب كرسيد للكلية الحربية ثم العمل وسط الضباط المعارين في دول الخليج والمبعوثين الى الولايات المتحدة ، كون الاسلاميون نواة الانقلابيين الحاكمين الان في السودان .

قصدت من هذا الاسهاب امرين اولهما : نفى فشل الديمقراطية ولكن تواطؤ الممارسين للديمقراطية والعمل ضدها والثاني دور جماعة الاخوان المسلمين / الجبهة القومية الاسلامية

في ايقاف التطور الديمقراطي ، يبقى مستقبل السودان رهين بالديمقراطية والتعددية الثقافية والتنمية المتوازنة واي حل سياسي يهمل هذه الاسس يسير في طريق مسدود وسيكون مصيره السقوط مثل غيره ، والسودان ليس معملا لتجارب الفئران مثلا

من سخرية القدر ان تضع أجمل وأطول سنوات الاستقلال والحرية بسبب نهم الجنرالات للسلطة

المفارقة الثانية في السودان، بعد الجانب السياسي، هي الانهيار الاقتصادي في بلد مرشح ليكون سلة غذاء للوطن العربي فإذا به يتسول الغذاء

لان حين المجلة لايسمح بذلك ، ولذا تقتصر على الحقبة الحالية واسباب الانقضاخ على الديمقراطية ومستقبل السودان حسب المعطيات الراهنة . ، وانقلاب الثلاثين من يونيو [حزيران] 1989 تمتد جنوره الى مطلع سنوات الاستقلال ومتابعة ذلك قد يفسر مجمل المسيرة الديمقراطية والانقطاعات الدكتاتورية . فمن اهم اسباب توقف التجربة الديمقراطية ان بعض الاحزاب والفئات فهمت الديمقراطية كوسيلة تمكنها من الوصول الى الحكم بطريقة غير ديمقراطية ، واكثر الامثلة وضوحا « الجبهة القومية الاسلامية » التي استغلت فترة الديمقراطية الثالثة بنفس الصورة التي استثمرت بها التعاون والتواطؤ مع النمري ، ومن اخطاء القوى الديمقراطية والوطنية السودانية انها تعاملت مع الجبهة القومية بتهاون رغم علمها بالمضمون والتوجه الفاشي والدكتاتوري لهذه الحركة منذ نشأتها . كذلك استطاعت الحركة ابتزاز القوى السياسية الاخرى من خلال مناقشات الدستور الاسلامي حتى انقلاب آيار - مايو 1969 ثم جاء موضوع قوانين سبتمبر 1983 وشغل الناس بينما الاسلاميون يتآمرون على الجميع واخترقوا الحزبين الكبيرين وسربوا عناصرهم الى مواقع قيادية في حزب الامة ، [عبد الله محمد احمد] والحزب الاتحادي [حسين ابو صالح] ورغم حصول الجبهة القومية على اكثر من خمسين مقعدا الا ان الديمقراطية والبرلمان هي مجرد وسائل غربية ومستورة لتحقيق مآرب اخرى . وهذا اخبت ما في ايدولوجية الجبهة القومية اي المكافيله فالغاية تبرر الوسيلة خاصة لو كانت الغاية ادعاء لهدف نبيل هو تحكيم شرع الله . لذلك تصبح كل الوسائل مباحة بما في ذلك الكذب المتواصل والرشوة واحتكار الغذاء والتعذيب والاغتيالات ، هذا مقتل





السودان والافق المسدود

ولكنه تاريخ وواقع ولا بد ان ننطلق منه ، لذلك من الخطأ القاتل تجريب الشريعة ممثلة في قوانين سبتمبر 1983 أو الفدرالية كمحاولة للالتفاف حول قضية الجنوب والاقليات غير المسلمة. فشعار تطبيق الشريعة الاسلامية كان دائما عند الاسلاميين كلمة حق يراد بها باطل. اذ لم تقدم الحركة الاسلامية السودانية طوال الاربعين عاما من عمرها مشروعا متكاملا للحكم الاسلامي. ومن الجدير بالذكر انها تنكرت للقوانين التي صاغتها عام 1983 ورفضتها خلال فترة الديمقراطية واتت بعلماء لاعادة النظر فيها ، والان حين انفردت بالسلطة اعلنت تطبيقها فورا ومن خلال اعلان في المذيع .

المفارقة الثانية في السودان بعد الجانب السياسي هي الانهيار الاقتصادي في بلد مرشح ليكون سلة غذاء للوطن العربي فاذا به يتسول الغذاء ومامر عام والسودان ليست به مجاعة . البلد غنى بالموارد والامكانات ولكنه منهوب من ناحية ثم سوء استخدام الموارد، وهذا الخراب الاقتصادي تم خلال فترة حكم عسكري فردي حين جاء النميري للحكم عام 1969 كان الجنيه السوداني يعادل ثلاثة دولارات وثلاث، واليوم السعر الحقيقي للدولار 30 الى 35 جنيتها سودانيا .

يعيش اكثر من ثمانية ملايين سوداني الان مجاعة حقيقية اعلنتها كل المنظمات الدولية وبعض الحكومات ولكن السلطة

الحاكمة في السودان تغلب الايديولوجيا على الواقع وترفض مكابرة اعلان المجاعة وطلب المساعدة ، وذلك لانها تتحدث عن الاكتفاء الذاتي غداً وتموينيا كما رفعت منذ البداية شعار : " ناكل مما نزرع " والان يعز عليها الاعتراف بالفشل حتى لومات الملايين . لان الشعارات اكثر قدسية وقيمة من ارواح البشر السودانين خاصة لو كانوا في الجنوب او الغرب . التنمية في السودان ترتبط دون فكاك بالديمقراطية لان وضع وتنفيذ الخطط الاقتصادية العلمية الصحيحة لا يتم بالاوامر العسكرية والمحاكم الميدانية ، ولكنه اعمال فكر وعلم يتم بالنقاش والحوار والوصول الى الحقائق . كما ان التنمية الاقتصادية لن تتحقق دون وقف نزيف الحرب الاهلية في الجنوب وكل محاولات الحسم عسكريا هي معارك دونكيشوتية والا لا نتصرت امريكا في فيتنام.

تبقى معضلة الوحدة الوطنية وهذه حلها في مبدأ التنوع والوحدة والاعتراف بان السودان كيان اخر غير المنطقة النيلية الوسطى والشمالية ذات الثقافة العربية - الاسلامية .

السودان قطر متعدد الثقافات وهذا جانب اخر لغنى وثراء السودان ثقافيا في حالة التعايش والتعامل بندية مع الثقافات الاخرى واعطائها حق الوجود والنمو. هذا يتم من خلال اقرار حق المواطنة المتساوية وهذا التوجه يزدهر حين نبدأ من حقيقة سياسية اولية وهي : الدين لله والوطن للجميع واي شكل آخر يجعل احتمالات الصراع تزداد وكل الحروب الاهلية سببها الخلط بين العقيدة والمواطنة ثم محاولة فرض هيمنة مجموعة ثقافية او اثنية على الاخرين . بداية اي سودان جديد ديمقراطي موحد تتطلق من ذلك المبدأ المتسامح والمنفتح اما غير ذلك فهو دفن للرؤوس في الرمال ويعنى استمرار الحلقة المفرغة بما فيها من

انقلابات وحروب اهلية واهدار لطاقات وقدرات .

يسير السودان في الوقت الراهن الى افق مسدود ، لانه ليس المهم ان تحكمه الجبهة القومية او الاحزاب التقليدية او الشيوعيون او البعثيون ولكن على من يحكمه ان يعي استحالة القفز على واقع التعدد والاختلاف الذي غير الشعب السوداني . وكل استفراد يتطلب قمعا غير محدود وانتهاكا لحقوق الانسان ، وكما قال التوسير بان السلطة التي اتت بالقوة لا تستطيع ان تجلس فوق اسنة رماحها طوال عمرها . والمغالطات والديماغوغية وتزييف العقل والوعي اعلاميا ليست بدائل في تعبئة الجماهير وكسب تأييدها والا لاستطاعت دعاية جوبلز النازية ان تنتصر . لم يبدأ السودان المسار الصحيح للتقدم رغم مرور خمسة وثلاثين عاما على الاستقلال ومع ان كل العالم يتحول بسرعة حولنا ، بل العكس يبدو السودان نشازا مع الاجماع العالمي بضرورة الديمقراطية والتعدد الحزبي وكأنه من اهل الكهف يصم اذنه عن كل ضجيج العالم وثوراته المتجهة نحو مزيد من اسنة الانسان والاعتراف بحقوقه . لذلك البداية الصحيحة هي علاج اخطاء الديمقراطية السابقة بمزيد من الديمقراطية واي انقاذ وطني يتجاهل هذه البديهية هي استمرار لاضاعة سنوات حاسمة وعزيزة من عمر هذا الشعب .

قد نختلف حول وسائل الديمقراطية واشكالها ولكن مضمون المشاركة الحقيقية للشعب بون ارباب او خداع هو الهدف الذي لا نستطيع الغاءه بالاضافة لحقوق التعبير والتنظيم والحركة والعمل والاعتقاد . هذه هي البداية وماعدا ذلك زبد وعبث لن يقود الى مستقبل . □

مرة أخرى:

النشر في المغرب



ع ليست العودة الى موضوع النشر ونشر الكتاب الثقافي في هذا العدد بدون مناسبة ايضا . فقد عقدت [وزارة الثقافة] مرة أخرى ملتقى آخر حول نفس الموضوع . وحتى اذا سلنا بان دائرة المتناظرين توسعت وان الخلاصات التي جمعت مواقفهم قد اوقت في الاقتراح والاستخلاص فان النتائج العملية القادرة على احتواء مشاكل هذا القطاع ويجاد الحلول الملائمة للتغلب على ماتراكم فيه من صعوبات مازالت بعيدة عن التحقق . ويمكن الشكل حقيقة في ان الجهات المعنية بدعم المجال الثقافي وتنشيط الاليات الفاعلة فيه لا تخطط في حقيقة الامر . ان هي خطت من منظور الدولة ومصالحها الرسمية . الا لاستيعاب تناقضاته بتزوع يرمي الى الهيمنة والسيادة ، ويعتقد المرء ان يصور بناء على ذلك لماذا تقوم [وزارة الثقافة] مثلا بعقد الندوة تلو الاخرى دون ان تتقدم خطوة ممكنة نحو تحقيق ما اصبح الالتزام المسؤول بتحقيقه تعبيرا عن الجدوى والمصادقية.

متابعات

مرايني : كتابات حول الفن



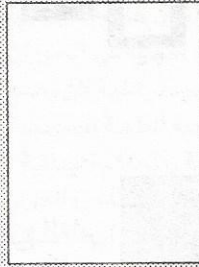
يضم هذا الكتاب أهم المقالات والدراسات التي كتبها الناقد التشكيلي الايطالية طوني مرايني أثناء مقامها بالمغرب بين 1967 و 1989. بل ويمكن اعتبارها متابعات دقيقة لتجربة الفن التشكيلي

الحديث في المغرب انطلاقا من رؤية جادة اعتمدت فيها الناقد على نقض أطروحات التناول الاوربي الاستعماري لمسارات هذا الفن. ذلك أنها اعتمدت في مباحثها على فكرة جوهرية مفادها ان الفن المعاصر في المغرب لم يدرس كآرضية للبحث والمعرفة الا من طرف اقلية من العارفين بهذا الميدان، ولذلك اعتبرت كتابها كتابات حول الفن. نصوص مختارة... منشورات دار الكلام بالرباط 250 صفحة [بمثابة شهادة وثيقة لمسار فعل وخلق وبحث طويل اجتازه الفن التشكيلي في المغرب منذ بداية الستينات.

وترى طوني مرايني ان القائلين بعدم وجود الرسم في المغرب على العهد الاستعماري يخطئون خطأ بينا، لان المقروض ان يقال ان المغرب لم يعرف على وجه التحديد ما عرفته أوروبا من رسم طبيعي المعتمد على قوائم، وهو ما حفزها على بحث تطور الفن المعاصر في المغرب بناء على تصور آخر يأخذ بعين النظر واقع المغايرة وخصوصية تناول وحداثة التجربة.

والكتاب بناء على هذا غني بموضوعاته، ولو ان معظمها نشر من قبل في المجلات المتخصصة والغامة مساهمة التشكيل والفن الاسلاميين في تخلق الفن الغربي المعاصر، نص مقترح على الرسم المغربي، تاريخ الفن صورة السينما، احمد الشراوي تحليل لرسمه، رسم معاصر في المغرب لماذا لا ؟

سبيلا : حوارات في الفكر المعاصر



اصدرت شركة النبادر للنشر والتوزيع الطبعة الاولى من كتاب جديد للاستاذ محمد سبيلا بعنوان حوارات في الفكر المعاصر 192 صفحة 1991. ويضم هذا الكتاب مجموعة من الحوارات قام محمد سبيلا

باعدادها وترجمتها عن الفرنسية لكل من كلود ليفي ستروس، موريس غودوليه، بيير بورديو، كارل بوبر، يورغن هابرماس، جورج بالاندييه، رويل، ميشيل فوكو، شورير، بيلهايم، هارنغتون، لوفيفر، الان تورين، دوران. والقضية انها حوارات صحفية في الغالب، طريقة وتتعلق بموضوعات جزئية، لها طابع فكري عام وتستجيب لانشغالات عمومية.

وقد مهد محمد سبيلا لهذه الحوارات المترجمة بمقدمة قصيرة عزائها نحو فكر لا نهائي اشار فيها الى ان الفكر في المجتمعات الغربية المعاصرة ليس ملكة محجوزة ومراقبة بل هو نشاط ذهني حر لا يحده قيود ولا توجيه حراج. وماهذه الاشارة الا للقول بان هذا الفكر لا يعرف التابو المحرم، وهو ما ظهر في انشغاله بمختلف الاسئلة التي طرحت عليه والقضايا التي عالجه منذ ان انتصرت البورجوازية الاوربية حاملة مشعل التقدم والمساواة والحرية.

ومع اقرار محمد سبيلا ان الحوارات المجموعة بين دفتي هذا الكتاب ليست مثلية لكل مدارس واتجاهات الفكر الغربي المعاصر، الا انها، كما يؤكد (نافذة تكتنا من الاطلاع على بعض القضايا المطروحة في الساحة الفكرية الاوربية)

حسن نجيمي : لحظة اختزال

صدر للشاعر حسن نجيمي ديوانه الثاني اسقط سهوا، دار النشر المغربية 71 صفحة، جنبر 1990 بعد ثلثي سنوات عن صدر ديوانه الاول (لك الامارة ابتها الخراسي / 1982) ويضم هذا الديوان مجموعة من المقطوعات الشعرية كتبت بين 86 و 1987 تتميز بالانقباض والايجاز. وقد وضع الشاعر هذه المقطوعات على خمس « معاوي » فضاعات للذاكرة / علائق / المرات / فضاعات هندسية / انا الموقع اسفله.

ويستحق ان يوصف هذا الديوان بالتجربة الخاصة في القول الشعري. لانه يؤشر، رغم ان مقطوعاته تعود الى فترة سابقة، لفهم متجدد

اخبره حسن نجيمي في علاقته بالقصيدة الحديثة، والواقع ان الشاعر لم يتخل فقط عن الطول الذي ميز قصائده الاولية، ولا عن الهولامية التي ميزت انشغاله بصناعة الصور الشعرية، بل اقترب

دفعة واحدة من ملاسة حقل العلامة في الشعر، اي صار ادائه اللغوي مسكونا بالابلاغ وقدرته على التكرين، مع حرص على تكتيف الابقاع، فضلا عن التقاط دلالات اليومى والمرئي، المفكر فيه والتخيل على السواء.

ان حسن نجيمي يارس في هذا الديوان ايضا تجربة التأمل المشبع احيانا بالتفصي، ولكن المقطوعة الشعرية في هذا التأمل لا تنفرط ولا تتشعب، بل تومي وتستخلص، وهي خصيصة تضفي على شعره مزجة النضج والتناسك.



الاعلان العالمي لحقوق الانسان : الترجمة الامازيغية



اصدرت الجمعية
الجديدة للثقافة
والفنون الشعبية اذار
الشباب - شارع النور
- يعقوب المنصور
بالرباط اول ترجمة
من نسوجها
بالامازيغية للاعلان
العالمي لحقوق الانسان
في تسعة عشر

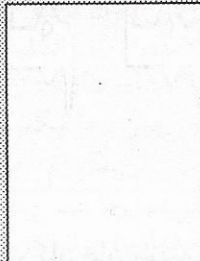
صفحة مع ثمت امازيغي عربي فرنسي بالمصطلحات
الواردة في الاعلان. وقد قام بالتحايز هذه الترجمة
عشرة من المهتمين بالبحث في الموضوع ا حسن اذ
بلقاسم ، ابراهيم اويا ، احمد الراغب ، الحسين
الجهادي ، اوسوس محمد ، باط عمر المختار ، احمد
ادجوش ، اللرخسي محمد ، الريجاني الحسين بن
احيا ، واكرار محمد ا .

ومن الملاحظ ان هذه الترجمة تمت في وقت
تزايد فيه الاهتمام باهتمامات اللغة الامازيغية ودرس
مختلف الحقول المرتبطة بمجالها الحيوي في المجتمع
المغربي .

وليس في الامر سوى اعادة اعتبار لتاريخ
ثقافي كامل تداعت خصوصياته في حناة واقع
اجتماعي وسياسي انتصرت فيه عناصر الالتئان
والعدوب .

وما الدعوة الان لرعاية الحقوق الثقافية
وغيرها في اطار تصور ديمقراطي لتطور المجتمع
المدني بمختلف مكوناته الا من حاصل البحث
المشروع عن افق اخر للثقافة في اطار التنوع
الوطني .

جائزة المغرب : البحث عن مصادقية



كان من المفروض ان
يقع الاعلان عن جائزة
المغرب لهذا العام في
بداية شهر مارس
1991 كما جرت
العادة بذلك منذ ان
سنت هذه الجائزة
لتشجيع الكتاب
المغربي وه تكريم
مؤلفيه. ويبدو ان

أزمة الخليج ا حالت - ضمن جملولة شاملة مست
انشطة اخرى - دون ان تهنا خراطر من يتطلعون الى
الفوز بها مع اقتراب موسمها .

وبروح بين المثقفين المهتمين بالموضوع ان
الاعلان قد يتأجل الى وقت لاحق ، او بالاحرى الى
وقت تكون الامزة ا فيه قد اجملت بصورة واضحة
ان لم تكن نهائية . والواقع ان هذا التأجيل لا يس
من الناحية الواقعية الاعلان الرسمي عن اسما
الفائزين ذلك ان (لجنة المداولات) صادقت في اواسط
شهر فبراير 1991 على من اختارهم بعد
برشيع ، لكي يعزوا كوكبة المبرزين من قبل .

وتروج معلومات مؤكدة ا وصلتنا تلقائيا ا ان
النقاش ا احدثم داخل هذه اللجنة حول قضية
افتعلها اصحاب الشأن في الائتعال اي هل يحق
للجنة صاحبة القرار النهائي ان تختار من بين من
رشحوا لها اسما ملينحا اصدر روايته الرابعة في دولة
غربية وبلغة فرنسية ام اسما مباركا اصدر روايته
السادسة في دولتنا وبلغة ا اقول : لغة ا اعدادنا ؟
وكيف يتحدد الاصل في زمن الحرب . هل بالانتماء
للوطن ام بالانتماء الى الدين ا وهل تعطى الجائزة
للكتاب ونصه ام للشخص وملته ... واشياء اخرى
يمكن ان تقال في الوقت المناسب .

انما يطيب لكل متتبع ان يعلن جهارا ان هناك
خلا في التصور لا في المسطرة . وان ا المصادقية
المأمولة لا يمكن ان تلبس ، في مناسبة كهذه جلبابا

مغربيا يفضل غالبا على قدر هو المتداولين في
معيات الكتابة والتأليف .

وبكلام موضوعي ، بما اتنا لسا حد جائزة
المغرب في حد ذاتها ، ان على الجهات المعنية بتقدير
الكتاب المغاربة وتشجيع انتاجهم ان تعيد النظر .
بعيدا عن كل تصور قبلي او زبوني . في مفهوم
الجائزة وفي طبيعة الكتاب المقروء . وفي لجان الفرشع
وفي مقاسات لجنة المداولات ، اي ان تقرأ الواقع
الثقافي وحرته الذاتية بقليل من الموضوعية في
اسرا الاحوال .

الاصول الفكرية لنشأة الوطنية المغربية

تمثل هذه الدراسة
محاولة جادة لتتبع
مسار تطور الانكار
السياسية في المغرب
في فترة من احد فترات
التشاطر السياسي
المحسوم الذي عرفه
المغرب منذ مطلع
القرن التاسع عشر الى
ان استقر نظام الحماية
على كامل تراه
الوطني عام 1912 .

وقد اجتهد الباحث عبد اللطيف حسني في
تجديد تطور الفكر السياسي على هذه الفترة وقارب
بمنهجية مختلف تشكلاته واباعده على نحو وصفه
الاستاذ عبد الله ابراهيم في تصديره للكتاب يانه و
مغامرة شيقة ورومان مثير .

وينقسم الكتاب الى اربعة فصول ا ضوابط
مشروعية الحكم ، المشاركة في الحكم ، نظرية القانون
، نظريات الحقوق والحريات الانسانية ا بالاضافة الى
ملاحق ضمت اهم نصوص الفكر السياسي المنتج في
مغرب الفترة المذكورة مصنفه حسب موضوعاتها وقد
صدر هذا الكتاب عن دار ا افريقيا الشرق ا قبل
بداية هذا العام ، وهو يقع في حوالي 291 صفحة .



جيروم هانكيس

أَنْ تَكْتُبَ ثُمَّ تَمُوتَ

لنلخص بعض الوقائع : في سنة 1982 ، كان جان جونييه ، يبذل ، منذ

15 عاما ، نشاطا عالميا لمساندة حركات التمرد

والاقلليات المضطهدة. الا ان ابداعه الفني ظل متوقفا (خلال 6 سنوات ،

تخلّى عن مشروعات سينمائيين ، بينما كان يريد

ان يجد في لغة السينما شكلا جديدا للتعبير). وفي 1979 ، علم انه

مصاب بسرطان في الحنجرة ،

ع

وكان الاطباء يعتقدون بان حالته
مؤسفة ، غير ان العلاج
الكيميائي أنقذه مؤقتا من
الهلاك ، رغم الاضرار التي ألحقها بصحته.
على حافة الموت الفيزيقي والفني ،
إذن ، دخل جونييه الى شتيلا ذلك الصباح
من شهر شتنبر 1982 في الثانية بعد
الظهر. ماذا دار يخلد الكاتب الذي عاد الى
أصدقائه في بيروت وقد احترق وجهه
بالشمس والموت ، وانهمك في كتابة « أربع
ساعات في شتيلا » وهو النص المهد
لوصيته العملاقة : « الاسير العاشق » ؟ (لقد
شاهد جونييه ، في حالة مقبرة ، عالم
الفلسطينيين الذين فارقه سنة 1971 في

المعسكرات السرية بالاردن ، والذين لفتوا
نظره وكانهم رموز « للحسبة الكامنة » التي
تحررها كل ثورة في نفوس أبنائها . شاهد
جونييه وساءل ، مفتونا ، الجثث التي التقاها
في شتيلا على الانقاض ووسط العدم .
وسرعان ما أدرك انه يسائل نفسه والميت
الذي يعمل في داخله منذ أمد طويل .
ومثل سارد مارسيل بروس ، أثناء صبيحة
كيرمانت في رواية « الزمن المستعاد » (هي
نفس القصة رغم ان مدعوي أميرة كيرمانت
هم على درجة أقل من التحلل) ، اكتشف
الشكل الجمالي الذي كان يبحث عنه ،
وعرف ما يجب ان يفعله قبل الموت . (في
شتيلا ، ذلك ما رآه جونييه من الموت الذي

أعاد اليه الحياة . وتلك الرغبة المنبعثة
للإبداع هو ما تحكيه هذه الفرجة . ومن
الواضح ان جونييه ، قبل 1982 ، كان
يتوفر على جميع العناصر لانجاز كتاب
، لكنه كان يبحث عن شكل يتيح له ان
يبين عملا ملائما لمستوى تجربته في الشرق
الاطلس ولاكتشافاته المتصلة بما لا يمكن
لمسه او تسميته ، أي ما يتعلق بالجمال .
والمرح - وهنا تكمن أهمية مغامرتنا
فيما أعتقد - سيبرز على الاقل هذه
البديهة : في « أربع ساعات في شتيلا »
يتعلق الامر بالضوء والحياة أكثر مما يتعلق
بالتعذيب والموتى . الا أننا في دوامة
الانفعال عاجزون عن الرؤية وقد أخرجنا عن
طورتنا وصف الجثث وما ولده فينا من صدمة
تحول دون قراءة النص والنفاد الى شفافيته
التي تتغنى بالمقاومة القصوى (للكائن
البشري أمام القوى الساعية الى تخطيمه) .
(لقد كتب جونييه أيضا تحت تأثير انفعال
ساحق ، ان لم يكن ذلك ناجما عن الجهد
الاستثنائي للكتابة جسدا مع جسد تجاه
الواقع ، وإعطاء الفلسطينيين المدنيين قبرا
من الكلمات قبل ان تطمس الجرافات أثرهم)
في كتابه « مذكرات اللص » اكد
جونييه : « فيما عدا ان يقع حدث ضخم
لدرجة ان فني الادبي يغدو ، امامه ، تافها
ويحتم علي استعمال لغة جديدة لتطويعه .
فان هذا هو آخر كتاب أكتبه . أنتظر ان
تصعقني السماء بحدث مزلزل » .
هذا التصريح يوحي لنا بكل الاهمية
التي تكتسبها ، داخل مغامرة جونييه
الادبية ، الاربع ساعات التي أمضاها داخل
المخيم الفلسطيني والتي يتعدى وصفها
بكثير مجرد إطار ريبورتاج او شهادة
صحفية .
لكن ، لنعد الى بروس . فالبنية
الزمنية المضللة لنص « أربع ساعات .. »
(يوحي العنوان بوصف لشتيلا بينما

أخرج النص ألان مليانتي الذي يعمل مديرا لدار الثقافة بالهافر ، وأدت الدور الممثلة كلوتيلد موليه على مسرح البركان الصغير .

كانت مفاجأة سارة ومشيرة ذلك المساء من يوم 12 مارس وأنا أحضر العرض الاول للمغامرة التي أنجزها مليانتي وجيروم هانكيس . وكنا - انا وليلي - متخوفين من عواقب هذه المحاولة الجريئة ، لان نص جونييه لم يكتب للمسرح ، ولانه ينتصب على قوائم مكينة من اللغة الدقيقة ،

والوصف اللامع والتذكرات المتباينة القضاء قبل ذلك بعدة أشهر اتصل الان وجيروم بليلي وطلبا اليها ان تحكي لهما عن

مرافقتها لجونييه في سفرته الى بيروت وعن الظروف التي أنجز فيها ذلك النص الرائع

الذي غدا نواة لكتابه الخالد « العاشق الاسير » . كان ذلك قبل احتلال الكويت وقبل

اندلاع أزمة الخليج . وعندما نضج الاعداد المسرحي للنص ، كانت مذابح الخليج في

اوجها ، ولاهم لوسائل الاعلام الغربية سوى تجريم الفلسطينيين والتشكيك بمنظمتهم

.. ومع ذلك أصر ألان مليانتي على تقديم العرض في موعده لان العمل الفني ، هو

قبل كل شيء ، وسيلة للحوار ومعرفة الحقيقة . اصر على تقديم العرض بينما الفى

المخرج مارسيل مارشال عرض مسرحية جونييه « السواتر » التي كان من المقرر ان

تعرض بمرسليا في نفس الفترة ، مبررا الالغاء بالخشية من ان يساء فهم المسرحية

وان تستعمل من جانب متلقيها لاثارة الشغب !

كان ، إذن ، جميلا ورائعا ذلك المساء ونحن نتطلع الى بلاط المسرح الرمادي

الفاضي ، تتناوبا الخشية والقلق قبل ان تنبش أصابع الممثلة القديرة كلوتيلد موليه

مربعات البلاط وهي تحته ، ثم قد يدها لنشاهدها وهي تخرج من عمق الارض حاملة

ويتحكما في الديمومة . ان صورة حياة الفدائيين المرتعشين الضاحكين بين الاشجار ،

المنقوشة في ذهن السارد ، هي التي تضمن ، من خلال اندفاع عكسية مفارقة ، « ما بعد

شتيلا » وتحفر ثقبها للخلود وسط غبار الخرائب . ليس البحث عن الزمن الضائع هو

بالضبط البحث عن ابداع في الحاضر ، وعن فعل استيتقي سينتصر على الموت مانحا

الفنان المحكوم عليه بالاعدام ، وقف التنفيذ بالنسبة للزمن المستعاد استعادة نهائية ؟ □

جيروم هانكيس ترجمة : م . ب

نص نشر بالكراسة التي اصدرها مسرح دار الثقافة لمدينة الهافر ، بمناسبة عرض "اربع

ساعات في شتيلا» .

مسرحة نص

أربع ساعات في شتيلا

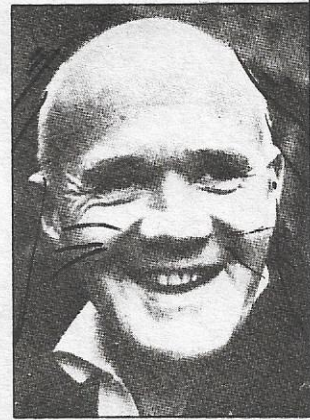
شتيلا

لجان جونييه

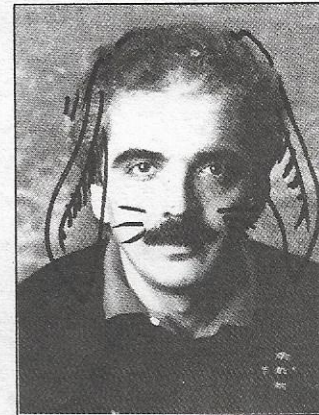
خلال الفترة من 12 الى 30 مارس ، قدمت دار الثقافة لمدينة الهافر بشمال فرنسا ،

مسرحة لنص « أربع ساعات في شتيلا » الذي نشره جونييه في ديسمبر 1982 بمجلة دراسات

فلسطينية ، بعد عودته من بيروت وزيارته لمخيم شتيلا إثر المذبحة الشنيعة . .



جونييه .



أ. مليانتي .

يضعنا النص دفعة واحدة في فضاء وزمن لا علاقة لهما ، ظاهريا ، بذلك : تلأل

عجلون ، ثم ينقلنا الى حي بيكال خلال حرب الجزائر ، والمرحلة بين فترتين

أساسيتين (الاردن 1970 - 1971 ، وبيروت في 1982) ، وشريحتان من

الذاكرة تضطلع كل واحدة منهما تجاه الاخرى بدور المرأة والكاشف . . . كل هذه

الاختيارات ترجعنا الى مفهوم للذكرى بوصفها وعدا واساسا للفعل الفني . ذلك

ان بروس ما انفك يقول بانه داخل « التعالق » بين احساسين ، او لحظتين ،

تنتصر الكتابة والفن على عرضية الواقع





اربع ساعات في شتيلا



معها شجرة صغيرة وتأخذ - متذكّرة
الانقراض والجثث - تسرد ما رآته ..
ويأتي تقطيع الفقرات مصحوبا بحركات
الجسد وتلوينات الصوت وذبذبات الذاكرة .
شيئا فشيئا ينتصب نص جونييه شامخا وقد
أكسبه الاخراج والاداء أبعادا أخرى ، ومن
خلال كل ذلك ينهض الفلسطينيون
متدثرين بجمال الثورة وسخريه امهات
الابطال ، وتفصيل العين اللاقطة .. ان
جونييه لا يتحدث فقط عن الفلسطيني ،
بل عن الانسان المتمرّد الذي يستطيع ان
يخلخل العلائق والاحكام المسبقة ..

ويرفض باستمرار ان يتجمد او يتكلس
(لم يكن جان جونييه يتوخى ان يكتب
«شهادة» عن مذبحة شتيلا .. بل كان ،
كعاداته ، في معظم ماكتب ، ينطلق من
جسدانية الاشياء وتفصيلها ليرتقي الى
مستويات أخرى تلامس قضايا وجودية
وصوفية : الجمال ، الحقيقة ، الذاكرة ،
الثورة .. لا بوصفها مقولات مطلقة وانما
باعتبارها تشخيصات متباينة ومتشابكة
لتجارب تخضع للنسبية والتحول .. على
هذه الشاكلة فإن «المواد الخام» التي
يستوحها ، مهما كانت اهميتها ، لا تلغي

منظوره الذاتي ورؤيته الخاصة . وهذا ما
جعله يقول عن كتابه المتعلق بالتجربة
الفلسطينية : هذه هي ثورتي الفلسطينية
محكية وفق الترتيب الذي اخترته . والى
جانب ثورتي هناك الاخرى ، واحتمالا ،
الآخرى .. » ولعل ذلك هو ما يفسر
حفاظ نص شتيلا على قيمته وراهنيته
وجماليته ، كانما كتب الآن وايضا منذ ألف
سنة ! □

م . برادة

العرض الأول للمسرحية يحتاج الى مقص!

الرمزي ، كما ان الاضاءة لعبت في هذه الارجوحة لعبة الرمز ومحاولات الابهار فارتبكت قليلا ربما بسبب هذا العرض الاول وهو عرض تجريبي على كل حال ، فيما خان الايقاع نبض المسرحية فكان على ثريا جبران اساسا ان ترفع الكثير بصوتها وحضورها وحركتها كما كان على قدرات الحمولي ان تبذل جهدا لتعويض ايقاع مطاط وحركة مشهد تشاب .

واجهت العمارة ، الترابية اللون جاءت في بؤرة مواجهة في منتصف الخشبة تماما يتقدمها سلم حديدي حلزوني الشكل ومن موقعي في اقصى يمين القاعة كنت افتقد رؤية واجهة العمارة الشمالية الا اني حدثت من الحركة والصوت انها تقارب واجهتها

هو محمد قاوتي .
قبل الفرجة كنت انتظرت نسمة الفرقة الجديدة والمنعشة في موسم ثقافي يظهر باستيحاء من دمار ودماء حرب الخليج . وتلهفت سطوح ثريا جبران واشتقت لتأكيد وجود قدرات هائلة وممتازة ومتميزة في المسرح المغربي جاء بها الحمولي والبصطاوي . اما عبد الواحد عوزري فتوقعت منه دهشات الحركة وملاعب الضوء ومدسة العصر التي اهداها لفرقة مسرح اليوم .

والى فندق الشيراتون ذهبت متابطة هذا الشوق الخجل ومستعدة لمحبة هذه الفرقة ولبعض التبرير لكل هفواتها خاصة وان الحرب فرضت على دوافع وتعامل الكثير من امثالي لغة جديدة استمدت هذه المرة من لعبة الوهم والايهام المسرحي الكثير من مفرداتها ومصطلحاتها .

في الفرجة
في القاعة المخنوقة
انتظرت الفرجة ، وفوق
الخشبة الاشد اختناقا
انتصبديكور
وسينوغراف [النمرود
في هوليود] في
معطيات تتأرجح بين
اجواء المسرح الشعبي
واختزال مسرح التجريب
وتوابع المسرح الحديث /

من غاب عن النمرود في هوليود؟

هاديا سعيد

كاتبة وقصاصة

قبل الفرجة

هو انعطاف جديد ومهم ،
هكذا قلت بعد ان سمعت بان
عبد الواحد عوزري مدير
ومخرج فرقة مسرح اليوم
صافح عبد الكريم يرشيد احد اهم كتاب
المسرح في المغرب لتقديم مشروع الفرقة
الرابع ، النمرود في هوليود بعد ثلاثة
اعمال اتسمت بخطوط بيانية متفاوتة :
حكايات بلا حدود ، بوغاية ، نركبو
الهبال وبعد فراق مؤسف مع كاتب مهم وجاد

ع





النمرود في هوليوود

السميع ليخفي هذا الخبر الفظيع عن الخامسة لعلمه بأنه سيتسبب في مقتلها وبين عملية الاخفاء والالهة تخلف قضية الحلم لتذهب الخامسة وعبد السميع الى رحلة الوهم المعاصر ، اي الى هوليوود والى حكايات مارلين مونرو التي تطحنها الة الدعاية والاعلام وتطرز فوق اثوابها احلام المستحيل منطلقة من قدرة هذه الة على تصدير الابهار وعلى مسح اي واقع واي حقيقة من اجل تكريس وتصدير اوهام الحلم الهلامية . وهكذا تاتي مشاهد متتالية تقدمها لنا مارلين مونرو في علاقتها مع المنتج شايلوخ الذي يصنعها ومع الحارس الذي يعلن لها من البداية نهاية حكايتها لانها ستشبه بالتأكيد حكايته ومع الصحفي الذي يساهم في صناعة الة تطحن الواقع وتنفع بالونات التزييف والتضيق... الى ان تسقط مارلين ويسقط بالتالي الحلم وتستيقظ الخامسة على حقيقة الانذار الذي جاء به الموظف الغريب لتصرخ متمسكة بهيكل العمارة ومطالبة سكانها والغائبين والراجلين عنها بالعودة من اجل ان تبقى فلاحية للخامسة بدون العمارة ولا حياة للعمارة بدون الخامسة والسكان .

في الشكل والمعنى

لم يكن الامر يحتاج من اي احد ان يبذل اي جهد لكي يلتقط رموز ودلالات ما اراد مقدموا هذه المسرحية قوله فمعنى الارض والوطن والمجتمع بل والقومية حاضر وجاهز ، ومعنى الخامسة كابنة شرعية والدة ومولودة ومنتمية وحارسة شاسع



الأغاني جميلة والموسيقى أجمل والتسجيل... ردي!

تؤكد ان العمارة هي الخامسة وان الخامسة هي العمارة فقد كان البعد الرمزي لهذه التوأمة واضحا بل ومبالغا لكي نشعر بابعاد وجود العمارة والتحام الخامسة بها . كما ان خيوط الحكاية فيما بعد جاءت كلها لتقود كل المشاهد والابعاد الى مزيد من المباشرة اذ يجيء الرجل الغريب لينبه الى شرخ ضرب هذه العمارة وسيعود الى وقوعها وهلاك السكان ويسرع عبد

الاولى بشبابيكها النبلون وتقسمها الى مربعات تجسد الطوابق والابواب وسكن الحارس وباب المرائب . الخ وعندما اطفئت انوار القاعة واشتعلت الحياة فوق الخشبة هبت الفرجة وظهرت ثريا.. غير ان النبض لم يكن هو النبض وفي دواخلنا جميعا احسست او حدثت صقيعا يريد ان يتدثر بعيوننا ويحن الى ثريا جبران لتكون اكثر مما هي ومما تريد ه لها هذه المسرحية . كان ثمة شيء في القاعة يشبه دمة جافة او حنيننا لم يتفتت بعد في مشاعر فهل عندما بدأت الحكاية وعندما ولدت الفرجة تلاقت كل كروم الوعد والحنين؟

في الحدوتة

بدأت الحكاية مع ثريا جبران [الخامسة] حارسة العمارة ومع عبد السميع [حارس العمارة وزوج الخامسة] ومع سكان العمارة : عبد الشكور وعبد الصبور وعزوز وعبد المقصود وعبد الغفور وكانوا بين الشباب المدلل ، والاستاذ الفنان ، والملاكم ، والمهاجر ومن خلال كلمات عاجلة وعابرة يحاولون ان ينهضوا في الرمز والدلالة ليصبحوا ابناء الخامسة الروحانيين واذا كانت العبارات الاولى من الحكاية

أكثر من قدراته التي برزت وأكدت حضورها في بوغابة وتركبوا الهبال على السواء .

غائب بين الداخل والخارج

أخشى أن يكون تعاملنا مع عبد الواحد عوزري يشبه تعامل القوم مع جحا وابنه وحماره ، فبين الخيط السردى والرمز والدلالات والسياسة والمسرح الشعبي ، لاحظنا أننا في كل مرة نفتقد نقطة ونقول لعوزري لو أنها كانت ، ففي حكايات بلا حدود قال الكثيرون له .. لو أنك اقتربت من المغرب ، وفي بوغابة عندما جاء ببريخت ومغربه الى درجة أنه جعله من الشاوية قلنا وقالوا له ، لو أنك تعمقت في الدلالة والمعنى والرموز. وعندما فعلها في تركبوا الهبال جاءت الصرخة ابن الشخصية والحدث والحكاية السردية ؟ والان . هاهو كل المفقود يسطر نقاطه فوق العمارة ومع ذلك يكبر السؤال ويتم التفتيش عن غائب كبير.

فمن هو هذا الغائب عن النمرد في هوليود ؟

هل هو توقنا الى عمل مسرحي متكامل بل ومستحيل ؟ هل هو شعورنا بان فرقة مسرح اليوم لا يمكن ان تنمو الا بمزيد من البحث عن هذا الغياب وها نحن نشاركها اللعبة لكي تتواصل الرحلة ولا تنتهي وتموت ؟

اجد في بعض من مثل هذه التساؤلات شرعية وبواكير حرص ، لكنني اجد ايضا اسئلة من داخل المسرحية وليس من خارجها . من اهمها السؤال عن تلك الثغرة والتي قفزت من جزء المسرحية الاول ¹ حول العمارة وسكانها [الى عالم الحلم الهوليودي وحكاية مارلين . هل يحق لي هنا ان اسأل عن الجسر المنطقي السردى ؟ ان عودة عبد الغفور المهاجر القادم من امريكا لم يضع حجر العبور الى ذلك الحلم ، مع

المقصود الملامك الذي يكرس في حيه منطق القوة والريح والخسارة ويحترف الموت وعبد الغفور المهاجر العائد بالقبعة الاميريكية .. لم يكونوا السكان الذين يملكون تاريخهم في العمارة ، ولم يكونوا الابناء الذين سيخشى عليهم من الحلم او الهجر او الكسل بل كانوا اشباحا ومفردات واطيانا يملكون قوة وجودهم وحقيقتهم فوق شفتي الخامسة ولو لم تكن الخامسة هي ثريا جبران، لكانوا ابتعدوا الى درجة تبقى فيها اية صرخة عندما تلفظ العمارة انفاسها ، خارج النبض والقلب وبالتالي خارج لحظة الوجدان الذي يفعم اي علاقة بين الخشبة والمتفرج .

اما عبد السميع ² عبد اللطيف خمولي [فهو الحارس والزوج والمهرج والحكيم . انه الميزان وكاتم السر ومن اللحظة الاولى ندرك انه توأم الخامسة في الانتماء للعمارة والحرص عليها ولكنه في المعنى لم يكن حقيقيا ولم يكن ضروريا . اننا اذا قمنا بعملية تفكيك لكل اركان هذا البناء لما استطعنا ان نلغي وجود الخامسة او نستبدل حضورها بشخصية اخرى فهكذا في كل عمل درامي كبير هناك شخصيات اساسية بل شخصيات لولاها لما كانت الحكاية ، وهذا يصح على الخامسة ويكاد يقترب من عبد السميع دون ان يستوعبه تماما ، ان عبد السميع هو الشريك والرفيق وكفة الميزان المستعملة للتكافؤ والانسجام . هل كان بالامكان ان يكون مفروسا في العمارة وتتجذر ولادته فيها ؟ لاملك الاجابة ولا املك البديل . اعرف فقط ان عبد اللطيف خمولي يمثل شامخ ومكسب كبير للعمل المسرحي في المغرب وهو في حركته كتمايل النخلة وانسياب البنفسج كان مشعا وقويا وكنت بين اللحظة والاخرى اتساءل عن غياب رفيقه في ³ تركبوا الهبال [محمد بصطاوي وومضته السريعة والعابرة في هذا العمل اذ كنت اتوقع ان يستفاد

وساطع ولهذا فان المشاهد الاولى والتي عنونها كاتب النص او المخرج في فقرات هي : 1. في عمارة عتيقة ، 2. الخامسة هي انا ، 3. الفضول سيد الاخلاق ، 4. عودة الولد المهاجر ، 5. ماذا اقول للناس ورب الناس ، 6. زيارة سيد غريب ، 7. مستقبل البشرية بين يديك ، 8. هل انطح ام تنطحون ، جاءت لتعلن وتعرف وتقدم وتدافع . ولكنها تعثرت وكان علينا ان نضيف من خارج المعنى والمبنى ، وهذه المرة من ذواتنا وما نعرفه عن الفرقة من اختيارات وما نحبه ان يكون ليستعمل المشهد ونلتحم في هذه العمارة وسكانها .

ولم يكن هناك اي حاجز بين اي واحد منا وبين ثريا ، فثريا في كل مرة تنهض وكأنها اكثر من امرأة واكثر من ممثلة ، فهي بالتعبير المهني تسرق الخشبة وبالتعبير الادبي تتفجر في شخصية درامية مركبة يتوأم فيها الحقيقي بالتخيل والواقع بالمستحيل ، ان الخامسة بثوبها الشعبي وبياض الهم فوق شعرها وفوطة الخدمة في يدها هي القدرة ، وهي ايضا الصوت والسر الذي تخلقه عملية التماهي بيننا وبينها ، كان يكفي ان تصعد السلم العادي او ترنو الى الشبايبك المغبرة وتندفع في طاحونة المسح والتنظيف لنذكر قوة حضورها بدون تعريف او شرح وتفسير .

وهكذا اذن جاءت بعض العبارات لتشوش علينا هذا التلاحم ومع ذلك فتلك القدرة الهائلة التي تملكها ثريا جبران كانت تسرع وتمسح هذا الخدش ، لكنها لم تقدر ان تفعل شيئا ازاء تقديم سكان العمارة . لقد سقطوا في تعريف مباشر وبدوا كاشباح يولدون في اللغة ثم يموتون ما ان يبتعدوا عن الخشبة ، عزوز المفتش الذي يتحدث كالبنت وعبد الصبور الاستاذ الذي يملك روح فنان وواقع موظف ، وعبد





النمرود في هوليوود

ان المتفرج كان يمكنه ان يذهب معه ويقبل ويفهم اللعبة ومعناها وابعادها ، لكن عبد الغفور¹ محمد بصطاوي² مر وذهب وتسلكت الخامسة بكلمة واحدة منه . هي الرحلة . وارادت ان ترحل هي ايضا . هكذا فجأة وبلا مقدمات مع انها كانت ترفض تماما مبدأ البعد عن العمارة .. ربما كنا نتوقع ان ترحل في حل تلفزيوني يمتطر ايماننا وليالينا وتنصب دعواته الصالحة وغير الصالحة فوق سطوح بيوتنا وتتمادى اعمدة التقاطاته لتطال قبل ماذنا . لكن عمارة الخامسة لم تتوفر على هذا المعطى ولم تذكرنا به ، وفي النص قررت فجأة وفي عبارة واحدة ان تذهب قالت لعبد السميع³ حتى احنا نساغروا⁴ وانتقلت المسرحية من الدرب الشعبي الى هوليوود . وفي هوليوود وفي حكاية مارلين مونرو امتدت الحوارات وتكررت حتى اني تساءلت في لحظة ملل امتدت حوالي عشرين دقيقة عما اذا كنت اشاهد مسرحية جديدة لفرقة اليوم ام اني اتابع اية مسرحية ولاي كان !

ومع ان اللعبة توكت هنا لتدخل في جدلية المرئي والمتماهي وتشير الى الحقيقة والقناع ومابين الخشبة والجمهور وتبادل الادوار .. الخ الا ان قدرات اللعبة لم تعد التخفيف من دقائق الملل التي فاجأتنا واتعبتنا . واذا اطبقت على هذه اللحظات بين قوسين ، فان ثريا والهولي سينهضان في لعبة هوليوود بالف كامل ومهارة وبراعة تقول ان المسرح هو صوت وجسد وايقاع

خطوة وانسياب عضلات ومرونة وليونة وكل هذا وسواه .

.. عبد الواحد؟

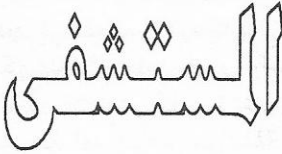
لست ادري لماذا بعد ان قرأت النص في اليوم التالي من رؤيتي المسرحية تساءلت ببراءة عن جدوى هذه الفقرات الجميلة التي اراد عبد الواحد عوزري⁵ ربما ان يشكل فيها ايقاع مسرحيته وبرشيد⁶ لست ادري ايضا اذا كان هذا التقسيم هو من صلب النص اصلا ، اذ فهمت ولاكثر من مرة ولاكثر من د رة ان عبد الواحد عوزري متفق مع برشيد على تعزيز النص⁷ وهذا مصطلح من فبركتي⁸ وهو اسلوب فهمت منه انه يتعامل به مع اي نص مسرحي يشتغله مع اي مؤلف ان عوزري هو المخرج المؤلف وقد اختار طريقة وعلينا متابعتة ومحاکمته او مشاركته ضمن هذا الاطار الذي وضع نفسه فيه واذن اقول بان تقسيم الفقرات هذا والذي لم يخل من جمال وجوية وعناوين موجبة ومعبرة كان غائبا عن ايقاع المسرحية ولست اعتقد ان التعامل « بالاسكتش⁹ »¹⁰ اللوحة¹¹ من شأنه ان يفسد او يقلل من قيمة وتأثير هذا العمل ، فهذا الاسلوب وجدناه واجبيناه في اكثر من عمل مسرحي عربي وعالمي . وفي اعتقادي ان « النمرود في هوليوود » في مسارها كانت تنحو هذا المنحى ، وكان ايقاع اللوحة غالبا على نصها فيما كان غائبا عن تخراجها فلم يكن الخروج والدخول مرنا وخفيفا الا بمقدار براعة الممثلين في تغيير ملابسهم ضمن وقت قباسي ولم تكن لعبة الاضاءة قوية ومنضبطة الى حد تساهم فيه بتعزيز ايقاع اللوحة وتوليد الف انتظار اللوحة القادمة . كان هناك امر غامض خان قدرات عوزري التي نجبها ونتوقعها وننتظرها .. هل هي خيانة عابرة ستحوت مع انتهاء العرض الاول؟ احب واتمنى ان يحدث هذا لأميت بدوري هذا النص! □

احمد

البوعناني

في رواية

جديدة:



أو

حكاية

العلل!

عبد القادر الشاوي

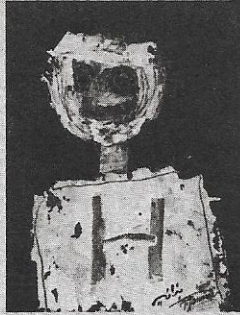


يدخل السارد ، في اول مشهد يطالعه القارئ ، محمولا الى المستشفى وهو في وعي تام بانه على قيد الحياة . ثم يساق وهو يراقب حالة دخوله ، الى مرقد سوف يحتويه لكي يشهد ، في نطاق مؤثث بالرموز الدالة ، على واقع الوجود الانساني المريض .

Ahmed BOUANANI

L'HOPITAL

Récit



AL KALAM

وترتبط حالة الدخول هذه بعودة ساهمة الى بعض مشاهد الطفولة ، يستذكرها للتعبير عن وضع صحي مفترض عاشه ، ويشكل الان خلفية لذكرياته واستيهاماته . ويمكن اعتبار رواية [المستشفى] الصادرة حديثا بالفرنسية عن " دار الكلام " بالمغرب على مستوى السرد بمثابة مزج لمستوى الان في تعالقه بمستوى الماضي ، وهو مزج يقوم على التقابل في ذات السارد بين الصحة والعلة ، او بين حياة تعاش في نطاق محدد مغلق ، له شروط ومقتضيات الوجود فيه ، وبين حياة مستعادة على مستوى التذكر عشت في اجواء اخرى ، اي في الانطلاق وكانت لها بالطبع شروطها الفاعلة في الذات . وهو تقابل لنجده ايضا حتى على مستوى الشخص ، ذلك ان [المستشفى] بالذات احدث في « نظام » كل شخصية شرخا انشطرت معه الى حياة موزعة بين اليومي والمرضي المعاش وبين الخيالي المعلوم به والمستهم ، بل ويمكن القول ايضا ان المستشفى نفسه كوضع مرضي ، يجسد ببنيته الرمزية ، واقع الانشطار المذكور . لانه وسيط ووسط بين المريض وصحته . والواقع اننا نجد في رواية [المستشفى] هذه المستويات متراكبة : السارد ، الشخص ، الفضاء ، وهو المستوى السردى فيها ، الى جانب : الصحة الاعتلال ، الامل ، وهو بناؤها الرمزي كما نقدر . ولكن هذه المستويات ما ان تظهر بهذا الوضوح المستخلص من طبيعة البنية الروائية ، حتى تتشابه في نظام اعقد يتداخل فيه صوت السارد مع اصوات الشخص مع محدثات الفضاء المسيج الذي تجري فيه الاحداث ، فيما يتحول البناء الرمزي الى خلفية مستحكمة في الوجود النصي العام ساردا وشخصا وفضاء . ويبدأ هذا التشابك باندماج السارد

الموال الى ان يخرج من النص رافضا استمراره فيه لانه لم يعد يملك شيئا يقوله [ص 122] .

ان مسار الحكى في هذه النقطة [المرض] له علاقة مباشرة بما يمكن اعتباره ذاكرة السارد ، اذ من المفروض ان ننتبه هنا ، وهو ملفوظ مصرح به ، الى انه يعيش حالة ذاكرته وهي حالة سردية كما قدمنا ، من خلال الفقد . او لعل ذلك يتم عن طريق « استحلاب » الماضي بمختلف مرجعياته [الطفولة بصورة خاصة] قصد التمكن من صورته وخيالاته . ولكن السارد يدرك ، وهو على هذه الحالة الواعية من الاستدكار ان لاشيء يسعفه باي ارتباط او مجال . وهو بمقدار ما يعيش فقدان الذاكرة بمقدار ما يؤصل حضورها بصورة عكسية تماما ، وليس ذلك من باب الاعكاس الرمزي لما لا يستطيع القبض عليه في كليته ، بل لان الذاكرة تحولت الى مزق وشظايا فهمنت على وجوده كله ، تباغته في جميع الاوراق وتستولي على دقائق ايامه ، تشده الى الماضي وتحمره منه ، انها تتلاعب به لانه فاقد لبواعث السيطرة عليها .

انها حالة من انفلات الذاكرة ، ولهذا الانقلاب علاقة مباشرة بالفضاء [المستشفى] الذي يوجد فيه السارد . ومن محدثات هذا الفضاء انه اذ يحتوي السارد يوثقه ضمينا بحالة مرضه ويلقي به ايضا في ذاكرته ، ولذلك تبرز هناك فكرة الموت ، في تقاطعه اليومي معه وفي هيمنته على الفضاء ككل . وهذا ما يجعل السارد بناء على ذلك مغلو لا الى ذاته [الخوف الاستهانة] والى الشخص الذين يحاورهم [التسلي ، التعرف ..] والى الفضاء ذاته [وجوده في جناح ج] وارتباطه باحداثه اليومية وظروف العيش فيه [. ولذلك فالسارد بهذه الصفات

المثقف في المحيط الذي يؤطر وضعه المرضى . ويكون انتقاله من ربط علاقة مباشرة بالمكان [المستشفى] الى ربط علاقة متداخلة مع الشخص المتواجدين في ذلك المكان ، بمثابة امحاء للفواصل القائمة بين بنيات سردية متداخلة . ولذلك يتحول السارد اعتبارا لوضعه العليم في النص الى صوت كلي يستجمع الاصوات الاخرى .

عالم السارد

ان السارد في رواية [المستشفى] ، بحكم طبيعة ملفوظه يؤطر وجوده في النص بثلاث حالات سردية ، تتعاقب تدريجيا في صلب حكيه : المرض ، المستشفى ، الذاكرة . وهي حالات تشخص اليومي والفضاء والماضي ايضا . انه يعيش حالة مرض مبهم لا تدرك له اسما ، ووجوده في فضاء المستشفى اذا شئنا ، قد يعين وضعا قابلا للتأويل ، ولكنه لا يتكشف من تلقاء ذاته . ومع تقدم القراءة يزداد الابهام تشكلا لان بؤرة الحكى تنتقل الى متابعة اليومي المعاش ، اي تلك العلاقة التي يخلقها السارد مع زمنه المتواصل في دائرة مغلقة تتحكم في وجوده وكيانه .. ويظل وضع السارد على هذا



وجود اللامعنى
تتألف الرواية، بناء على هذا التصور ،
من عدة اصوات تتجانس في الحكاية
والمصير وتتفارق في الطبيعة ، ولعل
بناءها الدائري المغلق هو الذي اظهر كل
شخصية فيها وكأنها تتعاقب ، بدور
مرسوم ، على سرد الحكاية دون تحليل
ظاهر لما يبعث على ذلك . يضاف الى هذا
ان الحالات الرمزية التي تتضمنها التسمية
المستشفى [وطبيعة الفضاء نفسه]
محيط مكثف بذاته [يجعلها ذات تعبير
خاص عن طبيعة الوجود الفردي المختل
المرض] والغامض [الانتظار] والفاجع
الموت] . ولعل هذا التعبير من التيمات
الاساسية في هذا العمل المتميز .
غير ان ما يثير الانتباه في هذا البناء
هو لغته الحادة وكشفه القاسي . والنص من
هذه الناحية مدموغ بالعنف في اجلى صوره
المدمرة . والسارد بهذه اللغة لا يتقيد باي
حد ، لانه يصف كل شيء بتركيز وانتباه
يبلغان به درجة الهوس في التسمية
والفضح. ومن المعروف ان احمد البوعناني
سبق له وان كتب بهذه اللغة بعضا من
اعماله الشعرية [ديوانان] بعد ان جسدها
تجسيدا بصريا على الاقل في فيلمه المعبر
[السراب] . □

في الانفتاح ، احساسا منه بالعزلة والوحدة
وتطلعا الى المعرفة . ولا يقتصر الامر على
السارد لان الشخص انفسهم يتبادلون فيما
بينهم شتى الحكايات . بل ويمكن القول بان
عالم [المستشفى] هو عالم الحكاية لان
كل شخصية تبني حكايتها الخاصة
وتستظهرها فتؤلف بهذا البناء جزءا من
العالم الموصوف في الرواية .

على ان ما يظهر جليا في هذه الرواية
ان السارد اذ يملك سلطة الكلام هو الذي
يسعى الى المعرفة وبالتالي الى تنظيم مجال
اللغة . فلا تظهر الشخصية ، بعد ذلك ، الا
لكي تقول ماله في السياق العام بدء ومناخ ،
اي انها تنخرط في فعل لغوي وحكائي ،
ولعها تنتظم فيه لكي تموقع ذاتها
باستقلالها الخاص اولا وفي التكامل العام
ثانيا .

غير ان ما يطبع عالم الشخص في
رواية [المستشفى] كونهم يمثلون فئة
مهمشة . وجدوا في المستشفى [كفضاء]
وسيقضون فيه ما تبقى من ايامهم ، يولدون
الحكايات وينتظرون الموت البطئ ، ولا
قدرة ، بعد ذلك او قبله على التخلص من
الاسار الذي يوثقهم الى التجربة الفاجعة..
والسارد نفسه ، على مستوى المصير ،
يعيش هذه الحالة. غير ان وضعه الذاتي
يجعله متميزا عنهم . لان فيه من صفات
المثقف ما يؤهله لان يكون ، على مستوى
السرد واللغة والمراجع ، متميزا بعالمه
وخصائصه . ولذلك نستطيع القول هنا بان
رواية [المستشفى] هي رحلة مثقف قاده
وضعه الخاص الى عالم سفلي مسكون
بالمصائر الغامضة . فيتحول هو نفسه كباني
الشخص [القرصان ، ليترون ،
اركان.. الخ] الى مصير غامض. لان ابلغ
تعبيرات هذا الغموض هو انتظار الموت
المؤجل او المباحث .

المترابكة مندمج لايسرد الوقائع الا من
خلال انفعاله بها ، ولا يملك في ذلك اي
حياد يجعله في منأى عنها .

السارد وشخصه

ان فكرة الاندماج تجعل السارد في
اتصال مستمر باليومي والمعاش والحديث
ايضا . وتجعله ، فوق هذا وذاك ، في علاقة
مباشرة بشخص غمطين يقتسمون معه
الفضاء ويتواصل معهم ، من ثم ، في
محيط مغلق له رموزه ومؤثراته وابعاده
الانسانية والحياتية . ونادرا ما يستقل ،
في اطار ذلك كله ، بعالمه الخاص . لان
وجوده في المستشفى ، كوجود باقي
الشخص فيه يفرض حدا من التواصل .
مع اختلاف البواعث والدواعي . يمكن
العلاقة من الانبناء على اساس التشارك ،
وتقوم هذه الشراكة بفعل المرض [كحالة
يعيشها جميع نزلاء المستشفى] وبفعل
الفضاء نفسه [لانه اطار مكاني له تأليفه
الرمزية] وفي حدود معينة بفعل
التفريغ ، اذ ان كل شخصية من شخصيات
الرواية تحس في نفسها بجنوح خاص نحو
الارتباط وهو ما يترجمه الكلام والحكي .
وعلى ان ما يجب الانتباه اليه ان الذي
ينظم مستويات الحكي ، اعتبارا لذلك ،
هو السارد نفسه ، لانه هو الذي يملك مفتاح
التواصل بفضل السجل الكلامي الذي
يستخدمه في السرد ، وكذا بفضل رغبته
الشخصية [وهي وظيفة سردية ايضا]

في شخصية السارد

صافه قال حبيب الكرييم

الخطابي حبيب

الخالق الحكريسي؟

وشيقة بقلم الطلاصة

الانتمائي الذي لافي

النشر في المغرب

إلى أين؟

القسم الثاني

إنجاز: عبد الرحيم العلام

إلى وقت وإلى مسلسل من العمليات المتعددة تريبوا وإعلاميا الخ .. فانحذار القوة الشرائية أولا وغياب عادة القراءة فرديا واجتماعيا وغياب الاعلام القوي عن الكتاب وعدم وجود وعي مؤسسي بأهمية حضور الكتاب في المجتمع . كل هذه عوائق تحتاج إلى معالجة جذرية طويلة النفس ومتعددة الجهات . وتوسيع رقعة القارئ من جهة أخرى تحتاج إلى مراعاة وضعية الكتاب العربي الذي لم يعيش أبدا داخل حدوده الجغرافية الضيقة، كما نعرف في حالة المراكز التقليدية للنشر (لبنان ومصر) ، والحال أن تجربة المغاربة حاليا تواجه مأزقا ، لأن حضور الكتاب عربيا لا يتناسب مع القيمة التي أصبح يحتلها .

وهذه وضعية بالغة الخطورة بالنظر إلى الفوضى التي تعرفها بنية الكتاب على المستوى العربي . فإذا ما تأخر المغرب عن التواجد في السوق العربية ، فإنه سيتعرض لخسارة كبرى أو إن شئت لنكسة من جهتين . أولا : لأنه لن يستطيع بطبيعة الحال توسيع قارئه ، وهذا أمر سيعرضه للخطر لضيق السوق وللأسباب التي ذكرتها سابقا والمتعلقة بوضعية القراءة .

ثانيا : لا ننسى بأن تجربة المغرب حققت ظهور مركز جديد للنشر في العالم العربي ، وهذه نقطة تفرض موضوعيا وضعا للتنافس نريده أن يكون إيجابيا . لكن عدم تواجد الكتاب المغربي في السوق العربية سيعرضه للقرصنة .

وهذا خطر سيهدد التجربة المغربية التي حاولت في ممارستها مغربيا وعربيا و أوروبا أن تعقلن قطاع النشر ، وذلك في سبيل المساهمة في وضع بنية ثقافية راسخة ، تضع فاصلا تاريخيا بين الممارسة الحرفية الفردية والممارسة الثقافية المعقلنة في كل مسلسلها .

هذه مأزق ، كما تلاحظون ، كبيرة ،



امكانيات ضخمة أن تحقق ما حققه الكتاب المغربي ، وذلك بفضل المثقفين المغاربة الذين برزوا على طول مسلسل الانتاج الصناعي أو المعرفي .

– لكن ما هي المشاكل المطروحة الآن ؟ – من المعروف أن القراءة والكتابة عنصران متماسكان ، فالكاتب هو قارئ والقارئ هو كاتب، وهذه الدورة هي الدورة الانتاجية التي يمكن أن نرى أفق ازدهار الكتاب إلا بفك معادلتها الصعبة ، فلكي يستطيع الكتاب أن يتجاوز المآزق الآتية عليه أن يوسع من رقعة القارئ ، وهذه مسألة تحتاج

عبد الجليل ناظم
(ناشر)

– كيف تنظرون الى قطاع النشر بالمغرب، وما هي الصعوبات التي يعاني منها هذا القطاع؟

– الحديث عن الصعوبات التي يعانيها النشر يجب ألا تصرفنا عن وصف موضوعي للمنجزات التي حققها الكتاب المغربي ، ومن شأن هذا الوصف أن يبين لنا نقاط القوة التي لا يمكن من خلالها أن نتصور حلولا للمآزق المزمنة .

ورأيي أن الكتاب المغربي ابتداء من 1985 ، وأحدثت عن تجربتي المتواضعة ، حقق قفزة نوعية من الناحية الصناعية والمعرفية والجمالية . وهذه القفزة سجلت لأول مرة تحول المجتمع المغربي الى جانب الاشعاع الذي حققه داخل المغرب بطبيعة الحال ، وأيضا ما حققه خارجيا في كل مناسبة تواجد فيها . هذه المكتسبات غير هينة ولا يمكن أن نغض عنها الطرف ، وذلك لأننا ببساطة لا نجد أي وسيلة تواصلية أخرى من الوسائل التي توفرت لها





النشر في المغرب

وهناك جهودا ضخمة يبذلها أصدقاء تعرفونهم ، لكن علينا ، في مناسبة من هذا النوع ، أن نطرح التصور العاجل والوحيد لحل معضلة الكتاب . ورأيي كما هو رأي كل الذين خاضوا في هذه التجربة هو أن القطاع الخاص الممثل في دور النشر التي تحمّلت تبعات التجربة الجديدة التي أتمّحت عنها قد لعبت دورها كاملا وبإرادة ومبادرة صعبة . والآن على الجميع أن يقتنع بأن الدولة لها مسؤوليتها الوطنية والتاريخية لتنتقل بتجربة المغرب إلى طفرة نوعية أخرى . وعندما أقول الدولة أعني وزارة الثقافة التي تساهم في حضور المغاربة في الخارج وتنظم المعرض الدولي ، لكن الكتاب المغربي لن ينتعش إلا بدور وزارة التعليم ووزارة الاعلام ووزارة الخارجية . ولتتصور معي عدد المؤسسات التربوية في المغرب وعدد الخزانات وعدد السفارات والقنصليات المغربية في الخارج ، ولتتصور التزام كل المؤسسات الخاصة كالأبنك وغيرها بشراء نسخة واحدة من الكتاب المغربي ، في هذه الحالة يمكن للناس أن يبعد مغامرته إلى أبعد الحدود وأن يفك كل الحلقات الأخرى المرتبطة بالانتاج والتوزيع والابداع .

وهذا الاقتراح الذي أسوقه ليس غريبا أو فريدا ، فتجربة مصر في عصر النهضة كانت وراءها الدولة إلى الآن ، وتجربة تونس مشهورة في هذا الميدان ، وكل الدول الأوروبية تساند الكتاب مساندة لا حدود

لها . ولهذا فإن تدخل الدولة تدخل حضاري واجتماعي وثقافي لا بد منه لفك العزلة على الكتاب المغربي .

تصور معي تجربة بسيطة . لقد بذلت دار تويقال جهدا كبيرا للحضور إلى اليمن في المعرض الدولي للكتاب ، وكلفها هذا الحضور مصاريف باهضة ، لكن الظروف التي يمر منها العالم العربي عرقلت نجاح هذا المعرض كما كانت عاداته سابقا . وبالنسبة لنا لم يصل الكتاب المغربي ، وهذه مشكلة أخرى ، إلا بعد بداية المعرض بثلاثة أيام . وعلى كل حال كانت هناك ظروف صعبة ، واتصل وكيل الدار بمسؤول مهم في سفارة المغرب هناك ، الذي عرض عليه شراء بعض النسخ من الكتاب المغربي التي قد لا تبلغ ألفي درهم ، ولكن هذا المسمى لم يؤد إلى أي نتيجة .

هذه واقعة لم أرد أن تفتوني ، في هذه المناسبة ، لأبين أن الكتاب المغربي بما حققه من مكتسبات ، وأؤكد أنها مكتسبات تاريخية ، لم تجد لحد الآن دعما يستطيع أن ينقل الكتاب وكذا التجربة الثقافية والحضارية للمغرب إلى مشارف القرن المقبل ، وهي في وضع يمكنها من أن تلعب دورا أساسيا وطنيا وعربيا ولم لا عالميا . إن تجربتنا متواضعة ولكنها طموحة ، ولا يمكننا أن نتغافل عن الصعوبات الكبيرة ولا أن نتغافل عن تقصير كل الجهات ، إعلامية كانت أو غيرها ، في دعم ومساندة التجربة الفنية للمغرب .

— ما هو الدور الذي يقوم به الاعلام تجاه قطاع النشر بالمغرب ؟

— يجب أن نفرق بين الاعلام المكتوب والاعلام المرئي . وأول نقطة تطرح هنا هي دور التلفزة المغربية في مساندة الكتاب المغربي . ولا يغيب عن الذهن أن مؤاخذة التلفزة على تقصيرها لا ينحصر في مؤاخذة

بعض التجارب الفردية التي تتمثل في بعض البرامج الاخبارية التي تأخذ وقتا ثانويا .

أنتم تعلمون أننا كمجتمع من العالم الثالث لم نتجاوز بعد المرحلة الشفوية في تواصلنا ، وأن طبيعة علاقاتنا التقليدية لا تعطي للكتابة أو القراءة وظيفتها الحضارية . فما الذي فعلته التلفزة التي هجمت علينا كباقي الوسائل التقنية الحديثة . إنها رسخت بلاغة الصورة ورجعت بنا إلى مرحلة التواصل الشفوي ، لهذا فإن مسؤولية الاعلام المرئي مسؤولية كبيرة ، بمعنى أن كل البرامج يجب أن تنطلق من تصور يأخذ فيه الكتاب وضعاً أساسيا كما هو الحال في كل التلفزات التي تحترم القارئ ، أي تحترم فكره وإنسانيته ، كما تفتح آفاق التطور الثقافي والاجتماعي . وفي سياق ما طرحته تكون الصحافة ،

أي الاعلام المكتوب هو الوسيلة الآن التي تعاضد تواجد الكتاب ، وهذا ما نلاحظه في الصحافة الوطنية بدرجات متفاوتة . ولا ننسى أيضا دور التواصل الشفوي واللقاءات الثقافية الذي يقوم به اتحاد الكتاب وجمعيات أخرى . فإذا ان الاعلام من هذا الجانب يجب أن يتعمق ويتجاوز المعوقات الفنية أو النفسية ليأخذ الكتاب قضية وطنية وثقافية سواء في مجال الكلمة المكتوبة أو المرئية أو المسموعة .

والآن نحضر ككل دور نشر للحضور إلى المعرض المغربي الثاني الذي سيقام بالجزائر من 25 دجنبر إلى 30 منه (1990) . ومن المعروف أن المعرض الأول أقيم بالدار البيضاء . وهذه المناسبة هامة لأنها ترتبط بمسلسل الوحدة الذي تعرفه هذه المنطقة ، وهو مسلسل مرتبط كذلك بحضور البعد الثقافي المتمثل في رواج الكتاب المغربي في كل أقطار المغرب العربي بدون عوائق مالية أو جغرافية الخ ..

والحال أن هذه القضية لم تحل إلا في المغرب ، ومن شأن جمعية اتحاد الناشرين المغاربة التي يترأسها رئيس دار توبقال للنشر أن تعمل بكثافة داخل الجزائر وأيضاً داخل المغرب بالاتصال بوزير الثقافة أو بكل من له مسؤولية مالية أو جرمكية لتسهيل تواجد المغرب الذي سيكون حدثاً إيجابياً في تقارب المثقفين المغاربة وفي وضع لجنة لحوار عميق لمستقبل الثقافة المغربية ..

إدريس الأزهرى (كتيب)

ما هو ملاحظ على قطاع النشر في الوضع الراهن هو هذه العناية الكبيرة بالكتاب المغربي ، حيث عرف هذا القطاع إصدار عدة كتب في عدة مجالات . غير أنه ما أصبح ملاحظاً كذلك ، وفي الطرف المقابل ، هو قلة الطلب لدى الطلبة ، هؤلاء الذين أصبحوا يفضلون اللجوء إلى الحزانات العمومية عوض شراء الكتب . ومن ثمة نطلب من دور النشر أن تخفض من أثمان الكتب حتى تكون مناسبة ومستجيبة لطاقة المستهلك ، لا أن تناسب قيمة الكتاب ثمنه .

وملاحظة أخرى أود الإشارة إليها ، ويتعلق الأمر بالمعرض الأخير للكتاب ، وهو المعرض الذي فاجأ الزوار ببعض الأثمان الباهضة لبعض الكتب ، وهو الأمر الذي خيب ظن الزوار . وكان من الممكن أن يكون هذا المعرض ناجحاً لو تم تنظيمه في أوقات عطلة حتى يتمكن رجال التعليم والطلبة والمعنيين من زيارته في أوقات تسمح لهم بذلك . ومن المشاكل التي مازال يعرفها قطاع النشر ، وفي علاقة المكتبات التجارية به

خاصة ، نجد مشكلة « النسبة المئوية » وقضية ما يسمى بـ « على سبيل البيع » ثم مسألة « التوزيع » غير المنتظم على صعيد المغرب ككل ، مع ما يواكب عملية التوزيع ذاتها من مساومات تطيع عملية التواصل والاتصال المباشرين مع صاحب كتاب ما ، دون وساطة شركة التوزيع . ومن هذا الموقع الذي أتحدث منه عن قطاع النشر باعتباري مكتبياً ، أمل أن تعيد دور النشر التفكير في مشكل (الخضم) وذلك بالزيادة في النسبة المئوية التي يستفيد منها الكاتب ، وذلك لأجل تشجيع المستهلك أيضاً ، هذا الذي يطالبنا بأن نخفض له من الثمن العادي للكتاب الواحد . كما أدعو دور النشر أن تقوم بمساعدة الباحثين لإصدار كتبهم ، وذلك في الوقت الذي نجد فيه كتباً منشورة لكنها غير ذات قيمة أو أهمية في السوق . ومن الواجب على دور النشر أن تفوض أمر نشر كتاب ما أو عدم نشره إلى بعض الأطر المختصة والمتخصصة في قراءة الانتاجات التي ترد على الدور ..

كتبي الرباط

أؤكد في بداية حديثي هذا عن قطاع النشر بالمغرب على التقدم الذي أصبحنا نلمسه في هذا المجال ، سواء من ناحية جودة الكتاب أو من ناحية نوعيته ، مع ضرورة الإشارة كذلك إلى ما عرفه مجال التأليف في المغرب ، في السنوات الأخيرة ، من ازدياد في عدد الكتاب المغاربة وعدد كتاباتهم . لكن ما ألاحظه على طبيعة علاقتنا نحن ككتبيين بقطاع النشر هو هذا الغياب الاعلامي ، أي غياب وسائط دعائية معينة بين الناشر والكتبي ، وذلك على الرغم من

بعض المجهودات التي تقوم بها الصحافة الوطنية لأجل تهيئة القارئ ، كما أشدد ، هنا ، على ضرورة توفير لقاءات مع المؤلفين وتنظيم حفلات توقيع الكتب داخل المكتبات ، وعلى ضرورة قيام التلفزة بدورها الاعلامي الصحيح تجاه الكتاب المغربي وتجاه كل جديد أو إصدار في عالم النشر بالمغرب كما يفعل الاعلام الأوربي على سبيل المثال . هذا عدا ما أسجله على غياب تنظيم مهرجانات في المدن المغربية حول الكتاب المغربي مثل مهرجان الكتاب الأخير الذي تم تنظيمه بمدينة (العيون) . وفي مقابل كل هذا أسجل غياب التوزيع المنظم للإصدارات ، فعدا الدور الهام الذي تقوم به شركات التوزيع ، فإنه يبقى غير منتظم ، حيث تبقى المكتبة في أحيان كثيرة هي المعنية والمكلفة بأمر التوزيع . جانب آخر أود الحديث عنه ، بهذه المناسبة ، وأخصه في مجموعة من النقاط ، ومن بينها نجد : مسألة أثمان الكتب والنسبة المئوية . فبخصوص هذه النقطة نلاحظ جميعاً غياب أي توازن بين الطاقة الشرائية للمستهلك وأثمان الكتب من ناحية ، وكذا غياب التوازن بين النسبة المئوية التي يتقاضاها المكتبي وأثمان الكتب ، بحيث تضطر أحياناً إلى التنازل عن حصة من ربحنا لصالح الزبون ، وذلك على خلاف الكتاب الفرنسي الذي يمنحنا نسبة معينة ومحترمة تسمح لنا بأن نوفر للزبون حصة معينة من التخفيض . إن من بين اقتراحاتي في هذا السياق هو تشجيع القراءة والقراء بالمغرب ، لأن فئة القراء عندنا ضئيلة جداً ، بمعنى أن هواية عند فئة 63 القراء ما تزال غير متجذرة كبيرة من الشعب . ومن ثمة فإن توجيهِ التلاميذ نحو القراءة والمطالعة الحرة يخلق لديهم تلك الهواية على امتداد حياتهم عوض هواية المقهى ...



النشر في المغرب

الدين في المجتمع العربي

قراءة

أحمد عطيل

صدر عن مركز دراسات

الوحدة العربية، والجمعية

العربية لعلم الاجتماع ،

كتاب « الدين في المجتمع العربي »

يتضمن مجمل الدراسات والأبحاث

التي قدمت في الندوة التي نظمتها

هذه الجمعية وعقدت في القاهرة خلال

الفترة 4 - 7 نيسان / أبريل 1989 .

وقد جاء الكتاب في خمسة أقسام

عنوانا ، حيث

نشرت أعمالا لمبدعين ولسانيين وعلماء

اجتماع ، ومؤرخين وفلاسفة ، ونقاد أدب ،

ومنها ترجمات كتب لكتاب أوروبيين ،

وأmerيكيين وبابانيين من أمثال بارط

وتودوروف ، وجينيت وياكسون وفوكو ،

ودريرا ، ويورخيس وياختين . إلياس

كانيتي ، وطانيزيكي وغيرهم ، هذا إلى

جانب أعمال بعض الكتاب المغاربة

والجزائريين والتونسيين والفلسطينيين

والمصريين والعراقيين والسوريين أمثال ،

عبد القادر الفاسي الفهري وعبد الكبير

الخطيبي وسركون بولص ، ومحمود درويش

ورياض بيدس ، وشوقي عبد الأمير ،

وشريل داغر ، وأدونيس .. الخ

2 - من الأشياء التي يمكن ملاحظتها

أيضا أن حركة النشر هاته ، الخصبة

والنشيطة ، لا يواكبها إعلام في المستوى

المطلوب ، وبعض المجهودات التي تقوم بها

وسائل الاعلام للإخبار بالاصدارات الجديدة

تظل غير كافية ، في نظرنا ، ولا تغني

القارئ المتتبع للإنتاج الثقافي أن يقوم

بزيارات منتظمة للمكتبات ليطلع على ما

يستجد من كتب .

3 - وظاهرة لا بد أن أشير إليها ، بهذا

الصدد ، وهو تلاعب بعض باعة الكتب

الذين لا ضمير لهم بأثمان بعض الكتب ،

حيث تختفي بعض الكتب من فوق

المكتبات ، وبعد مضي زمن ، تعود هذه

الكتب للظهور ، ولكن هذه المرة بثمان يصل

في بعض الأحيان إلى ضعف ثمنه الأول ،

لذلك نطالب دور النشر حماية للقارئ من

استغلال هؤلاء الباعة بأن تضع الثمن على

غلاف الكتاب ، كما أن الارتفاع المستمر في

أثمان الكتب يدعونا لأن نتساءل عن

الأسباب ، وهذا سؤال يتعين أن يجيب عنه

الناشرون أنفسهم . □

عبد الكريم أمجاهد

(قارئ)

النشر والاستهلاك

1- تشهد حركة النشر بالمغرب ، منذ

ما يربو على عقدين من الزمن ، حركة نشر

مطردة في جميع المجالات المعرفية

والعلمية ، خاصة مع بروز بعض دور النشر

المغربية الهامة التي لعبت دورا متميزا في

تزويد القارئ بكثير من الكتب الأساسية ،

باعتبار دور النشر هذه وسيطا لاغنى عنه

بين المؤلف والقارئ ، ومنها على سبيل

المثال ، مؤسسة « منشورات عكاظ » ،

والمركز الثقافي العربي التي نشرت بعضا

من أعمال الكاتب المغربي الكبير عبد الله

العروي ، و « أفريقيا الشرق » التي نشرت

أعمالا في مختلف ميادين الثقافة ،

بالعربية والفرنسية ، لكتاب عرب وأجانب

ومنها أعمال : محمد زفزاف ، ومارسيلو

داسكال ، وسارة كوفمان ، وكاظم جهاد ،

وأستين وغيرهم كثير ، وما لا شك فيه أن

(دار تويقال) للنشر ، تقوم في هذا

المضمار بمجهودات محمودة ، فقد استطاعت

في زمن قصير أن تقدم للقارئ المغربي

وغير المغربي زادا مصرفيا يتميز بالغنى

والتنوع إن على مستوى الكيف أو على

مستوى الكم ، وهي تتوفر اليوم على ما

ينيف على المائة والثلاثين (130)

بينما شكل محور الدين والقوى الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي ، استكنه لعناصر التحليل والتمحيص ، فيما يتعلق بالجانب الخصوصي للدين الاسلامي ، أي في ارتباطاته العملية والتطبيقية بالمجتمع العربي الاسلامي . انطلاقا من مفاهيم سوسيولوجية : كمفهوم التغير الاجتماعي ، والطبقات الاجتماعية والأحزاب السياسية ، والتطرف الديني إضافة إلى السلطة والملكية ومفهومهما في الاسلام .



أما محور « الحركات الدينية ... » فقد انطلق من تحديد حقل البحث في المجال الديني ، مع تعيين العناصر والأطراف المتواجدة في الصراعات الدينية . معتبرا أن انفجار مثل هذه الصراعات بين أبناء المجتمع العربي ، غير مرتبط بالعبادة ولا بالمعاملات ، وإنما بشروط النزاع على السلطة والموقع والمكانة (برهان غليون) . بينما ارتأى البعض أنه تواجه تاريخي ممتد بين الطرق الصوفية وحركة التجديد الإسلامي (عبد الله حنا) ، في حين اثبتت دراسة أخرى العلاقة القائمة بين الخطاب السياسي للإسلاميين (بتونس) والتخوم الاجتماعية الجديدة ، والمتأتمية من التحولات الاقتصادية والاجتماعية ما بعد الاستقلال ، (عبد القادر زغل) . ويمكن أن نجتمع الباحثين الميدانيين ، والمتعلقان بطبيعة الوعي الديني في الحياة اليومية لدى الفلاحين ، أو لدى الشرائح الاجتماعية الدنيا « دين الحرافيش » (عبد الباسط عبد المعطي ، علي فهمي) ، كمثال عن العلاقة المتفاعلة والجذلية بين الوعي الديني وبعض ركائز الحياة اليومية . وأخيرا يأتي محور « الدين والإبداع » كمجال فعلي ، لاختيار حدود المزج والتوافق المعرفيين بين المناهج الحديثة

المساهمات ، ودقة تنظيمها وتكاملها ، قد منح فرصة « للقارئ » العربي ، للاطلاع على مجمل القضايا التي ترتبط بإشكالية الدين ، باعتباره وعيا يتأثر بمستجدات الحياة الاجتماعية وضوابطها الاقتصادية والسياسية والتاريخية والفنية . ولذلك تراوحت أسئلتها (أي المساهمات) بين هاجس التأسيس لعلم الاجتماع الديني ، داخل « فسحة » الامكانيات والوسائل ، التي يتيحها العالم العربي لمثل ذلك التأسيس ، وبين اختيار أهمية هذا النهج في تفسير وتأويل التحولات الدينية . على مستوى الوعي والممارسة . بالنسبة للمجتمع العربي عامة . (عبد الباقي هرماسي - عاطف العقلة غصبيات - عبد الباسط عبد المعطي ...) ذلك ما لاحظناه بالنسبة للأبعاد التاريخية والاجتماعية للظاهرة الدينية والتي كانت في الواقع مدخلا لطرح العديد من الاسئلة حول طرق البحث والحدود الإستيمولوجية لموضوع علم الاجتماع الديني ، ضمن إحالة مرجعية معاصرة ، استوفت الشروط العلمية التي تجعلها . على الأقل في نظر الباحثين - ذات فعالية أساسية في تفسير تلك الأبعاد .

توزعت حسب المحاور على الشكل التالي : الأصول الاجتماعية التاريخية للظاهرة الدينية . الدين والقوى الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي . الحركات الدينية في المجتمع العربي المعاصر . الدين في الحياة اليومية . الدين والإبداع . وقد تفرعت هذه الاقسام إلى 31 فصلا غطت تقريبا كل الحقل الإشكالي لفهم البشر ووعيهم ووممارستهم وتعاملهم مع الدين ولعل أهم ما التمسته هذه الندوة هو تحريك القراءات العاطفية والمذهبية وزحزحة الثوابت المانعة لكل حوار متفتح وأصيل . وقد عمدت للابتعاد - قدر الإمكان - عن « المسابقات » ، والمجدل الميثافيزيقي ، مركزة بالخصوص على مستويات وعي البشر وممارساتهم الدينية . والواقع أن هذه الدراسة حققت مجال شموليتها عندما جمعت بين الأبعاد النظرية والمنهجية في دراسة الدين ، وبين الأبعاد والحالات التاريخية والمعاصرة . من خلال دراسة حالة بعض التطورات والحركات الدينية في عدد من الاقطار العربية كمصر والسودان وتونس والجزائر . ولا جدال في كون تسلسل





الدين في المجتمع العربي

العامل الديني للتحويلات الاجتماعية . وارتباطه بها ارتباطا ميكانيكيا يكاد يلتقي هذا التصور بما طرحته السوسيولوجية الميكانيكية في أواخر القرن التاسع عشر بأوربا . فإذا استثنينا بحوث الأساتذة : عبد الباسط عبد المعطي ، علي فهمي ، محمود ميعاري ، لا نعثر على التأثير الذي يمارسه الدين - كوعي أو ممارسة - على السياسات التنموية أو الاقتصادية الحالية ، وبالتالي الموقع الذي يحتله الدين في إطار السلوكات العامة للنخبة السياسية (مسعود ظاهر) العربية والإسلامية .

(2) برزت المنهجية الأنكلوساكسونية (خصوصا في الجانب النظري) ، بكل وضوح ، وكادت أن تسيطر على جل المساهمات ، وإذا كنا لا نعارض مثل هذا الاعتماد ، فإننا نسجل افتقاده لعنصرين :

- لم تتعرض هذه المنهجية لأي انتقاد ، بل تم - وبشكل طبيعي - تحليل الواقع الديني العربي الإسلامي على ضوءها ، ولم تحدث أي إشارة - ولو من باب الشك - إلى منبتهما الفلسفي وخصوصيتها التاريخية .

- كما لم تهتم أغلبية البحوث ، بمناقشة وضعية المفاهيم والأفكار ، داخل نسق منهجي معين ، وإمكانية اختلاف معطياتها ونتائجها داخل نسق مغاير (نستثني منصف وناس) . وبالرغم من محدودية هذه الملاحظات ، فإن ما صدر عن هذه الندوة ، يستدعي كثيرا من الإعجاب ومن المناقشة . □

والمعاصرة ، والعطاءات الدينية في أبعادها الثقافية والتاريخية والإبداعية ، كالسيرة النبوية (محمد حافظ دياب) والإبداع الفني الإسلامي ، بما يطرحه من إنتاج وجماليات (عمار بلحسن) .

- لقد أقرنا في بداية هذه القراءة ، بأهمية الموضوعات المتناولة ، وبشراء الطروحات المختلفة ، ورغم ذلك ، لا يسعنا - في إطار تبيين هذه المجهودات - إلا إبداء بعض الملاحظات التي نتوخى من خلالها ، تعميق جوانب هذا التناول العلمي ، « للديني » في علاقته بالمجتمع .

(1) لقد لمسنا من خلال طبيعة التحليل (سواء على المستوى المنهجي أو النظري) . إرهاسا حقيقيا عن وجود فكر سوسيولوجي نقدي عربي ، يبتعد عن اجترار خطاب أزمة التأسيس الذي ظل مهيمنا على البحث السوسيولوجي إلى أمد قريب ، لينخرط في مجال الممارسة العلمية ، كقياس حقيقي لكل صلابة نظرية (أو تنظيرية) .

إلا أن ما طبع هذا التوجه الفكري ، سواء في تحليل النماذج المختارة ، أو في التعليل النظري للدراسة ، هو تبعية

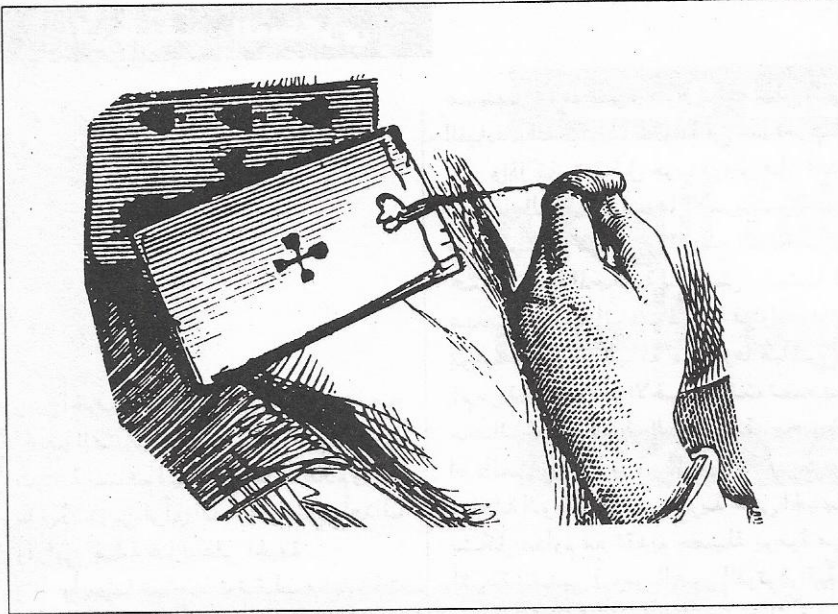
تاريخ واستراتيجية الأرشيف العسكري الفرنسي

كاثرين هامليو

تضم قلعة « إفري » الفرنسية معظم صور الحروب الحديثة التي خاضتها فرنسا وفيها أيضا تبلورت وعلى مدى مراحل عناصر استراتيجية سمعية بصرية للدفاع الوطني .

قلعة « إفري » هي بناء حصين شيد سنة 1841 على نمط التحصينات المحيطة بباريس والمرصودة لحمايتها بكل خصائص هذه القلاع من أسوار منيعة وأبواب ثقيلة... ومنذ 1946 تحولت هذه القلعة إلى خزانة لحفظ الارشيف السمعي ،





البصري للجيش الفرنسي وفيها أيضا تم إنتاج كل الصور الخاصة بالدفاع الفرنسي تحت إشراف المؤسسة السينمائية والفوتوغرافية للجيش (م.س.ف.ج. ECPA) وهي في الوقت ذاته بنية إنتاج - الأكثر أهمية على مستوى فرنسا - وبنية محافظة بحيث أنها تحتوي 3 ملايين صورة فوتوغرافية ورقاقة زجاجية وعلى 80000 بكرة من الأفلام المتعلقة بالحروب والأزمات والصراعات التي انخرطت فيها الأمة الفرنسية : الحرب العالمية الأولى والثانية - الهند الصينية الجزائر ، كولوزي ، التشاد والخليج اليوم ...

ذاكره كاملة ومتميزة ونظرة - هي نظرة الجيش - على حياة الحرب ، على الرجال والمعارك ، لحظات هدنة وأسلحة ، صور انسانية تعكس خطابات وايدولوجيات متبانية هي بحق كنوز لا تقدر بثمن . لكن هي أيضا لحظات صمت . رقابة ورقابة ذاتية وأسئلة كثيرة تطرح نفسها أسئلة من قبيل: من يصور ؟ وماذا ؟ ووفق أية سياسة ؟ ولأي هدف ؟ أية رسالة ؟

يقول العقيد مورغاريشي المشرف على تسيير (م س ف ج) : « سنتي 1914 و 1915 لم يكن قد تبلور بعد عند الجيش أي فهم لأهمية المجال السمعي ، البصري ولا توفرت بالمقابل أية إرادة حكومية في هذا المجال ، لكن ذلك حدث بالتدريج أثناء الممارسة ودون تصور مسبق ».

فبالصدفة كان يتوافد - ضمن اعداد المجندين في إطار حملات التعبئة العسكرية للحرب - بعض المجندين المصحوبين بمصوراتهم الفوتوغرافية الشخصية الاستعمال وهو ما بدأ يطرح على القيادة العسكرية ضرورة تقنين استعمالها وإجبارية السيطرة على الصور بوصفها شهادات عن الجبهة وبغية التقيد بالمذكرات والتعليمات العامة الخاصة بزم

القيادة العسكرية فما أن وضعت الحرب أوزارها حتى عهدت بهذا الارشيف لجهاز مدني !

وسيتجدد التفكير بعشها ثانية سنة 1939 مع بداية الحرب العالمية الثانية لكنها سرعان ما ستتقوض مع اندحار 1940 لتنبثق في مقابلها ثلاثة خلايا ممارسة عملها انطلاقا من لندن وأفريقيا الشمالية وفرنسا الحرة » لكن هذه ليس تحت إشراف الدفاع الفرنسي بل تحت إمرة الجنرال دوغول »

ليتم إحداثها مجددا سنة 1946 لكن هذه المرة بقرار رسمي ... ودون الدخول في التفاصيل الكثيرة والملايسات المشيرة التي اكتنفت عملية استرجاع الأرشيفات يمكن القول أن هذه المصلحة أعادت بناء مخزون ضخم حيث الصور الشخصية تختلط مع الصور العسكرية وحيث تتعايش عدة مصادر متناقضة (بما في ذلك الأفلام والصور الفوتوغرافية المرصودة للدعاية النازية والتي تمثل بحق أحد كنوز الحرب التي يتعين إرجاعها الى اصحابها) غير أن الإرهاصات الأولية الاستراتيجية للدفاع الوطني خاصة بالقطاع السمعي - البصري في

الحرب ارتأى الرائد جان كلود كروز أن يجمع هؤلاء الجنود في فيلق واحد « ربما كانت تلك طريقة فضة لمعالجة الأمور »

وكان ذلك البداية الفعلية لتلك البنية الصغيرة التي احدثت سنة 1915 كمصلحة سينمائية تابعة للجيش لتعزز على مدى أربع سنوات بفريق يضم 800 شخصا بعد أن كان العدد في البداية لا يتعدى 80 شخصا واضطلعت إضافة إلى تغطية المعارك بتصوير وإبراز تعلق المواطنين بجنودهم المحاربين في الجبهة ، ومظاهر التعبئة في صفوف المدنيين لخدمة المجهود الحربي في مصانع الأسلحة وغير ذلك . وهكذا تشكل في فرنسا المخزون الأكثر ثراء عن الحرب العالمية على مستوى أوروبا كلها للمجتمعات الآلاف من الصور الفوتوغرافية والرقائق الزجاجية بالألوان والآلاف من الأشرطة السينمائية (الموظفة أساسا في النشرات والجرائد المصورة عن الحرب والتي كانت تبتها قاعات شركتي « كومون » و « بائي » السينمائيين) .

ولأن الوعي بأهمية الاحتفاظ بهذه البنية ورعايتها لم يكن قد توطد بعد لدى

أحد

هوز

الشاعر دائما في غيابه

غاب شاعر مجد آخر. وهو الغياب الذي ذهب معه الصمت الى منفى آخر ايضا. لأن الشاعر المرحوم محمد الخمار الكنوني تحمل لسنوات وطأة المرض وغالبه، بعد ان تحمل لسنوات ألم النسيان وتجاهه. كثيرون ظهروا بعده او تتلمذوا عليه، فتوهموا، في غفلة، ان "الامارة" انعقدت لهم في دنيا الحداثة.

وكثيرون كتبوا القصائد الاولى فتهيا لهم ان الشهرة مجد ولذلك اسرعوا نحوها خفافا: بالتحايل او بالموالة او بالضجيج. وكثيرون لم ينتبهوا الى ان الشاعر المبدع بينهم حتى ارتحل فاجهشوا بالبكاء المصطنع. هكذا اذن يكون الوجود لشاعر قد انتفى بين خذلان وصمت ومكابرة، ولم يبق منه الا ما سوف نذكره له في تجربة الشعر والمعاناة الانسانية.

والواقع ان وفاة شاعر كمحمد الخمار الكنوني، وهو من رواد القصيدة الحديثة بالمغرب، يطرح، فوق واقع الشعر وظروف مبدعيه وقيمة ما يبدعون فيه، ما يمكن تسميته بالذاكرة الثقافية: اي هل يحق لنا ان نرثي شاعرا انكرنا عليه، بالتجاهل، ابداعه؟ وهل يحق، لمن يتوددون اليه اليوم في موته، ان يغفلوا براعتهم الشخصية من تبعات النسيان والجحود؟ وأية ذاكرة ثقافية هذه التي تصيب المبدعين في المقتل؟ □

مصطفى الميرابط

ضمنها ؟ وهو سؤال طرح بحدة على كل القيادات العسكرية المنخرطة في هذه الحرب. وإذا كانت لكل حرب دروس فإن أحد الدروس التي استفادها الامريكيون من حرب فيتنام هي ضرورة وضع الصحفيين تحت المراقبة المحكمة للجيش . بينما (عهدت فرنسا) اتخذت فرنسا قرارا عهدت بموجبه بعملية « فبركة » صورها مباشرة ل (م س ف ج) وهذه الأخيرة كانت تضعها مجاناً تحت تصرف الصحافة . بحيث اضطلعت ثلاثة فرق من المراسلين العسكريين بمرافقة الوحدات العسكرية على الجبهة بشكل مداوم مع تقديم حصيلة يومية من أسطرة الفيديو (ومن الصور الفوتوغرافية) في حوالي العشرين دقيقة ترسل مباشرة إلى الرياض حيث تخضع هناك لمراقبة السلطات العسكرية وهناك يتم فرزها بحيث ترسل الصور « البالغة السرية » والخاضعة للمراقبة العسكرية إلى قلعة « إفري » بينما يقترح ما أجيز من الصور على تلفزات العالم) للإشارة استحدثت العقيد مونغارشي بنية للتوزيع تحت إسم بنك التوثيق السمعي البصري موصولة مباشرة بألياف بصرية مع القنوات التلفزيونية (

بموازاة ذلك ينظم الجيش ومن حين لآخر زيارات إلى الجبهة تضم مجموعات تتمثل فيها أهم الأوساط الصحفية (بالطبع مع المراقبة والتوترات المعهودة في مثل هذه الزيارات المنظمة) تبقى الإشارة الى أن المخرجين السينمائيين الفرنسيين فيليب دويروكا وآلان كورتو تم اعتمادهم من قبل الجيش للتصوير . □

تعريب: محمد هشام

الأرشيف العسكري

زمن الحرب بدأت تتبلور عناصرها مع الحرب الهند - الصينية بحيث تم تنسيق سياسة تساهم فيها وسائل الاعلام وذلك بغاية تنوير الرأي العام الوطني بأهداف ومرامي جيشه هناك على الجبهة . وأيضاً تم إحداث تقليد لقاءات منتظمة مع الصحافة كل صباح لإطلاعها بمجريات الحرب ولتزويدها بالصور (فباستثناءات نادرة لم تكن هناك - وعلى الأقل في الجبهة - صور مصدرها مراسلون خاصون) .

وفي هذه الفترة أيضاً باشر « بيبير شوذروفر » شحد أولى أسلحته كـمخرج سينمائي عسكري . (كان برتبة ضابط مساعد)

والغريب أنه مقابل الكم الكبير من الوثائق الخاصة بحرب الهند - الصينية المحفوظة بقلعة

« إفري » لا نجد إلا النزر القليل عن حرب الجزائر « ذلك أن هذه الأخيرة لم تكن حرباً » وإنما « عمليات حفظ للامن وللتهدئة » وأيضاً لأن أكياساً كاملة من بكرات الأفلام « يحتمل أنها من تصوير الجيش » ضاعت وتبخرت « في تولوز بالخصوص » .

مع حرب الخليج وجدت (م س ف ج ECPA) نفسها إزاء وضعية جديدة تماماً: فالصورة بوسعها أن تشهد على الواقع وأن تثير تحاليل صحفية وبالتالي يطرح السؤال عن الخيانة التي يمكن أن ترتب وتوضع

قضايا النساء

والميثاق الوطني
لحقوق الإنسان

نعيمه بنواكريم



ع يعتبر اليوم العاشر من ديسمبر 1990 يوم الذكرى الثانية والاربعين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، غير ان هذا التاريخ قد أصبحت له دلالة خاصة في المغرب لانه أيضا تاريخ الاعلان عن الميثاق الوطني لحقوق الانسان ، تاريخ يجسد الاهمية القصوى التي أصبحت تحتلها هذه القضية في النضال الديمقراطي ببلادنا تاريخ « يعتبر محطة تاريخية لحركة حقوق الانسان في المغرب » كما جاء على لسان عبد الرحيم الجامعي عن جمعية هيئات المحامين بالمغرب يوم الاعلان عن الميثاق . لقد طرح الميثاق كمشروع مفتوح على الرأي العام لاغنائه بمقترحات ولناقشة مضامينه طيلة سنة كاملة ، وقد تشكلت لجنة تضم عضوين عن كل جمعية من الجمعيات الخمس التي أصدرته « للتعريف به والعمل على دعمه والانضمام اليه » كما ورد في بلاغ هذه اللجنة يوم 28 شتنبر 1990 وذلك « بإرساله للأحزاب السياسية الوطنية والمركزيات النقابية والمهنية والمنظمات النسائية وإلى الشخصيات المهتمة بحقوق الانسان ويعقد ندوات حوله في كل من الدار البيضاء ومراكش وفاس » (1)

في هذا الاطار ، وتجاولا مع هذا المشروع ، قامت عدة إطارات وفعاليات نسائية بالمساهمة في مناقشة وتقديم مقترحات لاغنائه خصوصا فيما يتعلق بالجزء الخاص بقضية النساء .



قضايا النساء

ـ الانطلاق في صياغة المدونة البديل من الاعلانات والمواثيق الدولية المقتنة لمبادئ حقوق الانسان ومن القيم الانسانية التقدمية التي راكمها تاريخ البشرية ، بالاعتماد بالموازاة على مبدأ الاجتهاد في قراءة الكتاب والسنة بشكل يتماشى مع روح العصر ويصبو نحو التقدم والتحرر ولا يتعارض مع مبادئ حقوق الانسان الكونية .

2- المطالبة بتعديل القوانين الاخرى على اساس الغاء كل الفصول التي تميز بين الجنسين .

3- المطالبة برفض مصادقة المغرب على مشروع القانون العربي الموحد للاحوال الشخصية .

لقد كان الامل كبيرا في ان تأخذ لجنة المتابعة بعين الاعتبار جل هذه الاراء والمقترحات و التي من المؤكد بأنها ليست الوحيدة التي قدمت لهذه اللجنة وما زاد من تفاءلنا الكلمة التي ألقاها رئيس هذه اللجنة قبيل الاعلان عن الميثاق وهي كالتالي: «لقد أولت اللجنة عنايتها البالغة واهتمامها الملحوظ لكل الملاحظات والمقترحات التي قدمت لها شفويا او من خلال المراسلة وحرصت على إدراجها جميعها ضمن مقتضيات الصيغة النهائية للميثاق الوطني لحقوق الانسان » .

غير اننا سنفاجئ بعد الاعلان عن الميثاق بان كل هذه المقترحات قد تم تجاهلها جملة وتفصيلا واحتفظ فقط بالصيغة التي تطالب الدولة بالتوقيع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي نحمد الله انه لم يتم اسقاطها هي بدورها خصوصا حين نجد في تصريح للسيد ابراهيم ياسين عن المنظمة المغربية لحقوق الانسان في حوار له مع مجلة « على الاقل » (3) ان الخلاف حول إلغاء عقوبة الاعدام وحقوق

او قانون الشغل او القانون المدني او القانون التجاري او قانون البورصة . . لكي تنسجم هذه القوانين من جهة مع ما يقره الدستور من مساواة بين الجنسين في الحقوق السياسية ومن جهة أخرى مع المواثيق الدولية .

4- العمل على الحجاز ميثاق وطني لحقوق النساء تساهم في بلورته كل الهيئات والفعاليات والقرى المختلفة في البلاد !! وفي نفس الاتجاه ، قالت السيدة نادية الهادي جوابا على سؤال طرحته عليها جريدة التضامن (2) وتم نشره في صفحاتها حول تقييمهما لمشروع الميثاق :

« . . . من المطلوب ان يضع مشروع الميثاق نقطة ضمن المهام المطروحة يحورها حول ضرورة النضال من أجل تغيير القوانين المغربية التي تكرس دونية المرأة والعمل على توعية المجتمع بحق المرأة في مساواتها بالرجال كإنسان له كامل الحقوق . فتحقيق هدف حمل الدولة على التوقيع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لا يعني أن مسألة المرأة قد وجدت حلها بل أن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة هدف يتعدى ذلك »

كما نجد في نفس العدد من جريدة التضامن مقالا # يقدم عدة مقترحات حول قضايا النساء لادماجها في نص الميثاق . فبالإضافة الى مطالبة الدولة بالمصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يقترح المقال إضافة العناصر التالية في الميثاق :

« 1- المطالبة بتغيير مدونة الاحوال الشخصية على اساس مبدئين : ـ اعتباره المرأة انسان كالرجل تكتمل اهليتها بمجرد بلوغها سن الرشد وبالتالي إسقاط مختلف أشكال الرقابة الممارسة عليها .

ولانه من الصعب علينا القيام بمجرد لكل هذه المقترحات التي توصلت بها لجنة المتابعة ، نظرا لعدم اطلاعنا على أغلبية ، سنكتفي بإبراز المقترحات التي قدمتها لجنة المرأة للجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع الرباط وما جاء من اقتراحات حول نفس الموضوع على صفحات العدد الثامن من جريدة «التضامن » .

بالنسبة إذا لمقترحات لجنة المرأة فقد ورد التنصيص على النحو التالي :

« - نظرا لوجود قوانين وتشريعات تعامل المرأة ككائن قاصر وك مواطن من الدرجة الثانية ونظرا لمظاهر الحيف والتمييز والاضطهاد الذي تعاني منه النساء في واقعهن اليومي فإننا نرى بانه من الضروري تخصيص فقرة خاصة بالنساء في الميثاق الوطني لحقوق الانسان متضمنة للعناصر التالية :

1- مطالبة الدولة بالمصادقة على جميع الاتفاقيات الدولية التي تقر بحقوق النساء وخاصة الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة .

2- العمل على تجسيد المساواة الفعلية بين الجنسين على أرض الواقع على كافة المستويات بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية المذكورة .

3- القيام بمراجعة شاملة لجميع التشريعات التي تشكل خرقا لحقوق النساء سواء المتعلقة منها بمدونة الاحوال الشخصية

التحركات النسائية بالمغرب

1990 - 1991

فاطمة داحل

شهدت الساحة الوطنية منذ

النصف الثاني من سنة

1990 الى الآن عدة تطورات

تؤشر على دخول المغرب الى منعطف

سياسي جديد يتميز بنهضة سواء

على مستوى القوى الحية بالبلاد او

على مستوى الشارع المغربي قد

يصعب الآن تحديد مسارها وأفاقها

والى اية درجة هي قادرة على تحقيق

شعاراتها

غير قابلة لاية تجزئة . »

نستخلص من هذه القراءة السريعة للميثاق بان موقعنا فيه كنساء جد محدود وبالتالي من الصعب ان يكون اساسا نظريا وأداة للتعبئة والتوحيد للنساء من أجل الدفاع عن حقوقهن مما يجعل امر التفكير في صياغة مشروع ميثاق وطني لحقوق النساء امرا واردا وربما ملحا لانه الكفيل من جهة بابرار كل مظاهر الخروقات التي تعاني منها النساء في المغرب واقتراح السبل الممكنة للنضال من أجلها ومن جهة أخرى سيكون مجالا لتلقي حوله كل النساء بمختلف مشاربهن وانتماءاتهن .

كما يبقى الامل واردا في ان يتم تعديل الميثاق في اتجاه ابراز القضايا التي تم تهميشها خصوصا حين نجد في تصريحات أعضاء لجنة المتابعة ان الميثاق لا يشكل سوى حد أدنى كما انه « لا يعتبر أحسن ميثاق أنزل للمغاربة » (4) وهو بالتالي قابل للتجديد والتعديل .



- (1) بلاغ لجنة المتابعة يوم 90/9/28
- (2) انظر العدد الثامن من جريدة التضامن.
- (3) انظر مقالا لنعيمة بنواكرم تحت عنوان "دفاعا عن المرأة ودعما للميثاق - العدد الثامن من جريدة التضامن.
- (4) أنظر العدد الثاني من مجلة « على الأقل » فبراير 91
- (5) جاء في تصريح الاستاذ النقيب عبد الرحمان بنعمرو عن الجمعية المغربية لحقوق الانسان يوم الاعلان عن الميثاق

المرأة (وربما حول عناصر أخرى) قد بقي واردا الى حدود الاسبوع الاخير من الاعلان عن الميثاق .

قد يقال بانه ليس بامكان الميثاق التفصيل في كل القضايا باعتباره يشكل فقط أداة للتعبئة والتوحيد . الا اننا نجد بان هناك قضايا قد تم التركيز عليها والتفصيل فيها دون أخرى كالقضايا المتعلقة بالحقوق السياسية وبعض الحقوق المدنية بينما اكتفى الميثاق بالاشارة وبشكل مختصر الى الحقوق الاخرى .

وقد يقال ايضا بان مطالبة الدولة بالتوقيع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يعتبر مطلباً متقدماً ومتضمناً لكل المطالب الاخرى الا اننا نجد في الميثاق نفسه اعترافاً بقصور هذه المطالبة حين يقول في ديباجته : « ان وضعية حقوق الانسان تظل محدودة التطبيق رغم تضمينها في الدساتير والقوانين ورغم التصديق على الاعلانات والمواثيق الدولية في غياب وسائل فعالة لحمايتها في الواقع » .

لا بد إذا من تحديد وسائل لحماية حقوق الانسان في الواقع غير ان هذا التحديد لا يمكنه ان يتم دون إبراز الجوانب الاساسية التي تتجسد فيها الخروقات التي يمكن ان تتعرض لها حقوق الانسان مما يجعل اختزال مطالب النساء في مطالبة الدولة على التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أمر غير كاف . لقد ساد إذن في صياغة الميثاق منطق الاولويات والقضايا الكبرى والصغرى والبحث عن صيغ الحد الأدنى في حين ان قضية حقوق الانسان من دون القضايا الاخرى لا تقبل هذه الحسابات لانها كل لا يتجزأ كما جاء في ديباجة الميثاق نفسه حين نقرأ : « ان الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية





التحركات النسائية

الانشطة الاجتماعية..

على مختلف مستوياته ؟ .

لجنة التنسيق

ان اهم حدث نسائي عرفته الساحة الوطنية في نهاية الثمانينات بروز لجنة التنسيق بين القطاعات النسائية لاجزاب المعارضة (الاتحاد الاشتراكي - منظمة العمل الديمقراطي الشعبي - حزب التقدم والاشتراكية ، حزب الاستقلال) التي تأسست من اجل دعم انتفاضة اطفال الحجارة وفي اتجاه تعزيز العمل الوجدوي الذي بدأت تتجه نحوه احزاب المعارضة على مختلف الواجهات وفي اتجاه اعطاء دفعة جديدة للنضال النسائي في المغرب . تميز نشاط هذه اللجنة بالكثافة في البداية حيث كانت تابع كل تطورات الانتفاضة الفلسطينية وتحرك في اتجاه دعم المرأة الفلسطينية باقامة مهرجانات خطابية او فنية تكللت كلها بالنجاح للاقبال الذي عرفته من طرف فئات واسعة من الناس .

غير انه منذ ما يقرب من السنتين لم نعد نسمع عن هذه اللجنة اي نشاط يذكر وحسب الاصدقاء فرما انها قد عرفت نوعا من الركود والجمود نتيجة انتقال اعمالها الى دراسة قضايا النساء على المستوى الوطني المحلي !

وهنا يطرح التساؤل حول العوامل والاسباب التي كانت وراء « انطفائها » في الوقت الذي قطع فيه العمل الوجدوي بين احزاب المعارضة اشواطاً جديداً هامة ..

نحن نعلم بان هناك جمعيتين نسائيتين في المغرب (الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب واتحاد العمل النسائي) وقطاعات نسائية في الاحزاب (القطاع النسائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ومنظمة المرأة الاستقلالية والقطاع النسائي لحزب التقدم والاشتراكية) بالإضافة الى لجان المرأة في النقابات وفي جمعيات حقوقية وثقافية وإلى مجموعة البحث التي تصدر سلسلة «مقاربات»

فكيف تفاعلت اذن هذه الاطارات مع الواقع الجديد الذي تشهده الساحة المغربية ؟ وكيف ابرزت شرطها الخاص للشعب المغربي

ولكنها مرحلة مليئة بالوعود ومتسمة بالحيوية ويتجاوز فترة الجمود والفتور التي طبعت الساحة السياسية في المغرب مدة من الزمن .

ان ما يميز المرحلة ايضا ، اتجاه القوى الديمقراطية نحو التنسيق والعمل الوجدوي سواء على مستوى الاحزاب (مكاتبها السياسية) او على مستوى الشبيبة (..) او على مستوى النقابات والجمعيات الحقوقية في اتجاه تأسيس كتلة وطنية موحدة في شعاراتها وحركاتها داخل المجتمع .

ما هو اذن موقع النساء امام كل هذه التطورات السريعة التي يشهدها المغرب في الفترة الاخيرة ؟

حين نتحدث عن النساء فنحن نعني الاطارات النسائية التي تنتمي الى كتلة المعارضة في المغرب وإلى الفعاليات النسائية المهمة بقضية النساء التي برزت عبر الكتابة او عبر التحقيقات الصحفية او عبر



نترك اذن الاجابة عن هذا السؤال لصاحبات التجربة لان هدفنا بالاساس هو جرد التحركات النسائية دون الغوص في البحث والتحليل .

ماذا إذن عن الجمعيات النسائية ؟

اتحاد العمل النسائي

لقد شهد شهر مارس 1990 انعقاد المؤتمر الوطني الثاني لاتحاد العمل النسائي وقد تميز هذا المؤتمر بحدثين هامين :

- انضمام مجموعة لا بأس بها من النساء المستقلات الى الاتحاد .
- وتغيير هام في القانون الاساسي للجمعية وبالاخص في بعض البنود التي كانت تبرز تبعية الاتحاد الى منظمة العمل الديمقراطي الشعبي وقد كان هذا التغيير يصبو الى تعميق استقلال الاتحاد عن هذه المنظمة (1)

فما هو الجديد في عمل الاتحاد بعد مؤتمر الوطني الثاني الملىء بالوعود والتميز بالحيوية ؟

ان أي متتبع بسيط لما يجري في الساحة الوطنية سيلمس غياب فعلي لهذا الاطار كقوة نسائية لها خصوصية ولها فعالية في الصراع الاجتماعي اللهم بعض المهرجانات الخطابية او البيانات الصادرة عن مكتبه التنفيذي او عن المجلس الوطني للاتحاد حيث يهيمن الخطاب السياسي ويغيب الحديث عن وضعية النساء وقضاياهن بشكل ملحوظ عدا بعض الاشارات التي تأتي على الهامش كنوع من التنبيه للمتتبع على أن هذه الأنشطة من تنظيم اطار نسائي وأن هذه البيانات من اصدار جمعية نسائية ، لان بدون هذه الاشارات البسيطة لن يكون هذا الخطاب

سوى اعادة حرفية ونسخة طبق الاصل للمواقف السياسية لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي من مجموعة من القضايا المحلية والعربية والدولية (2)

الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب

لا بد من الاشارة اولا بأن هذه الجمعية قد تأسست بمبادرة من مناضلات حزب التقدم والاشتراكية سنة 1985 وقد انعقد مؤتمرها الوطني الاول يوم 23 - 24 / 12 / 89 تحت شعار : « معا من أجل المساواة والحياة الكريمة » أعطى ديناميكية جديدة للجمعية التي كانت شبه مجهولة على الصعيد الوطني ، وربما قد تنبّهت صاحبات التجربة الى هذا الامر فركزن بالتالي في الفترة الاخيرة على الجانب الاعلامي حيث حاولن نشر بيان تهن في مختلف المنابر الصحفية بعد أن كن يكتفين بنشرها على صفحات جريدة البيان أو جريدة « نساء » . وهكذا يصدر عن المكتب الوطني للجمعية بلاغين الاول في 20 / 4 / 90 حيث نددت فيه الجمعية باشتراط موافقة الزوج لحصول المرأة على جواز السفر وفي الثاني الذي صدر بتاريخ 11 / 5 / 90 وهو عبارة عن رسالة مفتوحة الى الوزير الاول بخصوص تصريحات وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية (3) حيث عبرت الجمعية عن قلقها ازاء هذه التصريحات التي مست مكتسبات النساء في المغرب وتنكرت لحقوقهن الدستورية . كما نظمت الجمعية خلال 8-9 / 6 / 1990 مائدة مستديرة حول موضوع « موقع النساء في النظام التعليمي بالمغرب » .

لكن نشاط هذه الجمعية يبقى بدوره محدودا وبعبدا عن أي تأثير فعلي على مسار الحركة الجماهيرية لاعتبارات نترك أيضا لصاحبات التجربة مسألة التأمل

والتفكير فيها .

منظمة المرأة الاستقلالية

ان ما يميز نشاط منظمة المرأة الاستقلالية في الفترة الاخيرة (إن لم نقل منذ تأسيسها) التفتيب المطلق لقضية النساء في بياناتها وأنشطتها الاشعاعية فحين نتأمل - على سبيل المثال - الندوة الوطنية السابعة للمرأة الاستقلالية التي نظمتها هذه المنظمة في الفترة الاخيرة تحت شعار « حقوق الانسان بالمغرب » سنجد بأن جل المتدخلين في الندوة هم رجال بل ان احدى المداخلات قد تذكرت موضوع الطفل وعلاقته بمسألة حقوق الانسان في هذه المناسبة دون أن يتم الانتباه في هذا الاطار النسائي الى أن المسألة النسائية تدخل بدورها في جوهر قضية حقوق الانسان !!

بل أننا لم نجد من خلال متابعتنا لأشغال الندوة عبر التغطية التي قامت بها جريدة العلم للندوة (العلم : 90/12/5) كلمة المرأة سوى حين يتم التفوه باسم منظمة المرأة الاستقلالية من طرف بعض المتدخلين كما نجد بأن جل البيانات الصادرة عن هذه المنظمة تتعلق دائما بقضايا عامة لا وجود لقضية النساء فيها (4) .

مختلفات

شهد شهر مارس 1990 صدور « 8 مارس » في حلة جديدة « على شكل مجلة » بعد غياب طويل تجاوز السنة ولكنها اختفت من جديد بعد صدور العدد الاول منها ، لاسباب لم يتم توضيحها من طرف هيئة تحرير المجلة (أو الجريدة) .

كما تشهد الجمعيات الشقافية والحقوقية والنقابات أنشطة مختلفة للجان المرأة بها إلا أنها لم ترتق بعد الى مستوى





التحركات النسائية

هاما من النساء المستقلات. غير أنها عرفت الاخفاق في تحقيق هدفها المنشود وذلك لاعتبارات عديدة منها :

- اختلاف وجهات النظر حول تحديد طبيعة الاطار الموحد الذي سيحقق شعارات المبادرة

- استمرار الحسابات السياسية الضيقة بين الفعاليات المساهمة في هذه المبادرة .
- انعدام الجرأة والشجاعة عند البعض الاخر في تحديد موقف واضح منها وتنصلها من تحمل مسؤوليتها اتجاه هذا المشروع بسلكها لسياسة الهروب والتجاهل.

ماذا اذن عن القطاع النسائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ؟ وماذا عن الفعاليات النسائية المستقلة والمشتقة في عدة واجهات دون حضور متميز لهن في العمل النسائي ؟

قد تشكل كلا المجموعتين اتجاهين مختلفين ومتباعدين من حيث التجربة النسائية ومن حيث القناعة بقضية النساء ولكن يصح فيهن رأي السيدة jytte thorbk من الدفارك وهي رئيسة للعصبة النسائية الدفارية حيث قالت :

« عندما تلتزم النساء في موازين القوى، تصبح السياسة النسائية لا مربية (وهذا الامر ينطبق على نساء الاتحاد الاشتراكي وكل المتحزبات*) ولكن عندما يرفضن ذلك الالتزام فهن اللواتي يصبحن لامرئيات (وينطبق الامر هنا على المناضلات النسائيات المستقلات).*(5)

ينبغي الاشارة في الاخير الى انه مع اندلاع حرب الخليج عرف العمل النسائي ديناميكية هامة ، فقد اعيدت الحياة من جديد الى لجنة التنسيق بين القطاعات

النسائية لأحزاب المعارضة التي اصدرت عدة بيانات تضامينة مع الشعب العراقي ونظمت اعتصاما نسائيا بالرباط ، كما اتجهت الاطارات النسائية ولجان المرأة مع مختلف الاطارات الثقافية والحقوقية والنقابية الى التنسيق حيث نظمت هذه الاخيرة اعتصاما نسائيا بالدار البيضاء ، الا أن ما يطبع جل هذه التحركات هو انعدام تعبئة واسعة وسط النساء جعل جل الاعتصامات النسائية للتضامن مع الشعب العراقي لا تشهد سوى حضور قليل للنساء كما غاب الصوت النسائي المتميز في جل البيانات الصادرة عن هذه التظاهرات أو عن لجان التنسيق ، كما أن آفاق هذا التحرك وهذا التنسيق تبقى مبهمه لانه لم يعلن أولا عن نفسه عبر برنامج واضح يمكن الاعتماد عليه في تحديد مسار هذه التجربة وكيفية اتساعها وايجاد تجارب معها ، وثانيا لانه جاء كرد فعل عن واقع خاص شهدته الساحة العربية والدولية وبالتالي يعيد نفس التجربة لجنة التنسيق بين القطاعات النسائية لأحزاب المعارضة التي جاءت على اثر انطلاق الانتفاضة الفلسطينية ، والتي توقف نشاطها بعد ان سجلت نوعا من الدعم المعنوي لهذه الانتفاضة وعرفت الجمود حين حاولت معالجة القضايا النسائية المحلية .

هكذا اذن نجد بأن العمل النسائي في المغرب لازال يعرف عدة تعثرات في الوقت الذي تعرف فيه الحركة النسائية على العصيد المغربي (في الجزائر وتونس بالخصوص) مدا ملحوظا فرض وجوده على الساحة السياسية المغربية .

ولا يمكننا الهروب من مواجهة الذات باسقاط المسؤولية فقط على تعقيدات الواقع المغربي أو على سياسة التهميش التي تعرفها قضية النساء على كافة المستويات

ترك اي اثر هام على الساحة الوطنية او في برامج هذه الجمعيات .

تجدر الاشارة أيضا الى العمل المستمر لمجموعة البحث « مقاريات » التي وازميت وبشكل منتظم على اصدار كتب متعلقة بقضايا نسائية من إنجاز المجموعة .
فبعد: « ملامح نسائية » (سنة 87) و « امرأة موزعة » (88) و « المرأة والسلط » (90) تم اصدار كتاب جديد حول « الجسد الانثوي » (91) وهي الآن بصدد إنجاز كتاب خامس حول العلاقة الزوجية (lecouple) .

لا يفوتنا في هذا الجرد السريع لاهم التحركات النسائية الحديث عن المبادرة الصامتة التي قامت بها مجموعة من الفعاليات النسائية ذات الانتماءات السياسية والنقابية المختلفة في محاولة للبحث والتفكير الجماعي من جهة عن شكل ارقى للعمل النسائي الموحد يكون قادرا على استيعاب كل الفعاليات النسائية على مختلف انتماءاتها ومن جهة أخرى يرتقي بالنضال النسائي في المغرب الى أن يصبح قوة جماهيرية فاعلة في الساحة السياسية يتجاوز من خلالها العمل النسائي الواجهة الثقافية والاجتماعية لينتقل الى الواجهة النضالية المطالبة ، وقد تميزت هذه المبادرة بعدم انحصارها في المناضلات الحزبيات بل أنها ضمت عددا

ظاهرة

الخادمة

عائشة إفراك

دخلت الى قاعة الاساتذة ، شاحبة الوجه يبدو في عينيها حزن عميق
ذاهلة وغير منتبهة الى تحيتي الصباحية .
سألتها بفضول : "ياك لباس ؟"

اجابت وقد ازداد عبوسها : "لقد ذهبت الخادمة لزيارة اهلها في البادية ولم تعد!
منذ ان عينت في سلك التدريس انتبهت الى الحديث المستمر عن الخادومات بين
زميلاتي في العمل وقد كان هذا الامر يثير تقززي لانني اعتبرته كلاما يدخل
في اطار التبجح الذي يطبع سلوك بعض النساء او ناتجا عن ضيق عالم هؤلاء
الزميلات لدرجة انحصار اهتمامهن في الحديث عن الخادومات والمتابعة اليومية
لاخبارهن و سلوكاتهن .

وجعلها العائق الوحيد أمام حركة نسائية
قادرة على صيانة مكتسبات النساء
وتحقيق مطالبهن .

إن محنتنا تتجسد بالاساس في
عقليتنا الحزبية الضيقة وفي نفسنا القصير
وفي غياب التعامل النقدي مع تجاربنا وفي
محاولات الانقضاء التي نمارسها كنساء على
بعضنا البعض □

(1) انظر القانون الاساسي لاتحاد
العمل النسائي قبل تعديله في المؤتمر
الوطني الثاني للاتحاد .
(2) انظر البيان الاخير الصادر عن
المجلس الوطني للاتحاد قبل اندلاع الحرب
والذي يتناول فيه ازمة الخليج والقضية
الفلسطينية .

(3) تصريح وزير الاوقاف والشؤون
الاسلامية خلال الدروس الحسنية الرمضانية
في شهر رمضان الماضي .

(4) أنظر اعداد « العلم »
91/1/5 ، 90/12/5 ، 90/10/7

(5) انظر كتاب ؟ - fini le femi-
nisme لجيزيل حليمي (83) « si les
femmes s'engagent dans le rap-
port de forces la politique femi-
niste devient non visible mais si
elle refusent de s'engager ce
sont elles qui deviennent invis-
bles

* القوسين من عندي



الخادمة



الا انني لم اكن اتصور ان تصل اهمية الخادمة لدى بعض الاسر لدرجة تصبح معها مأساة بالنسبة لمن فقدت خادمتها كما هو الشأن بالنسبة لزميلتي التي استرسلت : "انهن غادرات.. فلو نبهتني بضعة ايام قبل سفرها بانها تعود لكننت على الاقل تدبرت امري ولما وجدت نفسي في هذه الورطة !"

ان ما يشير في الامر اننا نجد الحديث عن الخادومات منتشر وسط عدد كبير من النساء بمختلف مواقعهن الوظيفية والاجتماعية، كما يطبعه دائما نوعا من التدمير والشكوى مما يدفعنا الى التساؤل اولا عن مدى مشروعية الكلام عن التضرر من عمل الخادومات لدى هؤلاء النساء . وهل يمكن اعتباره حديث مضطهدة متجبرة عن مضطهدة متمردة ؟ ام هناك بالفعل عوامل واسباب تخلف نوعا من النزاع بين المشغلين والخادومات يتسبب في اصطدام مستمر بينهما . كما ان هذه الظاهرة تدفعنا الى طرح سؤال على الهامش [باعتبار ان الاجابة عنه ليست هدف تحقيقنا هذا] لماذا نجد في الغالب النساء هن - من يتحدث عن الخادومات وعن مشاكلهن بينما هذا الحديث شبه منعدم في وسط الرجال ؟

لقد سبق لعدة تحقيقات تناول موضوع الخادمة ولكنها انحصرت في الحديث عن وضعيتها الاجتماعية والنفسية وواقع

على الحد الادنى من الحماية القانونية والضمان الاجتماعي يحميها من كل التجاوزات التي يمكن ان تلحق بحقوقها . لذا سنحاول من خلال تحقيقنا هذا الانصات الى الطرفين معا للكشف من جهة عن العوامل والاسباب التي كانت وراء تشغيل الخادمة لدى فئة واسعة

الاضطهاد والاستغلال الذي تعاني منه نتيجة غياب اعتراف قانوني واجتماعي بعملها كعمل مأجور ، منطلقة من حكم مسبق على ان الخادمة هي الطرف المتضرر والمستغل في عملها وعلى ان الطرف الاخر [المشغل او المشغلة] هو بالضرورة المستغل والمضطهد لكونه يستخدم مواطنة لا تتوفر



من الناس تتعدى بكثير المسورين منهم ، ومن جهة أخرى ، محاولة ملامسة طبيعة وخلفيات المشاكل المتعددة بين الخادmates والمشغلين .

لماذا اللجوء الى الخادمة ؟

لقد طرح هذا السؤال على مجموعة من النساء والرجال غير ان معظم الاجابات جاءت من النساء [المذكور نادرا ماتكون لهم علاقة مباشرة بالخادمة] وكانت كالتالي :

ل.ب 30 سنة موظفة " .. ان عملي يتطلب مني تسع ساعات في اليوم ، هذا اذا أضفنا ساعة او ساعتين اشتغلنهما في البيت لتحسين مردوديتي في العمل وقد يتطلب الامر غالبا عطفتي الاسبوعية لذلك فاعتنائي بشؤون البيت امر غير ممكن ولذلك تصبح الخادمة امر ضروري وملح ..

عدم امكانية التوفيق بين العمل المنزلي والعمل خارج البيت يعتبر اذن من ضمن الاسباب الرئيسية التي تدفع مجموعة من النساء الموظفات الى الالتجاء الى مساعدة الخادمة .

اما و.ز 50 سنة وربة بيت [عاطلة] فتقول: " انني رغم الاستعانة بالخادمة لاعرف الراحة منذ تزوجت وانجبت ، فماذا لو استغنيت عن عملها ؟ .. " هناك اذن العبء الثقيل للعمل المنزلي الذي يتجاوز طاقات النساء سواء كن يشتغلن خارج البيت ام لا وبالتالي فمساعدة الخادمة تصبح ضرورة قصوى لتخفيف هذا العبء على صاحبة البيت .

" احتاج الى خادمة لمساعدتي في البيت لكي تتاح لي الفرصة للمطالعة وللقيام باعمال اخرى كالمشاركة في أنشطة

متنوعة " أ.و 39 سنة استاذة .

تاتي الحاجة هنا الى الخادمة في اطار الحاجة الى استغلال الوقت الثالث للمشغلة للاهتمام بامور تهمها .
أو " .. لكسب الوقت للاعتناء بنفسي والاهتمام بزوجي .. " كما تقول م. 32 سنة استاذة .

قد يكون ايضا لتشغيل الخادمة اسباب اخرى تتجاوز عبء العمل المنزلي والارهاق الذي يسببه ، نلجدها في الشهادات التالية حيث تقول ل.ب :

" زوجي بطبعه رجل كسول حين يتعلق الامر بالعمل المنزلي مما يشكل مصدر استنزاف دائم لي ، لانني ارفض تحمل مسؤولية البيت وحدي مادامنا نققسم المسؤوليات الاخرى بشكل متساو . فكان الحل هو اللجوء الى الخادمة . "

اما و.ز فتقول : " ان غياب الخادمة يتسبب لي في مشاكل عديدة ، من جهة مع زوجي الذي لايفكر اطلاقا في مساعدتي بل يشترط ان يجد طعامه جاهزا في وقته والبيت مرتبا وملابسه نظيفة .. ومن جهة اخرى تندهور علاقتي بالاطفال لانني اضطر لارغامهم [خصوصا البنات] على مديد المساعدة ويؤدي رفضهن الى نزاعات حادة لانهن متابعات بواجبات مدرسية او لان لهن رغبة في اللعب او مشاهدة التلفزة . "

للخادمة اذن دور حيوي في خلق نوع من التوازن النفسي داخل الاسرة حيث ان القاء العبء على فرد واحد في الاسرة [وغالبا ما تكون المرأة] يؤدي الى تظلم هذه الاخيرة وتوتر اعصابها فينتج عن ذلك مشاحنات متزايدة بين افراد الاسرة .

لماذا العمل في البيوت ؟

اما الطرف الاخر ، الخادmates ، فقد جاءت اجابتهن حين سئلن عن سبب اشتغالهن في البيوت كالتالي :
" محتاجة الى المال لاعول اخوتي " س. طفلة عمرها 10 سنوات .
" تزوجت برجل فقير ، فخرجت للعمل في البيوت لمساعدته " ه. 60 سنة .
" احتاج الى المال لاقتناء الملابس والة للخيطة قد تساعدني في تحسين وضعي المادي " خ 19 سنة .

الفقر والحاجة اذن من الدوافع الرئيسية لمجموعة من النساء للاشتغال في البيوت كما هناك ايضا الافتقار الى مؤهلات مهنية تسمح لهن بالقيام بعمل اخر فاغلب المستجويات اميات او انقطعن عن الدراسة في وقت جد مبكر .

اما د. 40 سنة فهي تفضل العمل في البيوت على أي عمل اخر ، وفي هذا الاطار تقول : " .. قد سبق لي ان اشتغلت في معمل للميرون ومطابخ حيث كانت مصاريف الطعام والنقل من اجرتي بينما العمل في البيوت يوفر لك الملابس والماكل والحمام على حساب المشغلين .. "

للمطرفين اذن من خلال كل هذه الشهادات ظروف قوية واسباب ملحة تجعله يحتاج الى الطرف الاخر ، فماهي اذن طبيعة العلاقة التي تجمع بين المشغل [لة] من جهة والخادمة من جهة اخرى ؟

طبيعة العلاقة بين المشغل [ة] والخادمة ..

اتسم الحديث عن هذا الموضوع لدى اغلب المستجويات [سواء كن مشغلات او





الخادمة

، واحترم حقها في الراحة ايام العطل الرسمية ويوم عطلة كل اسبوع مؤدى عنها وان يطيع سلوكنا معها [انا وزوجي] نوع من الاحترام، هذا اذا اضفنا الهدايا التي نقدمها لها من حين لآخر بمناسبة او بدون مناسبة سواء كانت هدايا نقدية او على شكل ملابس اقتنيها لها .. هذا ما كان يطيع علاقتي مع كل الخادومات اللواتي سبق ان اشتغلن عندي ولكنني وللأسف اجدها بالمقابل تحاول استغلالني ، فهناك من تسرق المواد الغذائية لدرجة تضاعف معها مصروف البيت وهناك من اضبطها وهي تعامل ابني الرضيع بوحشية تصل احيانا الى ضربه او ارعابه لاسباب تافهة ، هذا اذا اضفنا اهمالهن لواجبهن في الاعتناء بنظافة البيت وتدبير اموره ، .. لقد احترت بالفعل كيف ساجدد تعاملني معهن ! ... »

هـ - في المقابل تقول
هـ 56 سنة خادمة : «
استيقظ في السادسة صباحا لاهي، طعام الفطور. بعد مغادرة الجميع للبيت. على الساعة السابعة والنصف اقوم باعادة ترتيب غرف النوم والصالون والحمام واجمع كل الملابس المتسخة ، ثم اتجه الى المطبخ لكي اغسل الاواني واهيء طعام الغذاء . في الثانية عشرة يكون طعام الغداء جاهزا .. وفي الثانية زوالا اهبي لهم الشاي قبل اتجاءهم الى العمل فابدأ في

والخادمة علاقة مطبوعة بالحميمية الى جانب اللامساواة التي تشكل جوهرها الرئيسي ويزودها كل ذلك بشحنة انفعالية وعاطفية قابلة للانفجار ..

قد يبدو لنا من خلال هذا الاستشهاد ان الاحتكاك القريب للخادمة بمشغليها يصبح منيعا للاصطدام المستمر والمباشر نظرا لاطلاعها على كل القضايا الحميمة للأسرة واحتكاكها بمشاكلها واصطدامها المباشر بالفارق الطبقي ولكن من خلال تصريحات بعض المشغلات وبعض الخادومات تبرز لنا عوامل اخرى قد تكون اكثر تعقيدا من ذلك وفي هذا الاطار تقول لنا زوج 32 سنة طبيببة :

« .. لقد كنت حريصة على ان ادفع للخادمة اجرا مناسباً واحدد لها ساعات العمل

خادومات] بمرارة يتخللها في الغالب شعور بالحق والكرامية اذ ان احدي المشغلات وهي « متفرنسة » كانت تنعت الخادومات بـ Les mauvaises بدل Les bonnes [كما يسمونهن باللغة الفرنسية] وفي المقابل نجد الخادومات يتحدثن بالم وتدمر عن عملهن : « .. حين افكر في الامر ، اجيش بالبكاء واشعر بالغربة واعتقد انني ان هاجرت الى بلاد بعيدة لن اشتاق الى احد هنا « خادمة صغيرة في السن .

فما هو اذن مرجع هذا التشنج الذي يطبع العلاقة بين المشغلة والخادمة ؟

تقول الباحثة فاطمة المرينسي # ... تختلف العلاقة ذات الطابع البارد التي يربطها مدير معمل بالعامل في المعمل عن العلاقة الجد حميمية بين نفس المدير وخادمتيه . فالخادمة تنظف الملابس الداخلية وتحمل الفطور حتى الفراش وتسلم المنشقة في الحمام . فالعلاقة بين السيد



تنظيف الملابس ثم اكوي الملابس التي تحتاج الى الكي وارتبها في الدولاب .. في الخامسة اهيء لهم القهوة و رغيف أو بغير ثم ابدأ في تحضير طعام العشاء ونام على الساعة الحادية عشرة اذا لم يكن هناك ضيوف اما اذا كان هناك زوار انام جد متأخرة بعد ان ارتب البيت واغسل الاواني حتى اتفادى عتاب ربة البيت القاسي .. « اما د . 15 سن . خادمة فتقول : « .. انهم يضربونني بلاسبب ، يشهرونني بلاسبب يعطيك الضرر يعطيك الكونصر .. اخاف كثيرا من صاحبة البيت لدرجة اراها كل يوم في منامي كالكابوس تحاول ان تقتلني .. »

يظهر لنا من هذه الشهادات ان كلا الطرفين متضرر ولكل منهما اسبابه المعقولة والموضوعية فالعلاقة بينهما غالبا ما يطبعها الصراع وذلك لان الخادمة تختزل تدمرها وحقدتها على واقعها المزري في علاقتها بمشغليها وتسقط عليهم كل اسباب معاناتها وبالتالي لا تتردد في إلحاق الضرر بهم [وان كان تعاملهم معها انسانيا بالسرقه او اتلاف الممتلكات او ضرب الاطفال . بينما ترى المشغلة في الخادمة الحل السحري الذي سيعفيها من كل التزامات العمل المنزلي وتربية الاطفال وبالتالي تجدد نفسها حانقة على هذه الاخيرة ان لم تستجب لكل اوامرها [وان كانت هذه الاوامر تفوق طاقة الخادمة خصوصا ان كانت صغيرة السن [او حين تغادر المنزل دون سابق انذار فتصب عليها غضبها وتنتقم منها باساليب مختلفة قد تصل الى الضرب والاهانة وتلفيق تهمة لها ..

كيف يمكن تجاوز هذه العلاقة المتوترة؟

هل هناك اذن امكانية لتجاوز هذا

الواقع وتحديد علاقات جديدة بين المشغلين والخادمة مبنية على احترام حقوق وواجبات كلا الطرفين مادام الاشتغال في البيوت ظاهرة لا يمكن الاستغناء عنها في الظرف الراهن لانها لازالت وحسب الشهادات السابقة امرا ضروريا بالنسبة لكلا الطرفين . فخرج المرأة الى العمل لم يوازيه تغيير في العقلية التي ترى بان العمل المنزلي وتربية الاطفال مسؤولية ملقاة على عاتقها وحدها وبالتالي فان انعدام المشاركة في تحمل هذه المسؤولية داخل الاسر من طرف الذكور يشغل كاهل هذه الاخيرة وتصبح الخادمة بالتالي حلا توفيقيا .

كما ان انتشار الامية وسط عدد هائل من النساء وانعدام مؤهلات اخرى لدى فئة عديدة منهن والفقر المدقع الذي تعاني منه فئة واسعة من الشعب المغربي يدفع مجموعة كبيرة من النساء الى الاشتغال في البيوت .

اذن مادام هناك واقع لازال يعيد انتاج هذه الظاهرة فكيف يمكن تجاوز حالة الحرب الباردة التي تطبع علاقة الخادمة برباب البيت ؟

تقول لنا و . خادمة ، في هذا الاطار « لا بد من وضع قانون يحمي الخادمة من اولياء امرها من جهة الذين لا يهمهم سوى الحصول على اجرتها اخر كل شهر ومن جهة اخرى حمايتها من تجاوزات صاحبة البيت الذي تشتغل فيه .. » اما ح 56 سنة خادمة فتقول : « لا بد من صياغة قانون يحمينا .. لكي يفهم الجميع اننا بشر مثلهم .. كما يجب ان يتم الدفاع عنا في التلفزة والراديو لكي يسمع الكل ويبدأ في احترام الخادومات .. »

بينما ف 10 سنوات وهي خادمة ايضا

فهي تطالب بقانون يمنع تشغيل الاطفال « .. لان العمل حمل اكبر من قدراتهم .. البنات الصغيرات يجب ان يتعلمن القراءة والكتابة لكي يستطعن اتقان فن الحديث !! » .

بالمقابل ياتي تصريح ل . ب [مشغلة [ليصب في نفس اتجاه التصريحات السابقة « .. ان عقد عمل يحدد بشكل واضح ومدقق حقوق وواجبات كلا الطرفين سيخلق نوعا من الثقة والاطمئنان والاستقرار لديهما مادام كلاهما لن يتعامل وفق نزواته وانفعالاته ولكن انطلاقا مما يليه عليه القانون وينود العقد .. فالقانون سيربني انا شخصا من ذلك الاحساس بالذنب في انني استغل الخادمة او الاحساس ب « الشتمة » على انها استغلت تعاملتي الانساني معها للاحاق الضرر بي .. »

كما يظهر من هذه الشهادات كلا الطرفين [المشغلة والخادمة] يعتبران تقنين هذه الظاهرة حصانة للجميع كما انه ينظم العلاقة بينهما ويرسم حدود الحق والواجب . وفي الوقت الذي نقر فيه بالاهمية القصوى لوجود مثل هذا القانون ، يظل السعي الحثيث لتحقيقه على ارض الواقع هدفا يخدم مجمل الاطراف المعنية. □

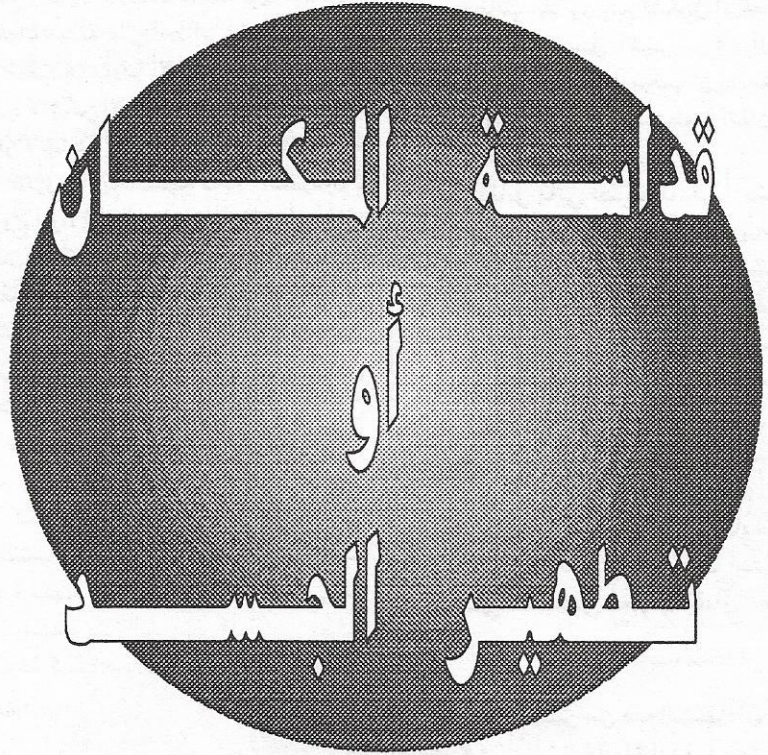
السلوك الجنسي في مجتمع اسلامي
راسمالي تبعي ص: 14

الشيء الذي سيرر على الأقل بعض التوجهات السلوكية لدى شرائح اجتماعية معينة والتي قد يكون سياقها العام متناقضا بشكل جذري مع المستوى الحضاري المنشود أو المحقق بشكل أو بآخر. حيث يحدث في بعض الحالات أن تعايش هذه الفئة الاجتماعية وضعين مختلفين [تفكير اسطوري وعصري] في آن واحد ، دون أن تلمس أو تحس بالتعارض والتناقض بينهما . الامر الذي يبرر افتراض هذا البحث في شكل تساؤل فرعي : كيف يمكن قبول بعض مظاهر التفكير الاسطوري داخل مجتمع تشدد وتيرة تحضره وتدينه ، بشكل سريع ومطرد ؟ ذلك ما سنلمسه من خلال مجال المعاينة في " حما بوسملال " بنواحي مدينة تطوان شمال المغرب .

وصف المكان

تقع " حما بوسملال " بقرية بوسملال التي تبعد باربعة كيلومترات عن مدينة تطوان والواقعة باراضي قبيلة بني حزمز وقد اشرفت على المدينة من الناحية الشمالية ضاربة بصدر جبل غرغيز وسواده المعتد بياضا ناصعا ، شأنها في ذلك شأن قريتي " كيتان " وبني صالح . وقد اشتهرت بوسملال بمائها الزلال العذب المتدفق من بطون الجبال عبر السواقي والعيون المتفجرة التي تغطي المساحات الارضية القريبة منها كقرية « بوعنان » هذه الاخيرة لاتقل عنها شهرة في جودة مائها ونقاء هوائها .

اما سكان " بوسملال " فهم غالبا من اهل جبالة. وصل تعدادهم حسب الاحصاءات الرسمية ايام الحماية الاسبانية سنة 1934 الى 7.345 نسمة اما في سنة 1971 فاننا لانعثر الا على 1434 أسرة موزعة على مجموع قبيلة بني حزمز وبالرغم من وجود بعض اشكال المدينة



محمد المرجان

استاذ وباحث اجتماعي

منطلق هذا البحث - الوصفي - يتركز في مسألة مدى أهمية دور

الانماط الثقافية في تشكيل القدسي ومحورته ، حول اشخاص او

اماكن تتميز بوظائف اجتماعية ونفسية قد يكون التماسها ضروري

لدي مجموعة من الافراد . ولعل تاريخ القدسي ومكانته في المخيلة المغربية او

العربية بوجه عام يحتاج الى الكثير من الدراسات الانثربولوجية ،

والسوسيولوجية [التي قد تساهم في تعرية وتوضيح مجالات التبادل

والتقاطع بين الرمزي والواقعي . ومدى انعكاساتهما داخل الحقل الثقافي العام

[أي بشقيه العالمي والشعبي]

ع

تجرد المقدمة الزائرة من كل ثيابها، ثم تفسخ خصلات شعرها ان كان طويلا، لتعومها في ماء الغدير، ثم تدهن رأسها بالحناء الممزوجة بعود النوار

- تخرج الزائرة من الغدير - امام كل الفضوليين - فتأخذ «المقدمة» بيدها وهي موقدة لشمعة صغيرة ثم تذهب بها الى مغارة مجاورة مرددة اهازيج عرس موهوم ، وهناك تطلب من الزائرة ان تخلع « ثيابها » لترميها في الغدير طالبة منها اصاخة السمع "لغالها" - السهم - فاذا سمعت المرأة زغاريد فمعنى ذلك قرب حصول الزواج واذا سمعت صراخ حفل او اناته ، معناه قرب الولادة.

- بعد خروجها من المغارة - شبه عارية - ينتقل الامر الى مستوى التطهير عن طريق الدم ، فتقدم الزائرة الذبيحة للمقدمة ، التي ترش الدم على كل الانحاء التي مرت عليها الزائرة ، وهي مستغرقة في جذبة من الهلوسة او « التخشيع » ، الكلامية تراقف عادة بجحوظ العينين ورغوة اللعاب.

- ولاتعود الزائرة الى وضعها الطبيعي الا بعد استرخاء المقدمة وانتهاء جذبتها ، حيث تهنئها بقرب المراد .

- وليس غريبا - في هذا الجو الاسطوري - ان تجتمع كل مواد الطبيعة الماء الحجر ، اغصان الشجر .. لمقاومة الاخفاقات الاجتماعية للزائرة ، مع محاولة هذه الاخيرة التخلص من ادران الشر عند رميها للتبان في الغدير. الا ان هذا الوصف الاول لا يعطينا من قراءات محتملة لا نلتبس منها تغييرا للنمط القدسي الكامن في ثقافة الافراد بل محاولة للاحاطة بحديثات هذه السلوكيات الدفاعية ضد التحولات الجوهرية في المجتمع ، الذي كان يشكل بقيمه التقليدية ، ملجأ امان لفئات اصبحت الان مهددة في نظمها المرجعية وعلاقاتها اليومية.

الحديثة بالقرية، كالضوء واجهزة الراديو والتلفزيون [1980-1990] وبعض الكتابات القرائية العصرية فان اهل القرية ظلوا متمسكين بالعقلية البدوية القائمة على احترام الاعراف والتقاليد دون رفض مقتضيات الشرع والقانون المدني ورموز السلطة السياسية المركزية المثلثة بالقائد والمقدم واعوانه. ان تمسك القرية باعرافها واندماجها الملاحظ في المنظومة الحضرية ، بكل رموزها ومكوناتها هو السبب الاساسي في معاشيتها لنمطين من التفكير : اعتقادات اسطورية مرتبطة اصلا بثقافة شعبية ميزت هذه الفئات الجبلية خلال مراحل تاريخية سابقة وممارسات يومية متأثرة - في مظهرها على الاقل - بضغطات الحضارة المدنية فيما يتعلق بالاستهلاك واللباس وبعض مظاهر الغنى او الشراء داخل هذه القرية توجد حمابوسملاط ومفهوم الحما اصلا يحمل دلالات اسطورية تذكرنا بالسيد او مكان الخلوة . اما معناها المباشر فيعني شلال المياه بواد قصي .

وظيفة المكان واصله

تعتبر حمابوسملاط بمثابة المتدفق قادرة على تطهير حسم المرأة من معوقات الزواج والانجاب ولذلك فان من يقصدها - بنية خالصة - يحصل له المراد . على شرط ان يقوم بالطقوس المطلوبة منه ، علما ان التوجه للمكان يجب ان يكون مصحوبا بتوجيه من العراف [ة] الذي يرى في القصد شفاء من الصلة . وعلى الزائرة ان تقتل لتعاليم « المقدمة » او « الشريفة » المنتسبة لال البقال والتي يروي اهل القرية عنها مجموعة من الحكايات : كالجذبة وحضورها الليلي للمكان لمخاطبة الجن وقدرتها المفرطة على قراءة الغيب .. الخ .

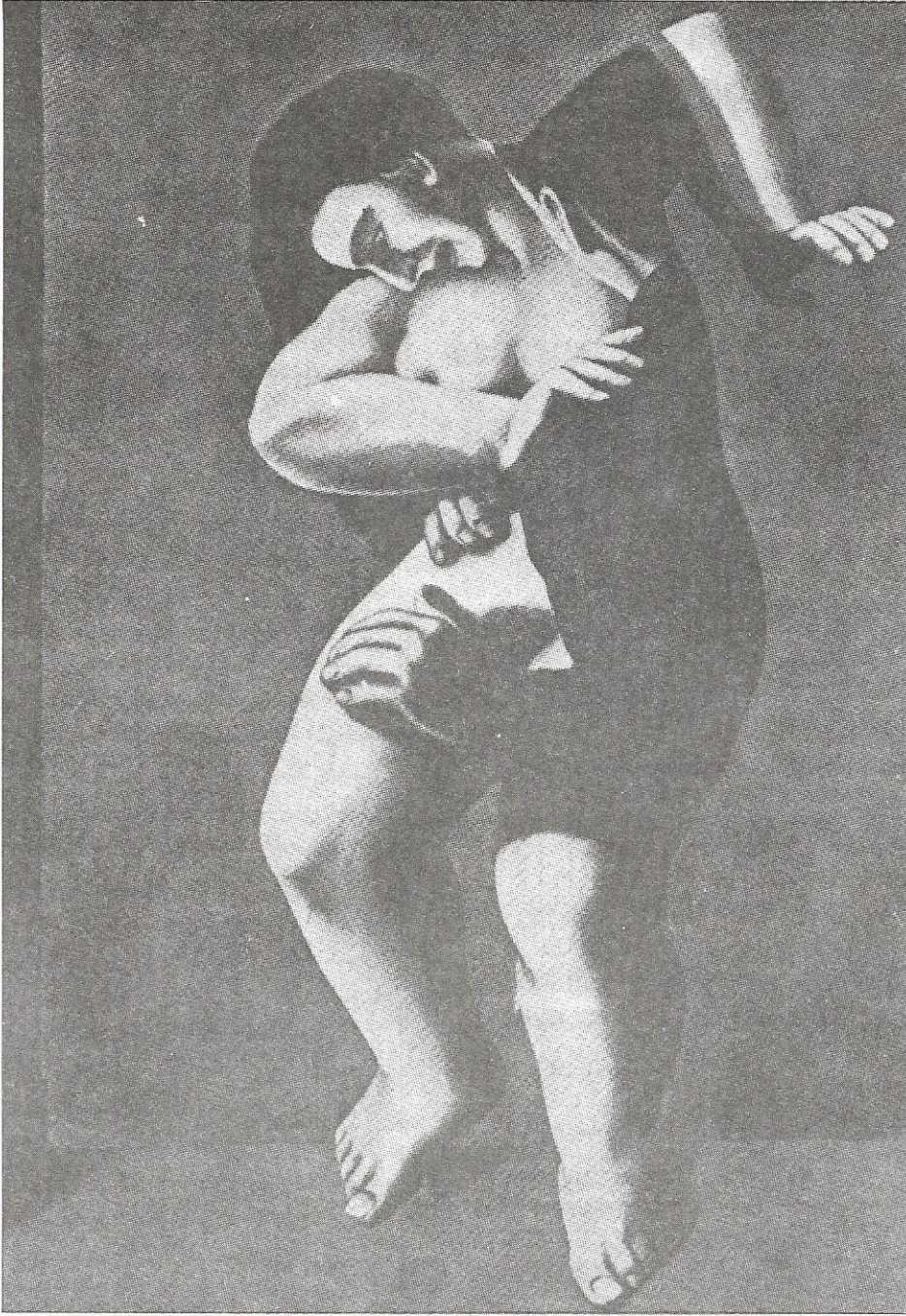
وعلى هذا الاساس تخضع الزائرة لتوجيهات « المقدمة » بدون حرج او اي احساس بالمضايقة . وقد امكننا تسجيل عدة خطوات في هذا المنحى الطقوسي :

- تجرد "المقدمة" الزائرة من كل ثيابها [الا التبان] ثم تفسخ خصلات شعرها ان كان طويلا ، لتعومها في ماء الغدير كاملة [ثلاث مرات] ، وفي كل مرة تردد « اللهم صلي عليك ارسول الله ، والعاشقين فالنبي صيلوا عليه .. » ثم تدهن رأس المرأة بالحناء الممزوجة بعود النوار بعد ذلك تزغرد ثلاث مرات ايضا وهي تدور حول الزائرة المغمورة الى رأسها في المياه، موزعة رشات من ماء الزهر ، على جوانب الغدير .





قداسة المكان



القراءة الاولى

تدل الدراسات التاريخية على خضوع منطقة بني حزم بكاملها ، الى التأثير السياسي والعلمي والاجتماعي للشرفاء البقالين. هذا بالرغم من ملاحظتنا لبعض الزعامات العائلية والتي سادت على وجه الخصوص خلال القرن التاسع عشر ، مثل الشيخ محمد الغماري بن الحاج وبعض العائلات الريسونية والقادرية ، واذا اعتبرنا الشهادات الاستعمارية في بداية القرن وعلى علاقتها ، مقدرة نسبيا لبعض مظاهر الحياة والانتاج في القبائل الجبلية ، يمكن القول ان انتشار الدين الاسلامي في هذه الربوع ، لم يتطابق او يشمل الحياة القبلية في مجملها ولذلك لم تستطع عقلانية الاسلام ، محو اثار الثقافة الشعبية الفلاحية التي انبنت على عناصر نابعة اصلا من السلطة الشخصية القائمة على تبادل الخدمات. ففي مجتمع تغيب

فيه الوكالة الرسمية المعلنه او الكامنة ، من طرف المؤسسات فالسيادة الشخصية لا يمكنها ان تستمر بصورة متواصلة الا

بارتباطها وخضوعها للقيم التي وقع عليها اجماع من طرف الجماعة. من اجل ذلك فالقيمة الحقيقية لاي سلطة شخصية - روحية كانت او مادية - لاتتم الا بتفانيها

في توفير المزيد من الخدمات. وبناء على هذه الاسباب - تعايش الاسلام مع المعتقدات الشعبية، القائمة على مفهوم السلطة الشخصية، الموفرة

للخدمات، واستمرارية القيم - تمتزج وظيفة المكان بصاحبه، ومكوناته الثقافية والاخلاقية. حيث يفترض فيه استمرارية موهومة، لإطار هذه الخدمات، التي لم تعد المؤسسات العصرية قادرة على توفيرها.

ليس ذلك ما يشرح الانتعاش المذهل لبعض المواسم، والاهمية التي تكتسبها بعض الاضرحة والزيوايا سواء داخل المدن الكبرى أو الصغرى؟

الامر الذي ساند هذا التقدير وعضده، هو وجود مقبرة أحد الشرفاء البقالين بجانب "الحما"، أو كما شهد اهل القرية، مدفون بها. وهو سيدي عبد الله الحاج، الذي نجده مدي ارتباطه بجند الشرفاء البقالين سيدي علال الحاج المدفون (بالحرايق) غزوة. الا انه ومن ناحية اخرى قد يؤكد اعتقادنا، بوجود آليات الشرف التي تنميها العامة، داخل منطقتها أو قبيلتها حتى يتمحور المكان/ الشخص، حول دلالات مقدسة، تشكل مقصدا للقبائل الاخرى وامتيازاً رمزياً تدافع عنه القرية بكل طاقاتها (كقبيلة بني عروس وعلاقتها بالولي مولاي عبد السلام).

القراءة الثانية

تتفرع هذه القراءة الى ناحيتين: علاقة المدينة بالقبيلة - جسد المرأة والمكانة الاجتماعية.

يبدو الصراع بين المدينة والقبيلة، كثابت من الثوابت التاريخية في المغرب. الا ان مألوية هذا الصراع على الأقل في شكله العسكري، قد انحسرت وتقلصت بشكل بارز، في اواخر القرن التاسع عشر وبداية العشرين، لتنتقل عناصر المواجهة الى حقول اخرى، متعددة في اشكالها،

ولكنها متعلقة اساسا بالبناءات الفوقية، أو ترسيبات الانساق الثقافية، التي تراكمت من خلال الاستمرارية التاريخية التي اشرفنا اليها (الفزو الاعلامي للقبيلة، الهجرة القروية للمدينة). ولتأكيد هذا الصراع يورد الاستاذ المرحوم محمد داود في كتابه "تاريخ تطوان"، نموذجاً لاستياء وصراع الجوار مع مجددي بناء المدينة، ومنهم قبائل بني حزم وبني صالح وبني سالم. وإذا كانت المرحلة الاستعمارية قد شهدت هيمنة المدينة على الاحواز، بما عرفته من اصلاحات حضرية، اقتصادية وسياسية، فلا يمكن ان ننكر ما قمارسه - في يومنا هذا - هذه الاحواز، من اغراءات على المدينة، سواء في مستواها التروحي "الغزوة"، أو الاقتصادي "شراء الاراضي"، أو الرمزي "زيارة اولياء وصلحاء القرى". ولعل المستوى الاخير هو ما يشكل حقل تفاضلها الرمزي والقدسي. لقد انتبه جاك بيرك الى هذه المسألة، مشيراً الى جانب التفاضل الثقافي الذي يتأسس حول الارتباط المتين بالخصوصيات المحلية للقبيلة، وفي ذلك يقول: "يجب ان نحذر من انتشار القدس، فهو ايضا اعادة غزو قروية للمدينة، عندما تصبح هذه الاخيرة مرتبطة بشرفاء غرباء عنها".

في مجال العلاقات القرابية، يمكن القول ان اهم شئ ركز عليه النظام الابوي في تثبيت واستمرارية هيمنته، هو ذلك التفاعل الذكي بين الرغبة والممنوع، بين الاشتواء والسيطرة. وبعبارة اوضح، بين بنية الضبط الجسدي بالنسبة للمرأة، (الجنس، الانجاب)، وبين علاقات التراتب الاجتماعي المحدد بالموقع والمكانة.

فاذا كانت البنية الاولى (الضبط الجسدي)، ملتزمة بتحديد تاريخي ادق للدوار الاجتماعية للمرأة والتي ارتسمت

في تصوراتها، نتيجة تراكمات ثقافية عديدة ذات طبقات متتابعة متناغمة احياناً، ومتناقضة احياناً اخرى، فان المجال الاجتماعي، هو الذي يوجه في بعض الحالات استمرارية هذا الضبط، لانه بمقدار التزام المرأة بوظائفها الملزمة، تكسب موقعها الاجتماعي ومكانتها اللاتفة، ولا ادل على ذلك مكانة المرأة العاقر، والمرأة المطلقة، أو العانس، داخل المجتمع. وإذا كان الاسلام قد حرص على انسجام وتوافق الناحيتين، فقد ساهمت الثقافة الشعبية، من موقعها، في ترسيخ هذا الترابط العضوي بين وظائف الجسد والمكانة الاجتماعية.

ان سياق الوعي لدى هاته الفئة من النساء، يرفض رؤية الخلل وفقدان التوازن في البناء الاجتماعي بما فيه طبيعة الصراع حول قدر الافراد ومستقبلهم، ليسقطه على الجسد باعتباره عنصراً مشدوداً لعوامل الطبيعة، هذه الاخيرة وحدها تملك القدرة على اعادة العوائق، المانعة لتحقيق المكانة. وعلى هذا الاساس يتحول جسد المرأة الى قدر اجتماعي، تنتفي فيه الفاعليات الابداعية والمعنوية، أو تقتلص، على حساب العناصر الفسيولوجية والجمالية.

غير ان قلب هذه المعادلة، لا يفصح عن وجود انظمة ثقافية واضحة، أو اطر مرجعية ثابتة، بقدر ما يشكل مجالاً خصباً لسلوكات اجتماعية، يغيب فيها تعارض الطبيعة والثقافة، وينميها الحرص المتزايد على النظام السوسيو - عائلي وضمان استمراريته، ضداً على كل التحولات الممكنة. □

القاعة

ليس من عاداتي ان اثار بسهولة، لكنه استطاع ان يثيرني ويطرد النوم من عيني. كان يلقي علينا ببقايا قاذوراته في القاعة الكبيرة، بينما كنت اجلس انا والحضور نستمع اليه بإصغاء. حدثنا عن امور كثيرة مثل الهدف واسلوب الوصول والاستراتيجية والتكتيك المرحلي وغير ذلك من ابتكاراته. تركنا لزام المبادرة في كل شيء، بدءا بإلقاء التحية وانتهاء بفتح واغلاق ابواب النقاش.

سألته يوما:

— كلنا يعرف الهدف. فأي الطرق هي الأقصر للوصول اليه؟

كانت غاييتي من السؤال معرفة كيفية اختصار الزمن، لكنني كنت أقف في مؤخرة القاعة بينما كان هو يجلس على المنصة في مقدمتها، فلم يسمعي او يسمع أيا من الحضور الذين ضجوا في طلب الاجابة.

عزوت السبب الى طول المسافة التي كانت بيني وبينه، فقررت التوجه اليه لأسأله. ووجدتني بقليل من الجهد أقف على المنصة الى جانبه. دوت القاعة بالتصفيق. مسحتها بنظراتي. ادهشني هذا العدد الهائل من البشر الذين يتطلعون الي. رددت بصوت منخفض.

"الجميع ينظر الي. لابد وانني شخص مهم. لم يصبني النظر الى اسفل بدوار كما سمعت وتوقعت. كم هذا رائع".

ونسيت الغاية من صعودي. فقط ابتسمت. لكن صوتا من مؤخرة القاعة ردني الى المنصة بسؤاله:

— كلنا يعرف الهدف. فأي الطرق هي الأقصر للوصول اليه؟

سمعته. لم أتجاهله. بل اشرت على الحضور بالتزام الصمت بحركة من يدي وأجبتة بثقة تامة:

— جميع الطرق تؤدي الى روما يا بني.

ولم تدو القاعة بالتصفيق. □

على الأقل

مجلة شهرية للمتابعة والتحقيق

تصريف الاشتراك

نوع الاشتراك	المغرب	فرنسا
الاشتراك العادي	100 درهم	200 ف.ف
الاشتراك التشجيعي	غير محدد	
اشتراك المؤسسات	200 درهم	400 ف.ف

طالب الاشتراك

الاسم الشخصي والعائلي:

العنوان:

ارغب في الاشتراك في مجلة "على الأقل" لمدة

ومرفق طبا:

شيك بنكي ☐ شيك بريدي ☐ حوالة بريدية ☐ بقيمة الاشتراك للمدة المذكورة.

ملاحظة : تصدر الشيكات والحوالات لأمر «على الأقل» وتوجه إلى العنوان التالي : ص.ب : 198 سلا — المدينة ، أو إلى الحساب

البريدي رقم : 3860-57C

عن منشورات «الفنك»

